إنجاز ميمو فزيون Memo Vision – قسنطينة

الإيداع القانوني: 765 - 2015
ردمك : 978 - 9931 - 384 - 43 - 4

مدرسة مازونة الفقهية الجزائرية

أعمال الملتقى الدولي الثاني للعلامة الشيخ مصطفى الرّماصي

غليزان 27 - 28 رجب 1435هـ / 27 - 28 ماي 2014م

منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقـاف – الجزائر

كلمة معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف
الدكتور محمد عيسى

في افتتاح الملتقى الدولي
«مدرسة مازونة الفقهية الجزائرية»

باسم الله الرحمان الرحيم

أيها الحضور الكِرام

ها نحن نلتقي مجدّدا بعد أسبوع لتدَارس تاريخ مرْجعيتنا ومنَاقب علمائِنا وصلحائِنا فالأسبوع الفائت كان «علم الفروق» عنوان ملتقانا العاشر عن المالكية في ولاية عين الدفلى تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، واليوم نبسط الحديث عن حاضرة علمية تخصصّت في تدريس الفقه المالكي اشتهر معهدها «مدرسة مازونة الفقهية» التي كانت إجازاتها يَزدهي العلماء بها ويتولّون بفضلها الوظائف القضائية والدينية في الجزائر والمغرب الأقصى وفي موريتانيا وفي بعض الدول الإفريقية.

أيتها السيدات، أيها السادة:

تأتي هذه الملتقيات في أيام دينية ووطنية وعلمية، فالبارحة احتفينا بذكرى الإسراء والمعراج وهي المعجزة التي اخترقت حُجب الزمان والمكان ،: ﴿**سبحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى**

الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الإسراء :17، وعبرتها بالنسبة لنا اليوم أن نخطط لمستقبلنا وننظر إلى أمامنا فوق أرض صَلبة، ذِكرى تعيش معنا ونحيا بها، فيوم الطالب الذي احتفلنا به في هذا الشهر المبارك هو رمزٌ للقاء المعرفة بحبِّ الوطن، أو كيف تكون المعرفة سبيلا للوطنية والمواطنة؟، وملتقاكم هذا الذي يعقد كذلك بفضل رعاية فخامة الرئيس وجهد ولاية غليزان المضيافة المجاهدة الذي بعض محاوره هو سَفر نحو أزمنة «العلاقة بين العلم والوطن» من خلال رباطات مشايخ التصوف والفقهاء وطلبة العلم التي كانت ثغورا باسمة مستبشرة بالنصر الرباني في سواحل تنس ووهران ومجّاجة وبجاية وجيجل، كما أن هذه الجبال الونشريسية وسهل مينا وشلف فضاء لجهاد ومقاومة متواصلة، كلما خبأت جذوتها أحياها فقهاء وصالحون كانت لهم سَطْوة العلم ومثال تزكية النفس تأثير على السكان، وقد قامت في ربوع هذه البلدان دولتان قويتان امتزج فيها روح الأمازيغ الحرة البطولية بروح الإسلام والعروبة (دولة مغراوة الزناتية التي اتخذت من مازونة عاصمتها السياسية والثقافية والدولة الرستمية التي أسسها حملة العلم الخمسة يرأسهم عبد الرحمان بن رستم، في منتصف القرن الثاني الهجري وهي الدولة التي عاش في كنفها العلماء باختلاف تمذهبهم، وضمَت تيهرت التي شُبِهت «بعراق المغرب» وبـ«بصرة المغرب الأوسط» مكتبة عظيمة تسمى «المعصومة» أحرق معظم مخطوطاتها الداعي الشيعي الإسماعيلي الفاطمي في زحف تدميري، وأنصفهم في ذكرى مآثرهم وأمجادهم ابن الصغير المالكي التيهرتي في كتابه «أخبار الأئمة الرستميين».

إنّ مازونة ظلّت مَشرباً للعلم حتى بعد سقوطها سياسيا، وقيَّض الله لمعاهدها العلمية أُسَراً أندلسية هربت من بطش الصلبيين ومحاكم التفتيش البغيضة منهم: محمد الشارف البولداوي (ت1065هـ) الذي اشتهر حفيده محمد بن علي بوطالب قائد رباط وهران في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

أيتها السيدات أيها السادة

إن سعي الوزارة بالتعاون مع الوزارات الأخرى ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني هو كيف نعيد ترميم ذاكرتنا على أسس اجتهادية ورؤية علمية – وطنية ؟. هو كذلك كيف نقدّم لشبابنا معرفة بتاريخ وطنه وبتراثه وخصوصية مرجعيته المذهبية؟، بذلك نحمي حدود هويتنا من كل غزو يبغي تفككنا ويسعى لفتنة تمزق وحدتنا، إنه الأمن الشامل الذي تكون فيه «المعرفة» أساس الاقتصاد والبناء والتقدم.

إننا بفضل هذه الملتقيات التي يرعاها فخامة الرئيس وبتعاون مثمر مع ولاة الجمهورية والسلطات المحلية والعسكرية التي تستقبلنا في مقر الولايات التي نعقد فيها الملتقيات والندوات والأيام الدراسية نساهم في تقديم وعي ديني و وطني علمي. لشبابنا يقوم على الاعتزاز بما قدمه أجدادنا من معرفة وتضحيات في سبيل الدين والوطن، فلقد قام الشيخ مصطفى الرماصي رحمه الله (ت 1724) بتصحيح بعض أخطاء الأزهريين في شرح متن الشيخ خليل، وقد اعتمد شرحه منذ قرنين في زوايانا ومدارسنا العلمية، وبفضل مثل هذه اللقاءات كشفنا عن عظمة هذا التراث، كما كنا أقمنا عديد اللقاءات حول أعلامنا المغمورين كالشيخ المغيلي والسنوسي والمازوني والعربي التباني ..إلخ،

وينبغي على شبابنا أن يتخذوهم قدوة، فلقد كان هؤلاء يدركون جيدا مضمون عبارة «هم رجال ونحن رجال».

أيها الحضور الكرام:

إن حاضرة «مازونة» مثل حواضرنا الأخرى، بجاية، تيهرت، توات، بني مزغنة السّاورة، بني راشد، القلعة، قسنطينة ،...إلخ، كانت منابع المعرفة الممتدة إلى حواضر مغاربية وإفريقية. فحاضرة طبنة (بريكة حاليا) هي التي سطعت شمسها على الساحل الإفريقي بفضل هجرة الكنتيين «أحفاد سيدي عقبة بن نافع»، فحين نتذكر اليوم تمبكتو أو قاو فإننا ننشر وعيا بامتدادنا الإفريقي ودورنا التاريخي في نشر قيَم السّلم والمحبة والاستقرار، وهي المهمة التي قام بها عبد الكريم المغيلي في عمق إفريقيا، وهي الروح التي قاوم بها الأفارقة الاستعمار الأجنبي، بفضل انتشار الطريقة التجانية والقادرية والسنوسية، إن إفريقيتنا تكمن بالأساس هنا في علاقة التأثير والتأثّر بين حواضرنا وحواضر إفريقيا، ولقد أحسن تعبيراً عن ذلك الشيخ بابا التنبكتي في كتابه الشهير «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» في ذكر النجوم الثّواقب التي لألأت سماء الجزائر وإفريقيا.

وفّقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم وأعلن الانطلاق الرسمي لملتقاكم العلمي.

كلمة والي ولاية غليزان ألقاها بالنيابة عنه مدير الشؤون الدينية والأوقاف للولاية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد .

- السيد معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف، والوفد المرافق له.
- السيد معالي وزير الأشغال العمومية، والوفد المرافق له.
- السيد معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف سابقاً، الدكتور بو عبد الله غلام الله.
- السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي.
- السادة نواب البرلمان بغرفتيه.
- السادة مسؤولي الهيئات الأمنية المدنية والعسكرية.
- السادة رؤساء الهيئات التنفيذية.
- السادة المنتخبين في المجالس المحلية
- أصحاب الفضيلة السادة العلماء، الأساتذة وشيوخ الزوايا.
- أئمتنا الأفاضل .
- السادة رجال الإعلام.

- السيدات والسادة الحضور.

أيها الجمع الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته :

إنّه لشرف عظيم وسعادة كبيرة أن أحضى بشرف الترحيب بكم بإسم السيد **والي ولاية غليزان** المضيافة، وأعرب لسيادتكم عن أسمى عبارات الترحيب والإمتنان، وأعبر لحضاراتكم عن أبلغ معاني الشكروالتقدير، على استجابتكم الكريمة، للمشاركة في الطبعة الثانية للملتقى الدولي الشيخ **العلامة مصطفى الرماصي** : تحت عنوان « مدرسة مازونة الفقهية الجزائرية»، الذّي سعدت ولاية غليزان بإحتضانه، وتنظيمه تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، ومباركة كريمة من السيد معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف، والسيد **والي ولاية غليزان**.

أيتها السيدات الكريمات، أيّها السادة الكرام ،

ينعقد ملتقانا هذا والأمة العربية والإسلامية، تعيش غمرة الإحتفالات المخلدة لذكرى الإسراء والمعراج، هذه المعجزة المباركة، التي أكرم الله بها نبيه صلى الله عيه وسلم، في فترة من أصعب الفترات، في مراحل سير الدعوة الإسلامية، حيث كانت تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، عما كان يلاقيه من أذى قومه، بعد أن فقد زوجه وعمه، اللذين كان يعتمد عليهما في المؤانسة والمؤازرة، فأكرمه الله بهذه الرحلة المباركة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ليريه من آياته، ما يبدد عن نفسه الشريفة سحائب هذا الجو الأرضي الخانق، ويدرك حقيقةً، بأن عناية الله ترعاه وتحفظه، يقول تعالى في كتابه: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي**

أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ صدق الله العظيم (سورة الإسراء الآية 01)، فعناية الله عندما تلاحظ العبد، تحول مخاوفه إلى مآمن، وتذلل أمامه كل الصعاب، وصدق من قال :

إذا العناية لاحضتك عيونها فنم فالمخاوف كلها أماني

وهي العناية نفسها التي نال الشعب الجزائري حظه منها، عبر مراحل تاريخية من الإبتلاء بالإستعمار إلى الفتنة التي عرفتها أمتنا، وكادت تأتي على الأخضر واليابس، لولا لطف الله، فكان الشعب الجزائري في كل مرة، يعرف كيف ينتصر في محنته، وكيف يحافظ على وحدته ووطنيته، ويتحكم في تسييرأزماته، ويستخرج من رحم محنها منحاً، تزيده قوة وإلتحاماً، وما المظاهر الرائعة الذي يظهر به شعبنا، في كل المحطات الهامة من تاريخ الجزائر، ولا سيما في الإستحقاقات الرئاسية الأخيرة، لهو أكبر دليل على الوعي الشامل، الذي قدمه للمناورين والمشككين في وعيه، حيث إختار الأمن والإستقرار، وأكد تمسكه بقائده المغوار، الذي نذر حياته، وكل ما وهبه الله من قدرات للدفاع عن أمته، ومقدسات وطنه، فعندما تحمل فخامة الرئيس المسؤولية في بداية عهدته، لم يكن للسلطة حين ذاك نفحة ولا نشوة، لأن الجزائر كانت تعيش فتنة حالقةً، لا تعرف بدايتها من نهايتها، وكان وطن الجهاد مصفداً في الأغلال، ينوء تحت كلاكل الموت والفاقة والعلة، فعمل بكل إخلاص، مع صعوبة الظرف على وقف الفتنة، بتعطيل أسبابها .

فكان الوئام المدني ثم المصالحة، وهذا ليس من السهل تحقيقه، لقوله تعالى : ﴿**لو أنفقت مافي الأرض جميعاً، ما ألفت بين قلوبهم، ولكن الله ألف بينهم، إنه عزيز حكيم** ﴾ صدق الله العظيم (سورة الأنعام)، ولكن بصدق النية وإخلاص العمل، تحقق ذلك على أيدي الخيرين من أبناء هذا الوطن، وهاهي الجزائر ترفل في حلل الأمن وتزهو في كنف الإستقرار، تنازع الكبار في المحافل الدولية على صدارة الفاعلين في المجتمعات والأمم، من خلال الإنجازات الكبيرة التي تحققت وطنياً ودولياً، بفضل الإصلاحات التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، قبل و بعد السابع عشر من أفريل من السنة الجارية.

أصحاب الفضيلة، السادة العلماء ،

إننا نعيش زمناً، عرف تقلبات عدة على مختلف الأصعدة، تقاربت فيه المسافات الزمنية، بواسطة التكنولوجيات الحديثة، وهذا ما يحتم علينا جميعاً، تعزيز جهودنا على كافة الأصعدة، قصد مواجهة التحديات التي تتعرض لها أمتنا العربية، وهي في حاجة إلى مراجعة ماضيها القريب والبعيد، لنبحث عن معالم التطور والإزدهار، وهذا لا يتأتى إلا بالعودة إلى تراثنا العميق، لنستجلي آثار المتقدمين، ونتخذه نبراساً، نبني على ضوئه مستقبلنا الفكري، لأن من جهل تاريخه وتراثه، أضر بنفسه ومجتمعه، ومن عرفهما حافظ على هويته و أخلص لدينه ووطنه، وإن أغلب المظاهر السلبية، التي يظهر بها بعض الشباب اليوم، مردها لجهلهم بتاريخ أمتهم وأمجادهم، وعلى عاتقنا مسؤولية توجيههم وترشيدهم.

فالجزائر حبلى بالعلماء والزعماء والأبطال، وقد كانت ولا تزال قبلة لأهل العلم، وما مدارسها الفقهية المنتشرة عبر ترابها الطاهر لخير دليل على ذلك .

وهـا نحـن اليوم نخصـص ملتقـاً دوليـاً لإحدى مدارسـه، وهي **مدرسـة مازونة**، التي كانـت على درجة كبيرة مـن الأهمية في النواحي الغربيـة من البلاد، وكان لها نظام راسـخ وتقاليد متينة، اسـتمدتها من صلتها بالتعليم في تلمسان والأندلس والمغرب الأقصى.

وهي من أقدم المدارس التي أسست في العهد العثماني وقد اشتهرت بالخصوص في الفقه والحديث، وعلم الكلام، واستمرت المدرسة تشع بالمعرفة، حتى بعد انتقال العاصمة الإقليمية من مازونة إلى معسكر ثم إلى وهران .

وكانت مقصد طلاب النواحي الغربية، وقد سـاهمت بشـكل كبير في الحفاظ على النسـيج الإجتماعي، لما تزخر به من العلماء والصلحاء، الذيـن كانـوا يسـهرون عـلى تعليـم الأمـة ويشـجعون صغارهم على النهل من ينابيع المعرفة، ويبذلون في سـبيل ذلك الغالي والنفيس، وقد ظلـت كذلك حتـى في أحلك الظـروف التي مرت بها المدينة، بسـبب الإضطرابـات السياسـية والهـزات التي إبتليـت بها المنطقـة، في أزمنة معينة، وواصلت عملها حتى قبيل دخول الإستعمار الفرنسي، وبعض الفترات من عهده.

وقـد كان جهد العلـماء القائمين على التعليـم في الجزائر، يهدف إلى تعليـم الناس وربطهم بخالقهـم، وتعزيز وحدتهم، وتقوية صفوفهم، فلم تعرف الجزائر عبر تاريخها العريق صراعات مذهبية، بل كان هناك التعايـش السـلمي والأخـوي بـين المذاهـب الفقهية، خاصـةً المالكية والإباضية وحتى الحنفية .

ولذلك فـإن أبناءنا اليوم بحاجة لإدراك حقيقة المذاهب الفقهية و أهميتها، وإن وجودها سـبب لربط المسـلمين بدينهم والتيسير عليهم،

ولم ولن تكون سبباً للتناحر والبغضاء بين أبناء الأمة الواحدة، وصدق القائل حين قال :

وكلهم من رسول الله ملتمس غرفا من البحر أو رشفا من الديم

فلم تكن بينهم خلفيات مسبقة، ولا حساسية مشينة، مثيرة لحمية جاهلية أو عاطفة ممقوتة أو عصبية بغيضة، مبدؤهم في ذلك إلتماس الحقيقة من مظانها، والحكمة من ينابيعها، على أساس أن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها التقطها، فهو أحق بها .

أيّها السادة الحضور، مشايخنا الأفاضل، علماءنا الأجلاّء ،

فما أحوجنا اليوم لأن تتكامل المذاهب الإسلامية، وأن ينفتح المجتهدون على كل ما يزخر به تراثنا الإسلامي، من كنوز المعرفة والعلوم الراسخة، والآراء المؤصلة تأصيلاً قائماً على شمولية الإسلام وصلاحه لكل زمان ومكان.

ولا شك أن جهدكم الفكري من خلال المحاضرات التي ستلقى في هذا الملتقى ستجلي كثيراً من الحقائق العلمية والفكرية، التي تزخر بها بلادنا وخاصة مدرسة مازونة الفقهية الجزائرية، التي هي عنوان ملتقانا هذا .

وفي الأخير، إنّي أجدد لكم التّرحاب في ولاية غليزان العامرة والمضيافة، ولاية العلم ومطمورة القرآن، متمنياً لكم إقامة طيبة بيننا و لملتقانا هذا النجاح .

** وفقكم الله وسدد خطاكم **

** المجد والخلود لشهدائنا الأبرار **

** تحيا الجزائر **

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى

الدكتور قندوز ماحي

بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحمد لله رب العالمين؛ وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين:

أما بعد:

أيها الحضور الكريم؛ السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، تحط بنا الأقدار والأقدام بهذه المدينة الكريمة، الممتدة في التاريخ والأمجاد؛ لتحكي لنا قصة تاريخها ورجالها وهاماتها، وجهاد أبنائها وبناتها، ولتعلِّم الأجيال الوفاء للآباء، وعدم نكران الجميل، ولتصنع مستقبلا زاهرا لها بين الأمم والحضارات، وليتصل الخلف بموروث السلف، ولتدفع عنها سبة لطالما تشدق بها الناعقون، ولاكتها ألسنة الأفاكين والمعتدين، «أنها أمة همل لا تاريخ لها ولا حاضر، وأنه لن يكون لها بنتائج المنطق يوم باهر، ولا مستقبل زاهر.... والأمم - شرح الله صدري وصدرك بالعلم، ونَوَّرَ عقلي وعَقْلَكَ بالفهم- لا تَبْنِي اليوم الباهر والمستَقْبَلَ الزَّاهِرَ، إلاَّ على ما يُضَارِعُها من أَمْسِ مَجْدٍ مُضِيءٍ، وماضي فَخَارٍ بالعَظَائِم مَلِيءٍ، وما كان في هذا وذاك من حضارة رفيعة

العِمَادِ، ومَدَنِيَّة طويلة النِّجَادِ، وقادة دَوَّخُوا المَمَالِكَ، وزعماء وَلَجُوا من أَجَلِ شَرَفِ أَوْطَانِهِم أَوْعَرَ المَسَالِكِ، وعُلَمَاءَ تَثْلَجُ الصُّدُورُ بالتَّعَرُّف على آثارهم، وأُدَبَاء تَقَرُّ العيون بالنَّظَرِ إلى بَنَاتِ أَفْكَارِهِم، ومُحَقِّقِينَ هَذَّبُوا العُلُومَ وأَقَامُوا قَنَاتَهَا، ومُدَقِّقِينَ صَقَلُوا الفُنُونَ مما عَلَقَ بها من صَدِّ الأَوْهَامِ، وزِنْجَارِ الأساطير، لهذا نرى الأمم الحيَّةَ تَتَعَلَّق لبلُوغ هذا المَرَام، حتى بخيوط الرُّتَيْلاَء، وتَجْمَعُ له غبار الهواء، وتُخْرِجُ من العَدَم وُجُودَاً، وتَنْشُرُ من الخِرَقِ البَالِيَة أعلاما وبُنُودَاً، وتَبْنِي للنَّاشِئَة من الحَبَّاتِ قِبَابَاً، لتهيئ لاعتِزَازِهَا بأُمَمِهَا وأَوْطَانِهَا وَسَائِلَ وأسبابا».[1]

يقول القاضي أبو القاسم الحفناوي رحمه الله: «والظاهر أنَّ القطر الجزائري قد اجتهدَ قديما في طلب العلم بجميع أسبابه، وأَتَاهُ من سائر أبوابه، ووقف على معقوله ومنقوله، فتمَكَّنَ من أُصُولِه وفُصُولِه، وكان لعُلُوم وقْتِه جامعا، ولرايتها رافعا؛ مثل أخويه المغربين الأقصى والأدنى، فظهر في الأقاليم بَدْرُهُ، واشتهر في التَّارِيخ قدره، بعلماء بَنَوْ تآليفهم على أركان التَّحقيق، وحصنُّوها بأسوار التَّدْقِيق، فكَانُوا في عصرهم نجوم اهتداء وأئِمَّةَ اقتداء، ولكن طَوَاهُم وأَضْرَابَهُم فُلْكُ الانقلاب في مغارب الأفول....وهذه أسماؤهم وتراجمهم مزاحمة لأسماء وتراجم أعيان الزمان، في كتب المتيَقِّظِينَ لحفظ الطبقات العليا من عالم الإسلام في بطون الدفاتر، لئلا تقع في أغوار التناسي وآبار الإهمال».[2]

لقد عرفت الجزائر على امتداد رقعتها الجغرافية المترامية حواضر علمية وفقهية متعددة، عملت على ترسيخ المذهب المالكي في هذا

(1) رسائل أبي القاسم القالمي، عمل عبد الوهاب بن منصور: ص4 – 5.

(2) تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم الحفناوي: 1 / 5 – 6.

القطر، وتفاعلت مع أقطاب مالكية مغاربية مجاورة؛ في تونس شرقا والمغرب الأقصى غربا، ومع شنقيط ومالي وليبيا جنوبا، وكان لهذا التواصل العلمي والحركية الاجتهادية بالغ الأثر في توحيد بلدان الشمال الإفريقي أو المغرب العربي الإسلامي.

ومن الحواضر العلمية والفقهية التي عرفتها الجزائر؛ حاضرة بجاية وكانت بها عائلة الغبريني والبجائي والمشذالي وعبد الحق الإشبيلي، وكذا حاضرة قسنطينة وكانت بها عائلة الفقون وابن باديس والفيشي، وحاضرة الجزائر وبها الشيخ عبد الرحمن الثعالبي وابن عمار، وحاضرة مازونة وسهل الشلف وبها عائلة المازوني والرماصي وأبي راس الناصري، وحاضرة تلمسان؛ وما أدراك ما تلمسان؛ عروس الحواضر، وخوذ الحرائر، شرقت في المجد وغربت في الشأو وعلو الكعب؛ منها العقبانيون والمرازقة والمقريون والشرفاء أبناء أبي عبد الله والونشريسيون؛ دون أن نغمط المدرسة الفقهية والحاضرة التواتية حقها؛ فمنها الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي؛ والشيخ عبد الله العصنوني، والفقيه أحمد بن يوسف التيليلاني؛ وفخر هذا الزمان الشيخ الفقيه الضليع محمد باي بلعالم رحم الله الجميع.

لقد جمعتنا الأقدار أيها الأماجد الفضلاء للتباحث والتدارس حول المدرسة الفقهية بمازونة؛ وما يدريك ما هي؛ كتب أبنائها في المذهب معتمدة، ومدرستها في الرباط والجهاد مشتهرة:

واعتمدوا الدرر المكنونه وهي المنسوبة إلى مازونه

إن الاستعمار البغيض لما عجز عن قهر إرادة سكانها وأبنائها، عمد إلى تهجير رجالها إلى كاليدونيا الجديدة واستحيى نسائها، ظنا منه أنه

قد يقضي على الحمية الدينية والأنفة الأبية لهذا الشعب، فخسئ وباء بالخسران المبين، وعزم وما كانت نيته صادقة، خاب سعيه، وانقلب عليه سحره، فإن نساء هذه البلدة ورجالها قد ضربوا أروع الأمثلة في الجهاد والنضال؛ شعارهم: نحن أبناء الجزائر، ديننا الإسلام، ولغتنا لغة القرآن، وبلدنا الجزائر بلاد الأحرار.

ستلقى على مسامعكم وقلوبكم أيها الأفاضل محاضرات وبحوث جدَّ فيها أصحابها واجتهدوا، ووفوا وما فرطوا؛ فاحفظوا رجالكم وتاريخكم وفقهاءكم، وعلموها لأبنائكم، فإن المستقبل لا يبنى على التفاهات والسفاسف، وإن الأمم التي تحتقر رجالها وأعلامها لا مكان لها بين الأمم؛ شكر الله سعيكم وبلغكم مرادكم وحفظنا وإياكم في بلدنا وديننا ولغتنا؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المدرسة الفقهية المالكية في بلاد المغرب الإسلامي من خلال ترجمة الإمام البرزلي (741هـ - 1339م) - (844هـ - 1439م)

أ.د. هشام قريسة
نائب رئيس جامعة الزيتونة
الجمهورية التونسية

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ وبعد:

ترجمة البرزلي:

هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد البرزلي البلوي، فقيه تونس وإمامها، وصاحب «الديوان الكبير في الفقه والفتاوى».

والبرزلي نسبة إلى قبيلة بربرية من نواحي المسيلة بالمغرب الأوسط (الجزائر) تعرف ببني برزلة أو برزالة، وعليه يجب أن تكون النسبة إليها البرزلي أو البرزالي، لكن اعتاد التونسيون من قديم على نطقها البُرْزُلي.

ولد بمدينة القيروان سنة إحدى وأربعين وسبعمائة للهجرة، وبها نشأ وتعلّم، فكان أوّل أساتذته بها الشيخ المفتي أبو محمد عبد الله الشبيبي البلوي القيرواني الذي تعلّم عليه فنونا متعدّدة مختلفة ولازمه

كثيرا إلى أن ارتحل إلى حاضرة تونس في حدود سنة خمس وستين وسبعمائة للهجرة بعد أن درّس وتولّى الإفتاء بالقيروان، ولكن صلته بالقيروان لم تنقطع، فكان يأتي بلده زائرا، فيحفّ به العلماء والأعيان. وفي حاضرة تونس قرأ على الإمام أبي الحسن البطرني الأنصاري الفقه والتصوّف، وأجازه في جميع ما يحمله ويرويه وكتب له بخطّه وأشهد على ذلك، وقرأ على الخطيب محمد بن مرزوق التلمساني الحديث والأدب، وعلى ابن الحاجة البلنسي القسنطيني القراءات السبع وغيرها، وكان ابن عرفة أعظم تأثيرا في شخصيته، فأخذ عنه هديه وعلمه وطريقته ولازمه نحوا من أربعين سنة (765 – 803هـ) قرأ عليه فيها أكثر علوم الشريعة وشيئا من المنطق، وأجازه في جميع ما درّسه وكتب له بخطّه مرارا. وقد ذكر البرزلي كلّ شيوخه في «الفتاوى» بأسمائهم وألقابهم وخصّ ابن عرفة بلفظ «شيخنا الإمام»، هذه العلاقة لم تقف عند حدّ الأخذ والقراءة بل تعدّتها إلى درجة الملازمة والمناقشة وتبادل الرأي، ممّا جعله ينقل في كتبه عددا كبيرا من المسائل والفتاوى الفقهية التي سمعها من شيخه وكثيرا من أخباره ومجالسه ومواقفه، وتعود هذه العلاقة إلى ما قبل سنة سبعين وسبعمائة، واستمرّت حتى وفاة ابن عرفة سنة ثلاث وثمانمائة للهجرة.

وكان البرزلي كثير الاعتماد على أقوال شيخه في فتاويه ودروسه، يذكرها محتجّا بها، وكثيرا ما كان يعرض فتاويه على شيخه وكان كثير الاقتداء به، ولكن ذلك لم يمنعه من مناقشة آراء شيخه والردّ عليها بكلّ لباقة وأدب، ممّا جعل ابن عرفة يصرّح بكلمته الشهيرة – حين عوتب على إرهاق نفسه بكثرة النظر في الكتب وطول السهر في

البحث – «كيف أنام وأنا بين أسـدين» الأبّي «بفهمه وعقله» والبرزلي «بحفظه ونقله»[1].

ثـم رحل إلى المشرق للحجّ سـنة 799 هـ وامتـدّت هذه الرحلة إلى سـنة 800 هــ، فدخل الإسـكندرية واتّصل فيها بالشـيخ أبي عبد الله محمـد الدكّالي المغـربي، الذي قدم تونـس في عشرة السـبعينات وأنكر عـلى علمائها مسـائل منها أخذ الإمـام الأجرة على إمامتـه، واحتدّ بينه وبـين ابن عرفة الخـلاف حتى اضطـرّ إلى الخروج من تونـس وانتقاله إلى مـصر، فناظـره البرزلي في ذلك، ثـم لقي البرزلي شـيوخا بالحرمين الشريفين، ثمّ تجوّل في فلسـطين والشـام، ولقي بدمشق أبا العبّاس بن الحـاج الإشـبيلي إمام محراب المالكيـة بها، ثم أقام بمـصر مدّة وباحث فقهاءهـا في مسـائل منهـا مـا يسـمّى «بالجامكيـة»[2]، ولقـي بالقاهرة المحـدث برهـان الدين الشـامي الشـافعي وأخـذ عنه، واسـتدعاه في الإجـازة، فأجازه وقد وصفه الـبرزلي براوية الديار المصرية، كما درس بالقاهرة على أبي إسـحاق الرشـام، ثم عاد إلى تونس وقد أصبحت له مكانـة مرموقة في مجتمعه عند العامة، مستشـارا عنـد الخاصة، معتمد القـول عند السـلطان، ووجد فيه أبناء عصره العـوض عن ابن عرفة. ولّـما توفي شـيخه الغبريني سـنة 813 هــ أصبح إمـام الجامع الأعظم (جامع الزيتونة) وخطيبه، وأصبح إليه المفزع في الفتوى. وكان الناس ربّما يسـألون غيره ويأتون إليه يصحّحون الجـواب عنه، وربّما يصوّب

(1) التنبكتي، نيل الابتهاج، 488.

(2) «الجامكية « جمعها جوامك وهي كلمة فارسية معرّبة، تعني مرتّب موظّفي الدولة. وقـد رفض بعـض القضـاة والعاملـين في وظائف الدولة أخـذ الجامكيـة طلبا للأجر والمثوبة.

المجيب، وربّما يخطّئه، ويقول ارجعوا وقولوا له لا تقل هذا وارجع عنه فإنّه خلاف ما به العمل أو خلاف المشهور[1].

تولى البرزلي عدّة مناصب شرعية والإقراء في مدارس الحاضرة وتلقى عليه عدد كبير من وجوه الفقهاء مثل ابن ناجي وعبد الرحمان الثعالبي وحلولو والرصاع والخطيب ابن مرزوق الحفيد وقد باشر الوظائف بنزاهة تامة، وكان مرضيّ الطريقة والأخلاق، عالي الهمّة، وجمع مع ذلك الحفظ للفقه، والاستحضار للمذهب المالكي حتى وصف «بشيخ الإسلام». (السخاوي، الضوء اللامع، 11 / 133).

وقد وقع بينه وبين معاصره أحمد الشماع (من تلاميذ ابن عرفة أيضا) نزاع طويل في مسألة العقوبة بالمال التي يقول بها البرزلي، فردّ عليه الشمّاع وشنّع عليه لقوله بجوازها، وألّف فيها تأليفا في كراريس سمّاه «مطلع التمام ومنجاة الخواص والعوام، في ردّ القول بإباحة غرم ذوي الإجرام»، وذكر فيه أنّه تواتر عن شيخه ابن عرفة أنّه كان يقول في سجوده : «اللهم احفظ دين محمد من البرزلي»[2].

آثار البرزلي:

ليس من شكّ في أنّ كتاب «الفتاوي» هو أكبر تآليف البرزلي، ورغم أنّ كلّ المصادر لم تنسب إليه كتابا غيره، فإنّ له مؤلّفا آخر هو عبارة عن رسالة كتبها للردّ على عمر الرجراجي، وقد أورد منها نصوصا طويلة في هذا الكتاب.

---

(1) محمد الحبيب الهيلة، الإمام البرزلي، مقال النشرة العلمية للكلية الزيتونية النسخة الأولى، العدد الأول، 204.

(2) محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، 1 / 116.

1 – كتاب كبير موسوم بالفتاوى أو النوازل أو ديوان البرزلي، وضع له العنوان التالي : «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام». وصفه ابن مريم بأنّه الديوان الكبير في الفقه والفتاوى، وهو من كتب المذهب الأجلّة أجاد فيه ما شاء[1]. ووصفه السخاوي بالفتاوي المتداولة[2].

وفيه اعتمد البرزلي على كتب الفتاوى والنوازل السابقة وعلى مصادر الفقه المالكي مثل «المدوّنة» و«الموازية» و«ابن حاجب الفرعي» و«تهذيب المدوّنة للبراذعي» و«رسالة ابن أبي زيد القيرواني». أمّا طريقته في عرض المسائل فهو يعرض السؤال الذي وجّه إليه أو إلى أحد شيوخه أو إلى علم من رجال المذهب، ثم يورد الجواب من عنده إذا كان السؤال الذي وجّه إليه أو ما أجاب به المسؤول عن الشيوخ، ثم يعقب على ما ينقله تعقيبا يختلف باختلاف موقفه من القضية، فإذا وجد نقصا في جواب غيره أكمله بنقل أو بدليل سمعي أو قياسي، وكثيرا ما يستدلّ على القضية بمواقف السلف الصالح ومواقف شيخه ابن عرفة وأحكامه التي أمضاها، كما أنّه كثيرا ما يغتنم المناسبات لذكر بعض الحوادث التاريخية الواقعة في عصره أو السابقة عنه ممّا يجعل كتابه من أهمّ المصادر التي لا يمكن أن يستغني عنها المؤرخ للمجتمع التونسي في العهد الحفصي، وقد بوّب كتابه على طريقة تتّفق مع تبويب كتب الفقه، وأضاف إليها في النهاية أبوابا تتعلّق بالأدعية والوعظ والرّقى والطبّ وغير ذلك من المسائل المتفرّقة التي لا تتّصل بالمسائل

(1) البستان، ص 150.

(2) الضوء اللامع، 11 / 133.

الفقهيـة، وقد اعتمد عليه الونشريـسي في «معياره» عندما تمسّ الحاجة إلى جلب فتاوى التونسيين، وقد أثبت الدكتور سعد غراب في البحث الـذي أعدّه عـن كتاب «النـوازل» واقعية الـبرزلي النابعة مـن مميّزات المذهـب المالكي ذي النزعة العمليـة التطبيقية من خلال المصطلحات الـواردة في كتابه وتحريّه في ضبط مـكان النوازل، وبيّن أنّ هذا الكتاب هـو في الحقيقـة منجـم ثـريّ للمعلومـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة بمختلـف أنواعهـا[1]. وهـذا الكتاب يقـع في أربعة أجـزاء في مجلدين كبيرين، ويوجد منه نسخ كثيرة بالمكتبة الوطنية بتونس، وتوجد نسخة بالزيتونة، وبالمدرسة العليا بالرباط، وبالمتحف البريطاني، وفي كثير من الخزائن الخصوصية، منها مكتبة حسـن حسـني عبـد الوهاب[2]. وقد اختـصر هذا الكتـاب تلميذاه أبو العباس حلولـو القيرواني، وأبو عبد الله البوسـعيدي البجائـي، وسـمّاه «الحـاوي في النـوازل» كما اختصره الونشريسي.

2 – رسالة رد فيها على عمر الرجراجي وأجاب فيها عن اعتراضاته عـلى أهـل تونس فإن نقله منها في الفتـاوى يبلغ 22 صفحة من القطع الكبـير، وكان أسـلوبه فيها مغايرا لأسـلوبه في «الفتاوى»، فهو يحاول أن يكتب بطريقة أدبية تطغى عليه مسـحة أسلوب الفقهاء والمحدثين، وأورد فيهـا ما أنكره الرجراجـي أولا ثم أخذ في إجابته ودحض تهمه واحـدة واحدة بطريقة لا تخلو في بعض الأحيان من المبالغة في تفسـير أقوال خصمه.

(1) مقال : كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية – مثال نوازل البرزلي، 102.

(2) كتاب العمر، 2 / 785.

3 – فهرست في أسماء شيوخه ومروياته في نحو ستة كراريس.

وكان البرزلي قد عدّد في إجازته لابن مرزوق أسماء شيوخه شرقا وغربا وما روى عن كل واحد منهم، وهي إجازة حافلة ترشدنا إلى طريقة رواية التدريس في ذلك العصر وما كان يقرأ من الكتب الأمهات.

وقد قضى البرزلي حياته الطويلة التي امتدّت قرنا من الزمان بين الفقه والتدريس والفتوى، حتى قال عنه تلميذه ابن ناجي إنّه يفتي في ألف مسألة في اليوم الواحد[1]. وقد كانت وفاته في حدود سنة أربع وأربعين وثمانمائة للهجرة بتونس، ودفن بالزلاج.

الصلات العلمية بين مالكية المغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع الهجري:

من مصر:

1 – بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني القرشي الاسكندري، العالم، اللغوي، النحوي أخذ عن أعلام من المغرب منهم ابن عرفة وابن خلدون (763 هـ – 828 هـ).

2 – القاضي جمال الدين يوسف بن خالد البساطي، الامام الفقيه أخذ عن ابن مرزوق الجد في الفقه، وعن ابن خلدون في القضاء، ثم استبد بالقضاء بعد ابن خلدون (741 – 829 هـ) .

3 – **من تونس:**

• أبو مهدي عيسى بن أحمد الغبريني التونسي، قاضي الجماعة وعالمها أخذ عنه أبوزيد الثعالبي وابن ناجي وأحمد القلشاني وأبو القاسم القسنطيني وبصفة عامة أخذ عنه تلاميذ ابن عرفة .

(1) **معالم الإيمان**، 3 / 112.

• ابن علوان التونسي، الإمام، الفقيه أخذ عن الغبريني وابن عرفة وابـن مرزوق الجد والزين العراقي وأيمة من أهل المشرق والمغرب له تأليف في الاجتماع على الذكر.

• الأبي، أبو عبد الله محمد بن خلف الأبي الوشتاتي، العالم الأصولي المتفنـن أخذ عن ابن عرفـة ولازمه طويلا، مثل الـبرزلي وعنه أخذ أبوزيـد الثعالبـي، وأبو حفص القلشـاني وابن ناجـي وغيرهم، له تآليف عديدة منها إكمال الاكمال وهو شرح على صحيح مسلم وله شرح المدونة (تـ 828 هـ).

• أبـو يوسـف يعقوب بـن أبي القاسـم الزعبـي، التونسي، قاضي الجماعـة بها بعـد الغبريني مـن أكابر أصحـاب ابن عرفـة، انتفع به طائفـة مـن العلماء منهم أبو زيد الثعالبي وأبو القاسـم القسـنطيني وأبو زيد الغرياني (تـ 833 هـ).

• أبـو العبـاس أحمد بن محمـد الهنتاتي، المعروف بالشـماع أخذ عن ابن عرفة، وعنه أبوزيد الثعالبي وغيره، وقع بينه وبين البرزلي نزاع في العقوبـة بالمال فالبرزلي يقول بالجواز وهو يقول بالمنع وألف كل منهما رسالة في الرد على صاحبه (تـ833هـ).

• ابـن ناجي، أبو الفضل، قاسـم بن عيسـى التنوخـي القيرواني، الإمـام الفقيـه، الحافظ العـارف بالأحكام والنـوازل، تولى القضاء بجهـات كثيرة من افريقية كباجة وجربة وقابس والأربس، وتبسـة وسوسـة والمنسـتير، أخذ عن أعلام منهم ابن عرفـة والبرزلي وأبو القاسم القسنطيني (تـ 838 هـ).

من الجزائر:

• أبو الفضل قاسم بن محمد القسنطيني الوشتاتي التونسي، قاضي الجماعة بتونس وأمامها بالجامع الأعظم بعد البرزلي، رام أن يحكم بالقتل في حق الشيخ أحمد القلشاني في أمر ثبت عليه فلم يمكن من ذلك فحكم عليه بالسجن، قتل صاحب الترجمة وهو في صلاة الصبح بمحراب جامع الزيتونة، ناله ذلك من جهة الحكم المذكور (سنة 847 هـ).

• أبو عبد الله البوسعيدي البجائي، أحد أعلام العلماء الفضلاء (تـ 868 هـ) تعلمه على البرزلي .

• ابن مرزوق الحفيد توجه بأسئلة إلى شيخه أبي يحي بن عقيبة القفصي الامام، العالم فأجابه عنها بجزء سماه « اغتنام الفرصة في محادثة عالم قفصة «.

• أبو العباس أحمد بن حنين القسنطيني (قاضي قسنطينة) المعروف بابن الخطيب وابن قنفذ، الإمام، المحدث أخذ عن أئمة منهم أبو القاسم الشريف السبتي والشريف التلمساني وابن عرفة وابن مرزوق الجدّ وعمر الرجراجي والقباب اعتنى مترجمنا بلقاء العلماء والأولياء وجال في بلاد المغرب وافريقية، فحصل علوما جمة ولقي أبا العباس ابن عاشر واستفاد منه وتبرك به، روى عنه ابن مرزوق الحفيد له تآليف عديدة منها شرح الرسالة، وشرح مختصر ابن الحاجب الأصلي وله كتاب « وسيلة الإسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام» روى عنه المازوني في «نوازله» والقلشاني في شرح الرسالة والونشريسي في المعيار (تـ 810 هـ).

• أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني، التلمساني التجيبي روى عنه ابن مرزوق الحفيد وأبو العباس بن زاغو، تولى القضاء ببجاية وتلمسان وسلا ومراكش (ت 811هـ).

• قاضي الأنكحة أبو العباس القسنطيني، التونسي الإمام الفقيه، أخذ عن البرزلي وابن مرزوق الحفيد والبساطي، له تأليف في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي (ص) وقصيدة في مدحه صلى الله عليه وسلم وأجوبة على أسئلة وردت من صنعاء أخذ عنه الشيخ أحمد الزروق والتنائي (816 – 878 هـ).

• أبو عبد الله محمد بن قاسم الرصاع الأنصاري التونسي، قاضي الجماعة بها وإمامها بجامعها الأعظم بعد الشيخ محمد بن عمر القلشاني أخذ عن البرزلي وابن عقاب وقاسم العقباني وغيرهم وعنه أخذ الشيخ أحمد زروق، له شرح على الأسماء النبوية وشرح على حدود ابن عرفة، وتأليف في الفقه وشرح للبخاري وله فتاوى بعضها في المعيار و«المازونية» له فهرست (تـ 894 هـ).

• أبو اسحاق إبراهيم بن فائد الزواوي القسنطيني، أخذ عن الأبي وأبي عبد الله القلشاني والزعبي وابن مرزوق الحفيد (796 هـ – 857 هـ).

• أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم المشذالي البجائي، الفقيه، المفتي، الخطيب له فتاوى نقلت في المعيار و«المازونية» أخذ عن المناوي وابن الشاط، وابن مرزوق الكفيف، توفي (866 هـ) ببجاية.

• أبو زكريا يحيي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني، القاضي، الامام الحافظ لمسائل المذهب، أخذ عن ابن مرزوق الحفيد وقاسم العقباني وابن زاغو ومحمد بن العباس، ألّف النوازل المشهورة،

بهـا فتـاوى المتأخرين من علماء تونـس وبجاية وتلمسـان والجزائر وغيرها، ومنها اسـتمد الونشريسي مع نوازل البرزلي وغيرها، توفي بتلمسان سنة 883 هـ.

من ليبيا.

• أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان الزليطني القروي، عرف بحلولو الفقيه الأصولي المحقق، الحافظ لفروع المذهب، تولى قضاء طرابلس ثـم انصرف عنه، وأخـذ العلم عن أعلام منهم أبوحفص القلشـاني والـبرزلي وقاسـم العقبـاني وابن ناجـي وغيرهم وعنه أخذ الشـيخ زروق لـه شرحـان عـلى مختصر خليـل، ولـه شرح على أصـول ابن السيكي وشرح لتنقيح القرافي واختصر نوازل البرزلي (تـ 876 هـ).

• أبو زيـد عبد الرحمان الغرياني الطرابلـسي التونسي، الفقيه العالم أخـذ هن أصحاب ابـن عرفة منهم الزغبي، له حاشـية على المدونة وفاته في آخر المائة التاسعة مخلوف.

من الأندلس

• أبو الحسـن القلصادي، على بن محمد الأندلـسي العالم، المؤلف، الرحالـة المعتني بلقاء الرجال، خاتمة علماء الأندلس وحفاظه، أخذ عن جلة من أهل المشرق والمغرب واسـتفاد منهم كأبي إسـحاق بن فتـوح وابن مرزوق الحفيد وأبي الفضـل العقباني وابن عقاب وابن زاغو وأحمد القلشـاني وحلولو والحافظ ابـن حجر والجلال المحلي وأبـو عبـد الله الجـلالي وأحمد بن علي بـن داود وغيرهـم، له تآليف كثـيرة في فنـون مـن العلـم منها أشرف المسـالك في مذهـب مالك

وشرح مختصر خليل وشرح الرسالة لابن أبي زيد وشرح التلقين والنصيحة في السياسة العامة والخاصة وشرح كثير من كتب الفرائض توفي بباجة تونس سنة 891 هـ.

• أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي الشهير بالمواق، خاتمة علماء الأندلس والشيوخ الكبار له كتاب «سنن المهتدين في مقامات الدين» أبان فيه عن معرفة بالفنون أصولا وفروعا وتصوفا، أرسله للإمام الرصاع ولما وقف عليه أثنى عليه كثيرا (تـ 897 هـ).

من المغرب

• أبو إسحاق إبراهيم بن محمد التازي نزيل وهران، الفقيه الأصولي، المحدث المقرئ، أخذ بمكة عن القاضي تقي الدين ابن الفاسي وأجازه، وبتونس عن أبي عبد الله العبدوسي وأجازه (ت 866 هـ).

• أبو عبد الله الجزولي الشريف الحسني، الفقيه، له كتب في التصوف (ت 870 هـ).

• أبو عبد الله محمد بن العباس العبادي، التلمساني، شهر بابن عباس، أخذ عن أئمة منهم ابن مرزوق الحفيد وأبو الفضل العقباني، وعنه جماعة منهم ابن مرزوق الكفيف وابن صعد والمازوني والسنوسي والونشريسي (تـ 871 هـ).

المصادر والمراجع :

* السخاوي محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، نشر مكتبة القدسي- القاهرة 1353 هـ/ 1935م.

* ابن مريم، محمد التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، الجزائر 1326 هـ/ 1908 م.

* التنبكتي، أحمد بابا (ت 1036 هـ)، نيل الابتهاج لتطريز الديباج، تقديم عبد الحميد الهرامة، منشورات كلية الدعوة، طرابلس- ليبيا، ط1 / 1989م.

* مخلوف، محمد (ت 1360هـ) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت 1349 هـ، عن المطبعة السلفية.

*عبد الوهاب، حسن حسني، العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة المطوي والبكوش، 1410 هـ/ 1990 م، بيت الحكمة قرطاج، تونس.

* محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، بيروت 1982م، دار الغرب الإسلامي.

الامتداد التاريخي والجغرافي لحاضرة مازونة

الأستاذ هشام بن سالم
المعهد الوطني لتكوين الأئمة، تلمسان

تشكل دراسة تاريخ المدن والحواضر وتتبع تطورها عبر حقب زمنية متطاولة ،جانبا مهما من الدراسات التاريخية المعاصرة،إذ تفيد في إماطة اللثام عن الموروث الحضاري لأي مصر من الأمصار من خلال تسليط الضوء على حواضره التي صنعت هذا الموروث واستمر إلى يومنا هذا، وهذا النوع من الدراسات ذو الطابع المنوغرافي مهم جدا إذ يتعلق بموضوع واحد ومحدد ومركز في آن واحد من حيث قيمة المعلومات وغزارتها ومدى قدرة الدارس على نقدها وتحليلها، وانطلاقا من ذلك تعد مدينة مازونة إحدى أهم الحواضر الجزائرية الضاربة في عمق التاريخ نظرا لموقعها المهم وما توفر لها من عوامل طبيعية مساعدة للاستقرار البشري واستمرار الحياة، ولكن الباحث يصطدم بمشكل قلة المادة العلمية التاريخية التي جاءت في المصادر مقتضبة وعبارة عن نتف قليلة تكبح جماح الباحث في نفض الغبار عن تاريخها وحضارتها،لذلك سأحاول من خلال هذه المداخلة الموسومة بـ«**الامتداد التاريخي والجغرافي لحاضرة مازونة**» الوقوف على المراحل

التاريخيـة الكبرى التي مرت بهـا مدينة مازونة،ولن أعيد هنا ما قيل في مناسبات سابقة وإنما ما لا يدرك كله لا يترك جله.

1 – **الموقـع والتسـمية**: اسـتطاعت منطقـة المغـرب الإسـلامي أن تكـون صنـو المـشرق الإسـلامي حيـث لم تنفصـل إلا سياسـيا عـن المشرق،وتمكنـت مـن تخريج العلـماء وبناء الحواضر وتأسـيس الدول والنبـوغ في مختلف العلـوم النقلية والعقلية وتأليف الكتب وتأسـيس المدارس ونشر الإسلام في أصقاع عديدة.

يكتسي تاريخ مدينة مازونة في الدراسات الحديثة أهمية كبرى نظرا للبعـد التاريخـي الذي حظيـت به،وكمثلهـا من الحواضر الإسـلامية العريقة عرفت مازونة زخما فكريا وثراءا علميا كبيرا،كما تشكل دراسة مواقـع المـدن أمرا مهـما للغايـة إذ تسـاعد في معرفة السـياق التاريخي الضابط لتطور المدن ،إذ يعد الموقع مؤثرا بشكل مهم على حياة الإنسان واسـتقرار المجتمعـات في مناطـق محددة[1]،وعـلى ضوء ذلك تشـكل المصادر الجغرافية جانبا مهما في ضبط موقع مدينة مازونة حيث يعطينا الإدريـسي أبـو عبد الله لمحة عـن موقعها قائـلا: «...**مازونـة بالمغرب بالقرب من مسـتغانم،وهي على سـتة أميال من البحـر وهي مدينة بين أجبـل ولها مزارع وبسـاتين عامرة ولها يوم يجتمع فيه لسـوقها أصناف البربر بضروب من الفواكه والألبان والسـمن والعسـل بها كثير،وهي من أحسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وخصبا...**»[2].

---

(1) **ميسـوم ميلود،مدرسـة مازونـة «دراسـة تاريخيـة فنية»،رسـالة مقدمة لنيل شـهادة الماجسـتير في الفنـون الشعبية،قسـم الثقافـة الشـعبية،جامعة تلمسـان،2002م-2003م،ص:02.**

(2) **الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ط1، بيروت، عالم الكتب، 1409هـ/ 1989، ص:521 – 522.**

يستشـف من كلام الإدريسـي الموقع التي احتلته مازونة في غرب المغـرب الأوسـط كقاعدة تجاريـة مهمة ويبيـن لنا الحالة المعيشـية لسـكانها مـن خـلال مبيعـات الأسـواق الأسـبوعية يعطينـا تصـورا واضحـا عـن المكانة المرموقـة التي حازتهـا المدينة فـي قلب جبال الظهرة[1]،وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن مدينة مازونة كانت في طريق الرحالة المغاربة الذين جابوا الحواضر للاسـتزادة من العلم ولقاء المشـايخ أو للاسـتجمام والراحة حيث ذكرها محمد العبدري فـي رحلته»...**ثم رحلنا على طريقنا الأولى إلى مليانة فتيامنا منها على طريـق مازونة مثوى خطوب الزمان ومنـاخ ركاب الحدثان وهي بليدة مجموعة مقطوعة من بعض جهاتها بحرف واد منقطع شبه قلعة ولكنها واهية حسـا ومعنى وليس بها ما يتعرض لذكره البتة...**»[2]،لقد احتلت مدينـة مازونة موقعا اسـتراتيجيا خلال العصر الوسـيط لأنها شـكلت همزة وصل ما بين تنس ومستغانم وتلمسان وغيرها من المدن[3].

أمـا بخصوص تسـمية المدينـة فالروايـات متضاربة حولهـا حالها في ذلـك حـال غالبية المـدن والحـواضر الأخـرى في مختلف البقـاع لذلك تعـددت الأقـوال والفرضيات التي تؤصل للتسـمية أو ما يسـمى بعلم المواقعية(الطوبنميـا) الـذي يبحـث في دلالات أسـماء المواقع[4]،وعليـه

(1) **ميسوم ميلود، المرجع السابق، ص:15.**

(2) **العبـدري محمد، الرحلةالمغربية، تحقيق أحمد بن جـدو، نشر كلية الآداب الجزائرية، ص:131.**

(3) **حسـاني مختار، موسـوعة تاريخ وثقافة المـدن الجزائرية، ط1،الجزائـر، دار الحكمة، ج2007،4م، ص:164.**

(4) **ميسوم ميلود، المرجع السابق، ص:06.**

تعددت القراءات التي تفسر دلالة التسمية وأصلها فهناك من عد كلمة مازونـة مصطلحا بربريا معناه أرض الرجـال الأقوياء والبعض يقول أنها «ماسـينا» أي مدينـة رومانية باعتبار أثرين اكتشـفا بها[1]،وقد ورد في كتاب دليل الحيران لمحمد بن يوسـف»**أن مازونة اسم لرئيس قبيلة زناتية تدعى ماسـون المعروف ب:رجيس ماسـينغجانيس**»[2]، ويذكر الدكتـور مولاي بلحميسي أن مازونة اسـتنبط اسـمها من اسـم ملكة كانت تملك كنزا كله نقود؛يسـمى: «**موزونة**»[3]،كمايعتقد بعضهم أنها تعني «ماءزونة»،نسـبة لابنة ملك تسـمى «**زونة**» حيـث حط الرحال بجبـال المنطقة وطلـب من رجاله أن يحـضروا مـاء لابنته،فلما وجدوا المنبع حرموه على الغير، وقالواهذا «**ماء زونة**»[4].

2-**تأسيس مدينة مازونة**: اختلف المؤرخون والجغرافيون والرحالة في تحديد الإطار الزماني لتأسـيس المدينـة والظروفالمحيطة،وذلك على رأيـين؛إذ يسـتند الرأي الأول إلى ما سـاقه الحسـن الـوزان عندما زار المدينـة في مطلـع القـرن16م حيث بـين أن مازونـة مدينة أزليـة بناها الرومان[5]،ويؤكـد هذا الطرح ما تـم العثور عليه من آثار وقطع نقدية

(1) **المرجع نفسه،الصفحة نفسها.**

(2) **الزيـاني محمـد بن يوسـف، دليل الحـيران وأنيس السـهران في أخبار مدينـة وهران، ص:55، نقـلا عن جنـان الطاهـر، مازونة عاصمة الظهـرة (ثغر حربي ومركز إشـعاع حضـاري)، ط1، الجزائـر، مكتبـة الرشـاد للطباعـة والنـشر والتوزيـع، 1426هـ/ 2005م، ص:12.**

(3) Moulay Belhamissi .Histoire de Mazouna. p21.

(4) **جنان الطاهر،المرجع السابق،ص:12،ميسوم ميلود،المرجع نفسه،ص:06.**

(5) **الوزان الحسن بن محمد، وصف إفريقيا، ترجمة محمد الحجي ومحمد الأخضر،ج2، ط2،بيروت، دار الغرب الإسلامي،1983،ص:36.**

رومانية بالمنطقة[1]،وقد أشار الكاتب اللاتيني «**بلان**» الذي عاش في القرن الأول الميلادي إلى عراقة المدينة وقدمها عندما بين نوعية وجودة قمح الظهرة[2]،وينحى الرأي الثاني منحنى آخر إذ يرى أن تأسيس مازونة كان بعد الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب،وقد أوعزوا ذلك إلى ماذكره عبد الرحمان بن خلدون بأنها أسست على يد عبد الرحمان أبو منديل زعيم مغراوة في القرن الثاني عشر الميلادي(565هـ)[3]،وهذا ما أكده الدكتور مختار حساني عندما تحدث مع أعيان مدينة مازونة وبينوا له أنها مدينتين إحداهما قديمة والأخرى حديثة وهي التي قصدها ابن خلدون.[4]

وعلى كل حال تبقى الاحتمالات واردة بشأن تأسيس المدينة بين العراقة والحداثة إلا أن الأدلة وشهادات الجغرافيين والرحالة العرب تبرز لنا معاصرتها للتواجد الروماني وممالك البربر[5]،لذلك فبالرغم من الاختلافات حول التاريخ الصحيح لتأسيس المدينة إلا أنها تتفق في جوهرها إلى أن المدينة ذات جذور قديمة، عمرتها القبائل البربرية مثل مغراوة التي أضحى لها تاريخ طويل مع الدويلات التي فامت بالمغرب الإسلامي[6].

(1) **ميسوم ميلود،المرجع نفسه،ص:07.**

(2) **جنان الطاهر،المرجع نفسه،ص:10.**

(3) **ابن خلدون عبد الرحمان،ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،ضبط ومراجعة خليل شحادة سهيل زكار،ط2،ج6،بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1421هـ/ 2001م،ص:87 – 88.**

(4) **حساني مختار،المرجع السابق،ص:174.**

(5) **ميسوم ميلود،المرجع السابق،ص:08.**

(6) **جنان الطاهر،المرجع السابق،ص:11.**

3-**تطور مدينة مازونة**: تبوأت مازونة مكانة مرموقة في الفترة العثمانية،وذلك عبر تراكمات طويلة أدت مجتمعة إلى صنع هذه المكانة،وفيما يلي أبرز الحقب التي شهدت مازونة:

***مازونة في العهد الروماني**: صرح الحسن الوزان بأن مازونة مدينة أزلية بنيت في عهد الرومان[1] وذلك لوجود الآثار الرومانية بها زمن حكمهم للشمال الإفريقي[2]، كما تشير القرائن التاريخية إلى استقرار البربر فيها وعلى الخصوص قبيلة الماسون، واختطوا ثلاثة أحياء هي: **تاسرت، أجديـر، أدليل**، فعمروها وزرعوا أراضيها وتزينت بالحدائق الغناء المملوءة بكل أنواع الفواكه، مما جعلها مرتعا ومنزلا للرحالة[3].

***مازونة في العهد الإسلامي**: كانت مازونة في طليعة المدن التي بلغتها دعوة الإسلام،فاعتنق أهلها الدين الجديد[4] مما أثر في واقع المدينة وغيره جذريا،وأضحى لها طابع إسلامي حيث كثرت مساجدها والمراكز العلمية وكذلك الكتاتيب لتعليم الناشئة[5]،مما أدى إلى نبوغ العلماء والفقهاء وشيوع المكتبات حتى بلغت زهاء عشرين مكتبة،ولم تفصح المصادر عن أخبار المدينة إلا بعض الشذرات في عهد المرابطين حيث دخلت في سلطانهم سنة 475هـ

(1) **الوزان الحسن بن محمد،المصدر السابق،ج2، ص:36.**

(2) **ميسوم ميلود،المرجع نفسه،الصفحة نفسها.**

(3) **ميسوم ميلود،المرجع السابق،ص:09.**

(4) **المازوني أبي زكرياء يحي بن موسى، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج1، دراسة وتحقيق الدكتور قندوز ماحي، ص:33.**

(5) **ميسوم ميلود، المرجعنفسه، الصفحة نفسها.**

بقيادة أمير المسلمين يوسف بن تاشفين[1]،ولما سقطت دولة المرابطين وتأسست دولة الموحدين،لعبت مازونة دورا مهما في إعداد الجند لدعم الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي مما ساعد على بسط نفوذه على سهل الشلف بأكمله[2]،وبعد ضعف الدولة الموحدية استولى بنو منديل على مازونة الذين»...**كانوا يرجعون في أمرهم إلى كبيرهم العباس،فتقلد مذاهب أبيه واقتصر على بلاد متيجة ثم غلبهم بنو توجين على جبل وانشريس وضواحي المدية وما إلى ذلك وانقبضوا إلى مركزهم الأول شلف...**»[3]

وفي عام645هـ/ 1249م تقلد محمد بن منديل الحكم واستولى على مدينة مليانة وتنس وبرشك وشرشال وأقام الدعوة للحفصيين[4]، واتخذ مازونة كما قلنا قاعدة لحكمه ومستقرا لقبيلته، لذلك عدهم بعض المؤرخين السكان الأصليين الذين استوطنوها مع العرب المسلمين، وبعد قيام الدولة الزيانية في تلمسان سعت إلى إخضاع مناطق وحواضر المغرب الأوسط،حيث دخل الزيانيون في صراع مع القبائل الغربية والبربرية ومنهم مغراوة أصحاب مازونة،حيث تدخل يغمراسن بن زيان مؤسس الدولة الزيانية في شؤونهم وغلب بعضهم على بعض ولكن لم يستول على مازونة[5]،وبعد وفاته تولى بعده ابنه أبو سعيد عثمان الذي استولى عليها في منتصف رمضان من سنة ست وثمانين

(1) **ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر السابق، ج6،ص:247.**

(2) **المازوني يحي،المصدر السابق،ج1،ص:33،جنان الطاهر،المرجع السابق،ص:18.**

(3) **ابن خلدون عبد الرحمان،المصدر نفسه،ج7،ص:87.**

(4) **نفسه،ص:88،ميسوم ميلود،المرجع نفسه،ص:10.**

(5) **ابن خلدون عبد الرحمان،المصدر السابق،ج7،ص،89.**

وستمائة[1]،وبهذا أفل نجم المدينة بزوال دولة المغراويين على يد بني عبد الواد،وأضحت مدينة تتبع لحكم تلمسان[2].ثم ما لبثت دولة بني زيان أن دخلت مرحلة الضعف وفقدت السيطرة على أقاليمها وانفرط معها عقد البلاد،وشاعت الفوضى وثورات القبائل حيث يروي لنا الوزان حالة المدينة في هذه الفترة: «...**لقد كانت مدينة متحضرة جدا في القديم،لكنها كثيرا ما تعرضت للتخريب من قبل ملوك تونس تارة ومن قبل الثوار تارة أخرى، وبالتالي من الأعراب،حتى أصبحت اليوم قليلة السكان،وهم إما نساجون أو فلاحون،وجميعهم تقريبا فقراء،لأن الأعراب يثقلون كواهلهم بالإتاوات**...»[3]،لقد امتهن سكانها حرفة النسيج والفلاحة ولكن اشتداد وطأة الأعراب أثقلت كواهلهم بالضرائب والمكوس،مما أدى إلى هجرة السكان منها،وواضح أن المدينة ستشهد حيوية وزخما عمرانيا وحركة سكانية مطردة مع بداية التواجد العثماني في الجزائر.

***مازونة في العهد العثماني**: تعد مدينة مازونة من بين المدن الأولى التي اختيرت من قبل العثمانيين لتكون عاصمة لبايلك الغرب[4]،ولم تدخل المدينة في سلطانهم إلا بعد مقاومة سكان لمدة تزيد عن نصف قرن وفي الأخير تم تسليمها إليهم[5]،فلا غرو أنهم بحثوا عن مدينة أخرى تكون

(1) ابن خلدون يحي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1، تحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات، ط1، الجزائر ،المكتبة الوطنية، 1400هـ/ 1980م، ص:208، ابن خلدون عبد الرحمان، المصدر نفسه، ص:90.

(2) الطهار محمد بن عمرو،تلمسان عبر العصور(دورها في سياسة وحضارة الجزائر)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص139.

(3) المصدر السابق،ج2، ص:36.

(4) حساني مختار،المرجع السابق، ص:175.

(5) ميسوم ميلود،المرجع السابق، ص:10.

عاصمة للمنطقة الغربية بعد سقوط تلمسان في قبضة العثمانيين فكانت مازونة أكثر المدن المرشحة لهذا الأمر،وزيادة على ذلك أنها لم تكن من المدن المجهولة حيث برزت كعاصمة ثقافية خلال العصر الإسلامي، من ذلك تخريج مجموعة من العلماء الذين كان لهم تأثير كبير في داخل الجزائر وخارجها،كما زادت شهرتها باستقبالها لمجموعة معتبرة من علماء الأندلس،ولا ننسى أنها تتميز بالحصانة الطبيعية التي تقيها من هجومات الإسبان المتمركزين في وهران والمرسى الكبير،بالإضافة إلى قربها من المسالك التي تربط دار السلطان بالجزاءر العاصمة بمدن الغرب الجزائري وبموانئها مثل:تنس ومستغانم مما يسهل ويعجل وصول قوة الدولة الجزائرية لها.[1]

لهذه الاعتبارات تم اختيار مازونة لتكون عاصمة لبايلكالغرب،وعليه سيبدأ دورها الاستراتيجي والإقليمي بعد التقسيم الإداري الذي أحدثه الحسن بن خير الدين بربروس حاكم إيالة الجزائر،إذ يذكر المزاري البايات الذين حكموا باليلك الغرب حيث يقول: «...**وهذا الثالث كان منوعا على نوعين أحدهما:مازونة وأول بایاتها حسن بن خير الدين باشا وسلم في وظيفته،ثم أبو خديجة ثم صواق ومات مسموما من سم سقته له زوجته،ثم السايح وبقي في الملك إحدى عشر سنة ومات ثم ساعد،ومنه إلى محمد بن عيسى تولى بمازونة عشرة بايات...ثم محمد بن عيسى وهو السادس عشر من بایاتها،ثم شعبان الزناقي توفي بالجهاد في وهران...**»[2].

(1) حساني مختار،المرجع السابق،ص:175.

(2) بن عودة المزارياآغا،طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر،تحقيق ودراسة الدكتور يحي بوعزيز،ج1،ط1،الجزائر،دار البصائر للنشر والتوزيع،2007م،ص:271.

وعـلى ضوء ذلك أضحـت مازونة في مقدمة المـدن التي اضطلعت بدور ريـادي في قيادة الحملات الجهادية ضد الإسـبان في وهران طيلة الفـترة الممتدة من 1563م إلى غاية1791م،بفضل جهود وإسـهامات مدرستها التي خرجت العديد من العلماء والطلبة الذين تصدروا معارك الجهـاد وشـاركوا فيها[1]،وظلت كذلك حتى تم تحويـل مركز البايلك إلى معسـكر على يد الباي مصطفى بوشـلاغم،ثم تحول إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان عام[2]1792،وأضحت مازونة مقر «آغاليك» وهو مركز لدائرة إقليمية يترأسها «آغا» يتم تعيينه من طرف الباي[3]،أعادت الفترة العثمانية مدينة مازونة إلى سابق عهدها من الازدهار الاقتصادي والفكري والديني،فبرزت كحاضرة علمية وسياسـية واسـتطاعت أن تعلـب دورا رياديا في جميع الميادين،حتى أصبحـت مازونة لا تذكر إلا بازدهارها في العهد العثماني،والمدرسة الفقهية خير دليل على العهد وما قامت به هذه المدرسـة من دور في شحن الطلبة ورفع هممهم في الجهاد وتحرير وهران الذي كان أكبر نصر منذ دخول العثمانيين إلى الجزائر على مستوى المنطقة الغربية.

***مازونـة إبان الفترة الاسـتعمارية:** كانت مازونة منـذ البداية من المدن التي قاومت الغزو الفرنسي،خصوصا بعد دخولها تحت سلطة دولة الأمير عبد القادر حيث أدرجها ضمن المقاطعات المهمة التابعة لسلطته،كما عول عليها كثيرا في جهاد الفرنسـيين[4] ففي سـنة 1838م قـاد الجيش المازوني

(1) **ميسوم ميلود،المرجع السابق،ص:11.**

(2) **الجيـلالي عبـد الرحمـان بـن محمد،تاريـخ الجزائـر العام،ج3،ط2،الجزائر،ديـوان المطبوعات الجامعية،بيروت،دار الثقافة،1402هـ/ 1982م،ص:570.**

(3) **ميسوم ميلود،المرجع السابق،ص:12.**

(4) **المرجع نفسه،ص:13.**

«سي قدور ابن هاسف» تحت لواء الأمير عبد القادر،وبعد استشهاده خلفه «سي عبد القادر» سنة1840م في أكثر من مائتين بين فارس وراجل،لتستمر المقاومة في منطقة الظهرة بعد استسلام الأمير[1]،لذلك عملت سلطة الاحتلال على طمس تاريخ المنطقة بإنشاء قرية للمعمرين تحمل اسم «رونو» على بعد05كلم من مازونة في الفترة الممتدة بين1830م و1882م وتوفير المدارس والمرافق الضرورية بها حتى تستقطب الأهالي إليها،لقطع دابر خريجي مدرسة مازونة وأيضا الاستيلاء على أوقافها،كما تم إعادة بناء المدرسة(1852م – 1870م) في عهد نابليون الثالث[2]،وأخضعت للحكم العسكري وقاموا بتخريب كل معالم المدينة والقضاء على آثارها،تمهيدا لإدماجها في الحضارة الغربية الكولونيالية الفرنسية.

وصفوة القول أن مدينة مازونة شهدت فترات وعهود طويلة ساهمت مجتمعة في رسم الملامح الأساسية واتضحت من خلالها المكانة التي تبوأتها في الفترتين الإسلامية والعثمانية،واستطاعت أن تساهم بقسط وافر في صنع تاريخ وحضارة الجزائر،وناهيك عن ذلك دور المدرسة التي كانت بحق في طليعة المدارس الإسلامية التي حافظت على المرجعية الفقهية والعقدية والمذهبية لهذه البلاد وتمكنت من أن تصير مركز إشعاع حضاري بإمتياز، ولا يزال البحث متواصلا حول اسهامات علماء هذه الحاضرة من خلال سلسلة الملتقيات التي ستنظم من أجل نفض الغبار عن هؤلاء العلماء الفطاحل،وينبغي الإشادة بدور علماء مازونة في تطعيم الحركة الفكرية وازدهارها من خلال السياق العام الذي طبع المنظومة التعليمية التوجيهية،ولا ننسى دور مدرسة مازونة وعلماءها في تحرير وهران والمرسى الكبير وكذلك

(1) **المرجع نفسه،الصفحة نفسها.**

(2) **المرجع نفسه،ص:14.**

الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي الغاشم،هذا مااستطعت أن أبينه في هذه المداخلـة وأرجـو أن أكون قـد وقفت في الإحاطة إلى حـد ما في الإلمام بتاريخ حاضرة مازونة ودورها في تاريخ وحضارة الجزائر.

المدرسة الفقهية بمازونة «المناهج والمقاصد»

د. بدر الدين أحمد عمّاري
باحث في العلوم الاسلامية

اشتهرت حاضرة مازونة منذ أقدم العصور بمدرستها الفقهية المالكية؛ والتي كان لها قدم راسخ في الفقه وأصوله والحديث دراية ورواية..؛ وقد عُرفت هذه المدرسة بكثرة مجالسها؛ ونجابة مناهجها؛ وثبات مقاصدها؛ حيث سلكت مسلك التلقين والتحفيظ في الفقه وأصوله؛ ومسلك التسميع والتلقي والإجازات في الحديث وعلومه؛ لتحصيل مقاصد الإحاطة والضبط لأصول وفروع المذهب....

والمقصود من هذه الدراسة في هذا المقام تحصيل جملةً من المناهج التي جرى بها العمل في الإلقاء والتلقي لسائر العلوم وخاصّة في الفقه والأصول وما تعلّق بهما ما الفنون المعينة على إدراك الأحكام الشرعية...؛ ثمّ بيان المقاصد التي رامها علماء مازونة من خلال هذه الوسائل التي انتخبوها لتدريس الأحكام الشرعية...؛ ولكن قبل الشروع أصالةً في تحصيل هذا القصد؛ لا بدّ من إعطاء نظرة- ولو مختصرة- عن هذه المدرسة الفقهية التي كانت أثَراً من آثار حاضرة العلم ببلاد المغرب الأوسط.

وتأسيساً على هذا تمّ تناول البحث على المنهج التالي:

أوّلاً: نشأة المدرسة الفقهية بمازونة

ثانياً: مناهج التدريس ومقاصده

أوّلاً: نشأة المدرسة الفقهية بمازونة

اشتهرت مدينة مازونة التاريخية العريقة، منذ أقدم العصور التاريخية بمدرستها الدينية المختصة في العلوم والمعارف والدراسات الفقهية المختلفة كالفقه وأصوله والفرائض، وعلم التوحيد وعلم الحديث، وعلم اللغة العربية من نحو وصرف وعلم البلاغة وغيرها من العلوم...

وقد عرفت هذه المدرسة بكثرة مجالسها ونجابة طلابها وقريحة شيوخها وعلمائها الأجلاء. حيث تشير المصادر التاريخية وجميع الوثائق التاريخية التي أرخت هذه المدينة، أن مدرسة مازونة الفقهية يعود تاريخ تأسيسها إلى جد الشيخ أبي طالب، الشيخ العلامة الفقيه: (محمد ابن الشارف بن أحمد بن علي ابن عبد العزيز بن علي بن منصور بن محمد بن اعمر البلداوي بن محمد بن عبد الله بن موسى بن مسعود بن الحسن بن سليمان بن إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وابن فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم) في سنة 1029هـ. وقد أسسها وأقامها من ماله الخاص، ودرس بها حوالي 64 سنة إلى أن توفته المنية سنة 1164هـ، وقبره معروف وموجود بها، عليه قبة تسمى باسمه: «قبة ابن الشارف»[1].

(1) **بوكفة يوسف، مدرسة مازونة الفقهية النهضة والسقوط، ص:29.**

وهذه المدرسة متكونة من مسجد جامع للصلاة المفروضة، ومكتبة كبيرة فيها مختلف المصادر الفقيهة والأدبية...إضافة إلى بعض المرافق التابعة له، والتي كانت تستعمل لإيواء الطلب.[1]

وحسب بعض الروايات فقد اشتهرت مدينة مازونة بوجود مدرسة فقهية أخرى؛ أخذت على عاتقها تعليم كلّ من يريد من أفراد المجتمع العلوم الدينية؛ وقد تأسست هذه المدرسة على أيام ولاء مازونة للدولة الزيانية؛ وكان اسمها «المدرسة الزناتية التلمسانية اليوسفية».[2]

ومن أبرز علماء وفقهاء المدرسة الفقهية بمازونة، الذين تعلموا بها وتخرجوا منها ودرسوا بها، وذاع صيتهم في العالم الإسلامي عامة، وفي المغرب الإسلامي خاصة، على سبيل المثال، دون الحصر:

– الشيخ العلامة الفقيه المالكي، عبد الرحمن بن محمد بن الشارف مؤسس المدرسة، تعلم ودرس على يد أبيه الشيخ ابن الشارف، وبعد ذلك لازم أباه في التعليم والتدريس ثم تولى رئاسة المدرسة بعد وفاته سنة 1164 هـ. توفي بمدينة مازونة، ولكن المصادر التاريخية وكتب التراجم لم تعطينا تاريخ وفاته[3].

– وابنه الشيخ علي بن عبد الرحمن، تعلم على يد أبيه وتولى التدريس والتعليم بالمدرسة بعد ذلك مع أبيه، وتوفي سنة 1189 هـ بمدينة مازونة[4].

---

(1) - ينظر أيضاً: أحمد بحري: حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية خلال العصر الحديث. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية. - جامعة وهران-. 2012م - 2013م. ص: (211).

(2) بوكفة يوسف، مدرسة مازونة الفقهية النهضة والسقوط، ص: 78.

(3) بوكفة يوسف. المرجع نفسه، ص: 57 - 60.

(4) المرجع نفسه، ص: 57.

– وابنه الشيخ محمد بن علي المعروف بأبي طالب المازوني، ولد أواخر المائة الحادية عشر (11هـ)، أو مقاربا لأول الثانية (12هـ)، الموافق لـ(18م).[1] تعلم الشيخ أبو طالب مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم على يد والده العلامة الفقيه علي بن عبد الرحمان، وذلك بمدرسة مازونة الفقهية، التي أسسها جده الأعلى الشيخ محمد بن الشارف.

ثم تلقى العلم والفقه على شيوخ مازونة التي بلغت شهرتها في ذلك الزمن الآفاق، حيث وصفت بكونها بلد الفقه والعلم بالقطر الجزائري. واشتهر شيوخها بالتخصص

فبعضهم تخصص ونبغ في شرح (مختصر) الشيخ خليل، والبعض في اللغة والأدب، والبعض الآخر في القضاء والأحكام والفرائض، وكل مشهور ومعروف بتخصصه ولا يعرف سواه.

كما تلقى رواية الحديث النبوي الشريف وإسناده عن الكثير من علماء عصره، أشهرهم على الإطلاق شيخ الجماعة بالجزائر القاضي المفتي أبي عبد الله محمد بن جعدون، كما كان يروي كذلك عن الشيخ ابن علي الشريف الزواوي.

تولى الشيخ أبو طالب محمد بن علي المازوني التدريس بالمدرسة الفقهية بعد وفاة والده سنة 1189هـ، وبهذا نصب فيها للتدريس في سن مبكرة. وكانت حلقته العلمية مميزة حافلة بالطلبة، وكان يدرس طلبته مختصر الشيخ خليل وشرحي الخرشي والزرقاني. كما كان يدرسهم الرقائق ورواية الحديث الشريف وحفظ السند.

---

(1) **ذكر ذلك الشيخ السنوسي في مخطوطه: «البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة»، مخطوط المكتبة الوطنية، نسخة مصورة عند الأستاذ بليل، ص15.**

اشتهر الشيخ محمد أبو طالب المازوني، بقلة الإنتاج والتأليف ولا نعرف أنه ترك آثار مكتوبة أو مخطوطات ماعدا: «حاشية على شرح الخرشي على مختصر خليل المعنونة بـ«درة الحواشي في حل ألفاظ الخرشي»، ومؤلف في علم التوحيد.[1]

توفي الشيخ أبو طالب سنة 1233هـ/ الموافق لسنة 1818م، بمدينة مازونة عن عمر يناهز مائة وثلاثين (130) سنة، ودامت مدة تدريسه أربع وأربعين 44 سنة[2].

– وحفيده الشيخ أبو العباس أحمد بن هني بن محمد بن علي، تولى التعليم والتدريس بعد وفاة جده سنة (1233هـ/ 1818م) على أيام العثمانيين، واستمر في وظيفته التعليمية أثناء الاحتلال الفرنسي، ويؤكد وجوده كشيخ بالمدرسة الفقهية تلميذ الشيخ محمد بن علي السنوسي، في قوله: «وقرأت على مشائخ مازونة أبي طالب المازوني وعلى حفيده من بعده أبي العباس أحمد بن هني وتحصلت منهما على إجازات...».[3]

ومن آثار الشيخ أبي العباس أحمد بن هني، (حاشية على الخرشي في جزءين كبيرين)، و(الشرح الكبير على صغري الشيخ السنوسي).

– والشيخ محمد الصادق بن فغول: كان من أجلاء الشيوخ، شيخ الإسلام الحافظ الزاهد،الخبير بعلم الشريعة جامع بين العلم والدين، صاحب مدرسة مازونة الفقهية الشهيرة، يقول عنه الحافظ أبو راس:

(1) **بوكفة يوسف، مدرسة مازونة الفقهية النهضة والسقوط، ص:29.**

(2) **المرجع نفسه، ص:57.**

(3) **ابن علي السنوسي: البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة، ص:17.**

«إنتهت إليه رئاسة التدريس، وشدت إليه الرحال من زواوة وغريس، ولم أر مثله فيما رأيت، وابنه السيد محمد الأسعد الأمجد...». كان جامعا للفنون وعلومها، وبارعا في معرفة الحديث على أهله منفردا بهذا الفن النفيس في زمانه.

أما بالنسبة لخرجي المدرسة، الذين أصبحوا علماء وفقهاء ومشائخ في مختلف القطر الجزائري، بفضل إجازات علمية مختلفة تحصلوا عليها في شتى العلوم من المدرسة الفقهية بمازونة، ونذكر منهم:

- الشيخ الرماصي (ت1136هـ/ 1724م): هو أبو الخيرات مصطفى بن عبد الله ابن موسى الرماصي نسبة إلى قرية قرب مدينة مازونة، عالم من فقهاء المالكية، تعلم بالمدرسة الفقهية بمازونة على يد شيوخها وخاصة مؤسسها محمد بن الشارف المازوني، الذي أخذ عنه علم الحديث والفقه المالكي، وأجازه الشيخ في ذلك. ثم رحل إلى القاهرة حيث أخذ عن علمائها. وصفه عبد الرحمن الجامعي الفاسي بقوله: «حامل راية الفقه المالكي في عصره ومصره».[1]

ومن آثاره: ترك لنا الشيخ الرماصي مجموعة من المؤلفات في جميع فنون العلم، منها: (شرح خريدة السيوطي)، و(شرح النصيحة الزرقوية)، وكفاية المديد على شرح عقيدة التوحيد.[2]

- والشيخ محمد السنوسي (1202هـ/ 1276م): هو أبو عبد الله محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسيني الإدريسي مؤسس الطريقة

(1) **عادل نويهض: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830 - 1960م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995م، ص:110.**

(2) **عادل نويهض: المرجع نفسه، ص:110.**

السنوسية، ولد في مستغانم، ونشأ في بيت علم ودين وفضل. فدرس علوما مختلفة بالمدرسة الفقهية بمازونة على يد شيخه أبي طالب المازوني، وحفيده الشيخ أبي العباس أحمد بن هني، وفي هذا الشأن يقول في كتابه» (البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة): «فمنهم وهو أجلهم وأكملهم وأفضلهم ناصر الدين المعمر الجهبذ الأكبر الولي الأشهر، مهيع العلوم والمعارف أبو طالب سيدي محمد بن علي بن الشارف، قرأت عليه النصف الأول من المختصر مرارا، قراءة تحقيق وتدقيق مطرزة بجزيل الفروع النقلية، والفوائد السنية، يلتزم شرح الخرشي غالبا مع حاشيته عليه. وقد بلغ فيها إلى باب الرهن...» إلى أن قال: «وقرأت على حفيده من بعده أبي العباس أحمد بن هني النصف الثاني من المختصر الثاني مرارا بأمره منه على سبيل النيابة عنه وسمعت عليه مجالس من البخاري ومثلها من مسلم والموطأ، وأخذت عليه علم التوحيد وناولني شرحه الكبير على صغرى على صغرى الشيخ السنوسي....» إلى أن قال: «وأجازني في ذلك آمرا لي بإقراء ما أقرؤه عليه وبمراجعة ما يقرؤه...».[1]

ومن بين تآليفه: (البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة) و(الدرر السنية في أخبار السلالة السنوسية)، والمسائل العشر المسماة: (بغية المقاصد وخلاصة المراصد)، و(الشمس الشارقة في أسماء مشايخ المغاربة والمشارقة).[2]

---

(1) **ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ص:196.**

(2) **عبد القادر بن عيسى المستغانمي: مستغانم وأحوازها عبر العصور، المطبعة العلاوية بمستغانم، ط$_1$ -1996، ص: 97.**

– والشيخ ابن القندوز (ت1222هـ): هو الامام أبو عبد الله محمد بـن القندوز، شـيخ الجماعة بالحضرة المسـتغانمية وأحوازها، درس في المدرسة الفقهية بمازونة سنين عديدة، أخذ الفقه المالكي خاصة (شرح مختصر) الشيخ خليل، و(صحيح البخاري) على العلامة ابن الشارف. ثم رحل إلى مصر، وأخذ عن العارف

بالله الدردير، وكان يحفظ شرح شيخه على المختصر بلفظه وحروفه، كان ملازما لصحيح البخاري يختمه كل سـنة وملازما لتفسـير القرآن الكريـم بين العشـائر يختمه كل سـنة غالبا ملتزما فيه الجواهر الحسـان للثعالبي والجلالين وابن جزي ومراجعة الحازن، وملازما لقراءة علم التوحيـد كصغرى السـنوسي، وممن أخذ عنه محمد بن علي السـنوسي، توفي عن سن عالية سنة 1222هـ[19].[1]

– والشـيخ محمـد أبو راس: هو الشـيخ الفقيه الحافـظ المؤرخ، محمد بـن أحمـد ابن عبـد القادر بـن محمد بن أحمـد الناصر ابن عـلي ابن عبد العظيم بن معروف بن عبد الله بن عبد الجليل، الراشـدي المعسـكري الجزائـري، صاحب المؤلفات الكثيرة المختلفة، منها عجائب الأسـفار ولطائـف الأخبـار، والحلل السندسـية، والخبر المعـرب وغيرها.أخذ الفقه المالكي وأصوله عن الشـيخ أبي طالـب المازوني [2] وأخذ أحكام الشريعـة والقضاء على الشـيخ محمد الصادق بن أفغول، وعن الشـيخ أحمـد بن الشـيخ العـربي بن نافلة المـازوني، وعن الشـيخ محمد بن عبد

(1) **ابن علي السنوسي: البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة، ص:22ومابعدها.**

(2) **محمـد أبـو راس الجزائـري: فتح الإله ومنتـه في التحدث بفضـل ربي ونعمته (حياة أبي راس الذاتيـة والعلميـة)، حققه وضبطـه محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسـة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990م، ص:19.**

القادر القاضي، أحد قضاة مازونة، وعن الشيخ الصالح محمد بن أعوالي الزلماطي.[1]

ومن خلال هؤلاء النخبة من العلماء والفقهاء الذين تعلموا ودرسوا وفقهوا بالمدرسة الفقهية بمازونة، اكتسبت بهم شهرتها العلمية والثقافية، منذ السنوات الأولى لتأسيسها، وأنها لعبت دورا كبيرا وهاما في المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية

بالقطاع الغربي خاصة، وبالقطر الجزائري عامة....؛ والسؤال الآن: ماهي المناهج والوسائل التي اتبعت في هذه المدرسة حتى لغت هذا المبلغ من الشهرة والازدهار؟

الجواب فيما يلي:

ثانياً: مناهج التدريس ومقاصده:

وكما سبق؛ فقد اشتهرت حاضرة مازونة بمدرستها الفقهية المالكية؛ والتي كان لها قدم راسخ في الفقه وأصوله والحديث دراية ورواية..؛ وقد عُرفت هذه المدرسة بكثرة مجالسها؛ ونجابة مناهجها؛ وثبات مقاصدها...؛ حيث سلكت مسلك التلقين والتحفيظ في الفقه وأصوله؛ ومسلك التسميع والتلقي والإجازات في الحديث وعلومه؛ لتحصيل مقاصد الإحاطة والضبط لأصول وفروع المذهب....

وعند التأمّل في سير وحياة مشايخ مازونة وفقهائها؛ وما ذكره أهل السير والتراجم عن أحوال هذه المدرسة ؛ نلحظ جملة من المناهج التي سلكت لأجل التحصيل من أظهرها:

---

(1) **ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ص:196.**

أوّلاً: منهج الحفظ والتلقين:

يتفق أغلب الدارسين لتاريخ الجزائر الثقافي عموماً؛ وتاريخ حاضرة مازونة الثقافي خصوصاً؛ على اعتبار طريقة التلقين والتحفيظ أي ترديد أقوال المتقدّمين من علماء المذهب وحفظها حفظاً متقناً عن ظهر قلب؛ الطريقة المتبعة في الجانب التعليمي...

وعلى هذا الأساس فإنّ مدرسة مازونة اعتمدت كغيرها من المؤسسات التعليمية على هذه الطريقة؛ لأنّ منهج الحفظ والاستظهار يرجع إلى كونه يمثّل المصداقية والبرهان في النقل عن الأصول؛ هذا من جهة؛ ومن جهة ثانيةٍ فإنّه يعكس المستوى الفكري والثقافي الراقي لاعتماده على الذاكرة».[1]

وقد كان لهذا المنهج تأثير واضح على مراتب ومنازل العلماء في مازونة؛ حتى أضحى هو الفاصل بين العلماء وميزان السبق بينهم؛ وأساس الاحترام والتقدير؛ وأصبح طلب الإجازة من الحفاظ لكتب الفقه والأصول والحديث؛ والسفر في طلبها ديدن الطلاب القاصدين إلى مدرسة مازونة.

وبناءً على هذه الطريقة:

فإنّ كلّ من جلس من المشايخ والعلماء للتدريس؛ فعليه أن يصوغ لطلبته كرّاسة أو أكثر؛ تكون إمّا شرحاً أو حاشيةً على علم من العلوم التي يتقنها؛ ثمّ يلقنها إياهم ويمليها عليهم من حفظه...

(1) **ينظر: بوكفة يوسف. المرجع السابق. ص: 67.**

أمّا عن شكل هذا التلقين فيتمّ بجلوس الشيخ في صدر المسجد على كرسيّ مرتفعٍ؛ حتى يرى جميع الطلبة ويرونه؛ مرتدياً لباس المشايخ الذي يميّزهم عن الآخرين.[1]

قلت: وقد ظهرت آثار هذا المنهج على علماء مازونة؛ وعلى تلامذتها الذين صاروا شيوخاً يدرّسون بعد ذلك؛ فقد نقل عن كثير منهم ما بلغه من سعة الحفظ لأصول وفروع المذهب؛ حتى إنّهم كانوا يحفظون كتب الفروع عن ظهر قلب؛ وقد نقلنا فيما سبق عن الشيخ ابن القندوز الذي درس في المدرسة الفقهية بمازونة سنين عديدة؛ وأخذ الفقه المالكي على العلامة ابن الشارف. ثم رحل إلى مصر؛ليتعلم

على يد الشيخ الدردير؛ أنّه كان يحفظ شرح شيخه على المختصر بلفظه وحروفه.[2] وإذا كان هذا حال الفروع؛ فما بالك بالأصول والقواعد التي أبدع فيها علماء المدرسة.

ثانياً: طريقة الإجازات:

يلحظ النّاظر لسير وأحوال العلم والعلماء بمدرسة مازونة؛ أنّ طلب الإجازات في الحديث خاصّة؛ والفقه والأصول والفرائض عامّة هو أحد المناهج التعليمية؛ لأنّ طالبها يجتهد في تحبيرها ليستدلّ المجيز من خلال قيمتها العلمية واللغوية على أهلية طالبها لاستحقاق الإجازة...

---

(1) **بوكفة يوسف. المرجع السابق. ص: 67. وينظر أيضاً: أحمد بحري. حاضرة مازونة. ص: (211).**

(2) **تراجع الصفحة: 09 من هذا البحث.**

لذا حرص علماء مدرسة مازونة على النقول الدقيقة من الأصول والفروع؛ وهذا الحرص فرض عليهم الاجتهاد والملازمة في طلب الإجازة من بعضهم البعض؛ خاصّة من الذين ثبت تلقيهم العلم بالسند العالي إلى مظانّه...

وقد تحدّث ابن حمادوش عن هذه الإجازات كثيراً؛ وسجّل معظمها في رحلته؛ لأنّها كانت دليلاً على قدرة العالم ومبلغه من العلم؛ أو بعبارة أوضح: شهادته العلمية في ذلك الزمان؛ وذاع صيت علماء مازونة في هذا المجال إلى القدر الذي دفع ببعض علماء فاس لطلب الإجازة منهم؛ فهذا ابن رحمون يكاتب شمس الدين أبو عبد الله بن المهدي المازوني لطلب الإجازة منه؛ على كثرة العلماء في مدينة فاس؛ ممّا يدلّ على شهرة مدرسة مازونة ورسوخ قدم علمائها؛ ووصول صيتهم إلى الآفاق.[1]

وكان لهذا المنهج أثر بالغ على الحديث وعلومه؛ذلك أنّ المازونيين كغيرهم من الجزائريين اشتهروا بقوة الحفظ حتى أنّهم كانوا يستغلون احتفالاتهم الدينية لقراءة الجامع الصحيح للإمام البخاري وحفظه وروايته إجازة.

ملاحظة مهمّة:

ممّا يلاحظ أنّ من من آثار هذه المناهج اختلاف الإنتاج العلمي في مدرسة مازونة من علم لأخر؛ ذلك أنّ العلوم التي تعتمد على الحفظ كان إنتاجها غزيراً؛ أمّا العلوم التي تحتاج إلى سعة أفقٍ واطلاع

(1) **ينظر: ابن حمادوش. رحلة ابن حمادوش الجزائري. ت: أبو القاسم سعد الله. الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع. ت: 1983م. ص: 37.**

ثقافي واسع واستقلال عقلي كبير مثل التفسير والمنطق فقد ندر فيها الإنتاج....؛ وحتى الذين برزوا في التفسير اشتهروا بتدريسه دون التأليف والتحقيق فيه[26].(1)

وعلى النقيض من ذلك؛ فقد اشتهرت مدرسة مازونة برسوخ القدم في الفقه والأصول والحديث؛ وما قرب منهم كاللغة والبلاغة وغيرها.

مقاصد هذه المناهج:

عند التأمّل في مقاصد وحكم اعتماد مدرسة مازونة على مسلكي الحفظ والتلقين لفروع وأصول المذهب؛ واعتماد الإجازات في الإلقاء والتلقي؛ يمكن استظهار جملة من المقاصد المرجوة من هذه المناهج:

أوّلها: بلوغ مراتب الضبط والإتقان والإحاطة التّامة بفرروع وأصول المذهب المالكي؛ وقد بلغ فقهاء مازونة في هذا القصد مبلغاً عظيماً؛ حتى أضحى فقهاؤها أحفظ أهل المغرب بلا مبالغة لفروع وأصول المالكية.

ثانياً: تثبيت العلم وتصحيحه؛ وذلك من خلال اعتماد منهج الإجازات في التلقي؛ بحيث صارت تلك الإجازة بمثابة الشهادة الأكاديمية التي تثبت صحّة وسلامة العم الذي تلقاه صاحبه من أفواه فقهاء مازونة وعلمائها.

---

(1) **ينظر: ابن ميمون. التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية. ط:2. الشركة الوطنية للنشر. ت:1981م. ص:146.**

ثالثاً: إضفاء وصف العالمية على المدرسة المازونية؛ من خلال الشهرة التي اكتسبتها في بلاد المغرب؛ حتى صارت تشدّ لها الرحال من حواضر أخرى في تونس والمغرب؛ على

ما فيهما من حذّاق أهل العلم-؛ لطلب الإجازة والجلوس إلى علمائها...؛ وقد ذكر أهل التراجم خلقاً كثيراً قصدوا إلى مازونة لطلب الإجازة والعلم عن مشايخها.

رابعاً: الحفاظ على المرجعية العلمية ومن ثمّة الدينة في بلاد المغرب عموماً والجزائر خصوصاً...؛ وهذا بفضل المنهج الذي سلكته المدرسة والتزامها الشديد بالحفاظ على هوية المجتمع الجزائري؛ من خلال حفظ فروع المذهب وأصوله؛ وإلزام رواد المدرسة بما تقرّر من كتب المذهب وأمهاته...

والحاصل من هذا أنّ مدرسة مازونة الفقهية؛ ومن خلال مناهجها التي سلكتها؛ وكذا النخبة من العلماء والفقهاء الذين تعلموا ودرسوا وفقهوا بالمدرسة الفقهية بمازونة، قد اكتسبت بهم شهرتها العلمية والثقافية، منذ السنوات الأولى لتأسيسها، ولعبت دورا كبيرا وهاما في المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية في القطر المغربي عموماً؛ والجزائر المحروسة خصوصاً...وحقّ لها أن تتعلّق بها قلوب القاصدين؛ وتقصد إليها عقول الراسخين.

إسهام علماء مازونة في تثبيت المذهب المالكي

أ.د. فاطمة بلهواري
باحثة في التاريخ الاسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد عرف الناس في الماضي قدر العلم، ومكانة العلماء ودورهم، بدءاً من عامة الناس وانتهاء بخاصتهم من القادة والزعماء، كانت هذه هي القاعدة العامة، إلاّ أن هذه المكانة العظيمة للعلماء التي أضاءت حياة المسلمين في أكثر عصورهم ازدهاراً ورقياً وقوة؛ سرعان ما تضاءلت في العصر الحاضر بانزواء تأثير كثير من العلماء وضياع دورهم واختلاف الناس في نظرتهم إليهم اختلافاً كبيراً.

وعليه، لا شك أن دور العلماء دور عظيم في المجتمع، نظرا للحاجة إليهم في تقنين توجهاته المتنوعة لأجل تحقيق المنفعة العامة، ودفع الضرر عنه في شتى مجالات الحياة.

ويبدو أن علماء مازونة قديما لم يحيدوا عن هذه القاعدة، إذ شكلوا طرفا فعالا في إنتاج وصقل التراث الديني الثقافي الجزائري، إذ أقبلوا على العلم بشغف ونهلوا من شتى مصادره تاركين وراءهم رصيدا لا

يـزال يتداول بين أيدي الباحثين. وكثـيرا منهم من نافس غيرهم، كل في مجـال تخصصه فحازوا درجة السـبق فاسـتحقوا المكانة والريـادة. فكان منهم الفقهاء والأدباء، وكتب الطبقات والتراجم والسير خير شاهد عن مسـاهمة هؤلاء في الحركة العلمية في مختلف مجالاتها بما سـاقته من تراجم عن أبناء مازونة، مما أفصح عن بروز ثلة منهم في نصرة المذهب المالكي.

والملاحظ انه يستحيل رسم صورة كاملة عن مظاهر الحياة الفكرية في مازونة وذلك لانعدام مصادر متخصصة في هذا المجال، وإن وجدت إنما هي مصادر تراجم وسـير، والتي عَرَّفت ببعض الأعلام المازونيين ضمـن تراجم أعـلام آخرين أو إشـارة حول المؤسسـات التعليمية في كتب الموسوعات. وعلى الرغم من شح المادة العلمية استطعنا أن نبني مـن خلالها صورة عـن الحركة العلميـة وتأصيل المذهـب المالكي بين ظهـران المجتمع الجزائـري عامة والمازوني خاصة في ظـل الازدواجية المذهبيـة خلال حقبة الحكم العثماني بها وقبـل الشروع في الحديث عن إسـهام هؤلاء **علماء مازونة في تثبيت المذهب المالكي**، علينا إلقاء نظرة مختصرة عن انتشار المذهب المالكي خلال العصور الوسطى في الجزائر بشكل عام، ومدينة مازونة، التي هي محل هذا المقال.

انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط

إن موضـوع ظهـور المذهـب المالكي في بلاد الغرب الإسـلامي قد اسـتهلك بحثا من قبـل القدامـى والمحدثين ليسـتخلصوا أن المذهب المالكـي مـن المذاهب السـنية التي سَـيجَت سـياجا منيعـا ضمن هذه الربوع، في مواجهة مختلف المعتقدات الدينية. بينما في المغرب الأوسـط (الجزائـر) تأخّـر ظُهور المدرسـة المالكيـة إلى غاية القـرن 8هـ/ 14م،

حين قَلد بنو زيان سلاطين بني مرين في تشييد المدارس والاعتناء بها، والإشراف الشّخصي عليها كتعيين المدرسين فيها. كما سعى بنو زيان من وراء بناء المدارس في مختلف مدن المغرب الأوسط إلى نشر التّعليم والثقافة من جِهة، وتوجيه الرعية من أجل الوحدة السياسة والمذهبية، التي كانوا يسيرون عليها والمتمثلة في نصرة المذهب المالكي من جهة أخرى، لدى كانت المدارس إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية.

ونظرا لتوفر مجموعة عوامل كتب لهذا المذهب الذيوع والشيوع، وقدر له الانتشار والقبول في مدن كثيرة من ربوع أرض الجزائر الحالية ومدينة مازونة، إذ أصبح هذا المذهب بهذه المدينة مذهبا رسميا، وتحول مع مرور الزمن إلى منهج تربوي أسهم في تكوين ميزات وخصائص الشخصية المذهبية الجزائرية بصفة عامة والمازونية على وجه الخصوص.

وقد صبت جهود هؤلاء العلماء والفقهاء في ترسيخ هذا المذهب بتوفر شروط أساسية لمثل هذا المهام كتجسيد فضاء مخصص للتعليم، وذلك ببناء المدرسة، وتوفر الساهرين على تسييرها من شيوخ وطلبة علم استقروا بها قادمين من داخل البلاد وخارجها. مما كان لهذا الجو أثره في تقويت النهج المالكي عبر قنوات أساسية من امتهان التدريس والتأليف، وتولي وظيفة القضاء التي تقوم على المرجعية المالكية في إصدار قرار الحكم. وسنتولى ذكر هذه المظاهر في نماذج.

1 – تأسيس المدرسة

اشتهرت هذه المدرسة في دراسة الفقه المالكي كقناة أساسية لنشر العلم وأصوله. وذاع صيتها إلى مدن عديدة من الغرب الجزائري بل

حتى إلى حدود المناطق الشرقية من المغرب الأقصى [6]. وقد ذكرها عمدة المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله رحمة الله عليه في قوله: «أمّا مدرسة مازونة فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية في النواحي الغربية من البلاد (الجزائر)، وكان لها نظام راسخ وتقاليد متينة، استمدتها من صلتها بالتعليم في تلمسان والأندلس والمغرب الأقصى، من وجدة وفاس. وهي أيضا من أقدم المدارس التي أسست في العهد العثماني، وقد اشتهرت بالخصوص في الفقه والحديث وعلم الكلام واستمرت المدرية نشع بالمعرفة حتى بعد انتقال العاصمة الإقليمية من مازونة إلى معسكر، ثم إلى وهران وكانت مقصد الطلاب النواحي الغربية، ولاسيما ندرومة ومستغانم وتنس وتلمسان ووهران ...» [7].

2 – بروز ثلة من العلماء المشاهير

اشتهرت مدينة مازونة بعدد كبير من العلماء، وقد نال بعضهم حظوة الذمر لتوفر المعلومات حوله كالشيخ الإمام أبي زكرياء يحيى بن موسى (أبو عمران) ابن عيسى بن يحيى أبي زكريا المغيلي المازوني تـ883–هـ/ 1478م، مالكي المذهب من أهل مازونة، ولي قضاء بلده، توفي بتلمسان سنة 883هـ/ 1478م، وهو المشهور بصاحب « الدرر المكنونة في نوازل مازونة»، وهي فتاوى ضخمة في ديوانين في فتاوى معاصريه من أهل تونس وبجاية والجزائر وتلمسان وغيرهم، ومنه استمد أحمد بن يحيى الونشريسي مادة معياره، إلى جانب نوازل البرزلي وغيرها، رحل إلى تلمسان حاضرة بني زيان، فأصبح أحد أبرز وجوهها العلمية في الفقه المالكي.

كما تتلمذ المازوني على جملة من العلماء وهم: والده موسى بن يحيي بن عيسى الفقيه الأجل والمدرس المحقق والقاضي المحقق صاحب

كتاب»ديباجة الافتخار» وأخذ هذا العالم العلم عن ابن مرزوق الحفيد(842هـ/ 1438م)، وقاسم بن سعيد العقباني(854هـ/ 1450م)، وأبي العباس أحمد بن زاغو المغراوي(845هـ/ 1441م)، وأبي عبد الله القاضي الشريف المدعو حمو الشريف(833هـ/ 1429م).

وقد قال فيه تلميذه أحمد بن يحيى الونشريسي: «الصدر الأوحد العلامة العلم الفضال ذي الخلال السنية، سني الخصال شيخنا ومفيدنا وملاذنا وسيدنا، ومولانا وبركة بلادنا أبي زكريا سيدي يحيى»، وهو من العلماء الكبار الذين تناولوا الفتوى، وأصبحوا مرجعية فقهية، ولم يتوظف بعلمه عند السلطة، وكانت فتاوى المعيار والمازوني دائرة على فقه مالك بن أنس، لأنه المذهب الذي كان يتبعه جميع السكان باستثناء أتباع المذهب الإباضي[8].

هذا وقد اشتهر آخرون مما كان لهم الدور في تنشيط الحركة العلمية بهذه المدينة، وسنكتفي بالاختصار عند ذكرهم ومن الأمثلة عن ذلك:

- الشيخ محمد بن الشريف البولداوي تـ1065هـ/ 1655م وهو أحد المهاجرين الأندلسيين، بنى مدرسة للتعليم في مازونة ذاع صيتها في الغرب الجزائري.
- الشيخ أبو طالب محمد بن علي الشارف المازوني تـ 1233/ 1721م حفيد الشيخ عبد العزيز البولداوي اشتهر بمحاربة الأسبان. تجددت معه المدرسة الفقهية. فقد خصه الفقيه عبد البقادر بن المختار الخطابي المجاهري دفين مصر تـ 1336هـ بتأليف سماه : «الكوكب الثاقب في أسانيد الشيخ أبو طالب».

- الشيخ العربي بن نافله صاحب الأصول والفروع، وهو أحد شيوخ أبي راس الناصري.
- الشيخ مصطفى بن عبد الله بن محمد بن مؤمن الرّماصي كان حيا سنة 1124 / 1712م، كانت له تأليف غزيرة المنال لا تزال الأفاضل يقتنونها مستصغرين فيها نفائس الأموال منها شرح متن السنوسية.، سنأتي على ذكرها في حينها.
- الشيخ محمد الصادق بن افغول من الشيوخ الأجلاء الذين شدت إليهم الرحال من مختلف الجهة الغربية من الجزائر .
- الشيخ أحمد بن هني وأخوه عبد الرحمن من أبرز طلبة المدرسة[9].

4- التدريس:

إن عملية تدريس الفقه المالكي كان يعد أهم وسيلة لتثبيت دعائمه، لذلك جنّد فقهاء وعلماء مازونة أنفسهم لبلوغ هذه الغاية، وظل كتاب مختصر خليل أهمّ الكتب التي تم إلزام الطلبة بدراستها.

وقد كشفت كتب التراجم عن أسماء البعض منهم والذين تولوا هذه المهة: ارتبطت وظيفة التدريس بمدرسة مازونة الفقهية، بالعلوم ذات المرجعية الدينية التي تتجاوز في عملية تلقينها القرآن الكريم، إلى علوم أخرى تتأصل في مضامينها المعرفية من القرآن، حيث انحصرت في وجودها التعليمي على بعض المناطق القريبة منها، وانطلاقا من هنا فرضت ظاهرة الرحلة في طلب العلم ذاتها كطريقة للحصول على المعارف والعلوم والانجازات من هذه المدرسة. ونستشهد في هذا، بقول أحد خريجيها الشيخ «محمد أبو راس الناصري» عند ما رحل

إليها طالبا للعلم، قائلا «... لما ذكر لي الطلبة مازونة، وكثرة مجالسها، ونجابة طلبتها، وقريحة أشياخها ....سافرت إليها، فلقيت في المشي على صغري مشقة، لكن ذلك شأن أهل السفر للعلم .....» [10].

واعتمدت مدرسة مازونة نهجا طالما عهدناه في طرائق التعليم في العالم الإسلامي حيث ارتكزت العلوم الدينية على الفقه المالكي مستندة على مختصر خليل، حتى لقبوا «بالخليليين»، ويؤكد ذلك «محمد أبو راس الناصري» قائلا انه قصد مازونة «... لقراءة الفقه ..»[11]. وتيسرا لعملية التدريس استند المشايخ على بعض الشروح كشرح «محمد الخرشي»، رسالة «محمد أبي زيد القيرواني» .إضافة إلى تصانيف بعض شيوخ المدرسة وقد ذكر ذلك «محمد بن علي السنوسي» في قوله «فمنهم..أبو طالب سيدي محمد بن علي بن الشارف، قرأت عليه النصف الأول من المختصر مرارا، قراءة ....مطرزة بجزيل الفروع النقلية ...يلتزم شرح الخرشي غالبا مع حاشية عليه، والمسماة بدرة الحواشي في حل الألفاظ الخرشي «.

أما في علم الحديث تم الاعتماد على «صحيح البخاري ومسلم» و«موطأ الإمام مالك» ويؤكد ذلك «محمد بن علي السنوسي» في قوله «وقرأت على أبي العباس احمد بن هني وسمعت عليه مجالس من البخاري ومثلها من مسلم والموطأ»[12].

و ارتكز علم التوحيد في هذه المدرسة على العقيدة الصغرى للشيخ السنوسي، وبعض التأليف الخاصة مثل ما ألفه «أبو طالب المازوني» ويتحدث في ذلك «محمد بن علي السنوسي « «قرأت على... احمد هني... وأخذت عليه علم التوحيد وناولني شرحه الكبير على صغرى الشيخ السنوسي»[13].

كما اعتمد عند تدريس العلوم اللغوية على «ألفية ابن مالك والاجرومية غير أن ما تميز به طلبة هذه المدرسة ما ذكره تلميذ هذه المدرسة «محمد أبو راس الناصري « في حقهم بصفة عامة وجود اللحن حيث يذكر ذلك على لسان «المشرفي» «هذه عادة طلبة مازونة»[14]. وفي هذا السياق تعرض د/ ناصر الدين سعيدوني ضمن دراسته حول تطور التعليم في العهد العثماني لمسألة عدم إتقان فقهاء مازونة للغة العربية، وأنهم يقتصرون على قراءة مختصر خليل فقط،غير أنه أثبت أن كان من بين هؤلاء الفقهاء ضلعين في اللغة والتفسير والحديث، وذلك من خلال عرضه لوثيقة مهمة جدا أعطت صورة عن الثقافة في ذلك العهد بشكل عام وبمازونة بصفة خاصة. وفي الوقت نفسه تفيد في التعرف على مكانة بعض مدرسي هذه المدرسة ضمن اجازة الشيخ محمد بن علي السنوسي صاحب الزاوية السنوسية ودفين واحة جغبوب بليبيا عند عرضه لفِهْرسته المشهورة « الشموس الشارقة فيما لنا من أسانيد المغاربة والمشارقة» حيث ذكر قائمة بأسماء مشايخه المازونيين الذين أخذ عنهم الفقه والحديث ومن بينهم الشيخ محمد بن علي أبو طالب وحفيده السيد أحمد بن هني والشيخ أبو عبد الله محمد بن المهدي بن علي الحسني.

5 – التصانيف على المذهب المالكي

ومن أجل تدعيم المذهب المالكي لم يبخل العلماء بأدنى جهد في تأليف الكتب التي تروج له، وحسبنا ما خلّفه هؤلاء علماء مازونة، وسنكتفي بأهمها:

–ديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار»، و«حلية المسافر وآدابه وشروط المسافر في ذهابه وإيابه»وهي من المجامع الفقهية

الكبيرة المفقودة للشيخ موسى بن عيسى المازوني وهو عالم جليل، وعامل أصيل تمكن في السنة حتى لم يدع للبدعة مدخلا إلا سدّه ولا لأهلها مقتلا إلا قده فهو في الدين طود شامخ، ذو مجد باذخ، على الأولياء الله مناضل، وفي سبيل الذب عن حماهم مقاتل» [15].

– كفاية المريد على شرح متن السنوسية، وحاشية على شرح شمس الدين عامر ابن ضرب العدواني التتائي على متن أبي ضياء سيدي خليل في فقه مذهب ملك بن انس رضي الله عن الجميع» للشيخ مصطفى الرماصي، وقد كانت له تأليف غزيرة المنال لا يزاال الأفاضل يقتنونها مستصغرين فيها نفائس الأموال منها.

– الدرر المكنونة في نوازل مازونة للإمام أبي زكريا يحي بن موسى المازوني هذا المصنف الذي جمع زبدة الفكر المالكي بما حو ت عليه من أحكام وفتاوى لها علاقة بما حل على المجتمع الجزائري خلال مرحلة العصر الوسيط من نوازل، كاشفة بذلك هويته المذهبية.

وحصيلة القول، أن كان لعلماء مازونة دور في تثبيت ودعم المذهب المالكي وذلك عند حرصهم في ترسيخ تقاليد التعليم ومؤسساته لغرض غرس أصول المذهب والمالكي وخصائصه عند طلبة العلم. كما لم يتقاعسوا في تأليف الكتب التي تروج له.

الهوامش

1- Moulay Belhamissi, Histoire de Mazouna (des origine à nos jours) S. N. E. D, Alger ,1981 , p 5

2- محمد بن يوسف الزناتي :دليل الخيران وأنيس السهران في أحبار مدينة وهران، تحقيق الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، 2012، ص 77.

3- ابن خلدون، العبر، ج7، 95-91.

4- يراجع تفاصيل التطورات التاريخية للمنطقة من خلال ابن خلدون، المصدر نفسه، ج6، وج7. ويراجع بعض التفاصيل عند الزناتي :دليل الحيران، ص 77.

5- المصدر نفسه، الصفحة نفسها. Moulay Belhamissi, op ,cit ; pp 25-37

6- يراجع الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي : الحياة الثقافية بالجزائر، جمع وإعداد عبد الرحمن دويب، عالم المعرفة، الجزائر، 2012، ص 41-40. أعمال الملتقى الدولي حول المذهب المالكي -تاريخ وآفاق، يومي 28- 30 نوفمبر 2010، الجامعة الإفريقية- أدرار- الجزائر. أبو العباس بن ايراهيم المراكشي : الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من أعلام، ج8، ص 485.

7- أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج1، ص 285-284.

8- يراجع تفاصيل ترجمته في جملة من المصادر والمراجع : أبو العباس الونشريسي : الوفيات، ابن مريم : البستان، أحمد بابا التمبكتي : نيل الإبتهاج،ومن مقدمة كتاب الدّرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحي بن موسى المازوني التلمساني دراسة وتحقيق: قندوز ماحي، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2012.

9- يراجع الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، موفم للنشر ج 2 لا، ص 448-449. كما يراجع تفاصيل التعريف لهؤلاء الأعلام ضمن كتب التراجم والسير .

10- أبو راس محمد بن أحمد : فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته تحقيق محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1990، ص 19

11- المصدر نفسه، ص 21-20. أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، 393.الحفناوي، المصدر السابق، ج2، ص 167.

12- نصر الدين السعيدوني والمهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ - العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 171.

13- المرجع نفسه، ص 197.

14- المرجع نفسه، ص 194.

15- يراجع الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، ج 2، ص 448- 449.

16- المرجع نفسه، ج 2، ص 442- 443.

جهود فقهاء مازونة في علم التوثيق والتسجيلات

د.ماحي قندوز
قسم العلوم الإسلامية جامعة تلمسان

الحمد لله رب العالمين؛ وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحابته والتابعين، وبعد:

فإن فقهاء الجزائر وعلمائها قد اجتهدوا في كثير من الفنون الفقهية، وألفوا فيها تصانيف نافعة وأثروا المكتبة الفقهية المالكية بمؤلفات جليلة القدر عظيمة النفع؛ وبحثنا يتطرق لجهود فقهاء مازونة في علم التوثيق والتسجيلات.

أولا. تعريف علم الشروط والوثائق والتسجيلات:

عرفه طاش كبرى زاده (ت 968 هـ) بقوله: «علم الشروط علم يُبْحَثُ فيه عن إنشاء الكلمات المتعلقة بالأحكام الشرعية، وموضوعه ومنفعته ظاهران، ومبادئه علم الإنشاء وعلم الفقه، وله استمداد من العرف».[1]

وعرفه صديق حسن خان القنوجي (ت 968 ه) بقوله: «هو علم باحث عن كيفية ثَبْتِ الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب

(1) **مفتاح السعادة: 1 / 272، وأبجد العلوم: ص 413.**

والسـجلات، على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال؛ وبعض مبادئه من الرسوم والعادات والأمور الاستحسانية»[1].

ثانيا. مؤلفات علماء الجزائر في علم التوثيق والسجلات:

1. الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق؛ لأبي عمران موسى بن عيسى المغيليّ المازوني.

2. ولـه كتـاب قـلادة التّسـجيلات والعقـود وتـصرُّف القـاضيِّ والشّهود.

3. المنهـج الفائـق والمنهـل الرائـق والمعنـى اللائـق بـآداب الموثق وأحـكام الوثائق؛ لأحمد بن يحيى الونشريسي التلمسـاني (ت 914 هــ)؛ ويعد هذا الكتاب عمدة الموثقين الذين أتوا بعد الونشريسي؛ حتى إن بعضهم نقل أكثر فصوله بالحرف؛ كما فعل ابن عرضون في كتابه: «اللائق لمعلم الوثائق».[2]

4. ولـه أيضـا: الـرد على مثـلى الطريقـة؛ التـي ألفها ابـن الخطيب السـلماني، الذي يذم الموثقين في عهده، وبيان فساد خِطَّة التوثيق في عصره، فرد عليه الونشريسي.[3]

5. تأليف في التوثيق؛ لمحمد البشـير أبي عبد الله التواتي ثم التونسي (ت 1311 هـ).[4]

(1) **أبجد العلوم: ص 424، كشف الظنون لحاجي خليفة: 1 / 1045.**

(2) **الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي:، د. محمد العلمي: ص 308.**

(3) **المرجع نفسه.**

(4) **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية محمد مخلوف: ص 415.**

ثالثا. جهود علماء مازونة في علم التوثيق والتسجيلات:

سنقتصر في هذا البحث على كتابين مهمين للشيخ الفقيه العلامة أبي عمران موسى بن عيسى المغيلي المازوني؛ وهما: «الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق»، وكتاب: «قلادة التّسجيلات والعقود وتصرُّف القاضيِّ والشّهود».

أ. ترجمة الشيخ الفقيه أبي عمران موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت ق 9 هـ / 15م).

قال التُّنْبُكتي: «مُوسَى بن يحيى بن عيسى المازوني المغيلي؛ قاضي مازونة، وصفه بعضهم بالفقيه الأجَلِّ المدَرِّسِ المحقق القاضي الأكمل، وهو والد صاحب النَّوَازِل، له تأليف في الوثائق، سماه: الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق».[1]

كَمَا نَجِدُ الفقيه أبَا العَبَّاس الونشريسي يُطْنِبُ في مدح الشيخ أبي عمران، فيقول عنه: «الشيخ الفقيه الإمام عَلَمُ الأعلام وحامل رَايَة الإسلام القَاضِي الحسيب الأصل، المُعَلِّم الحافظ المشاور الهَمَامُ، والمسند الرَّاوِيَةُ، المرشد صاحب اليد الطولى الراسخة في كُلِّ مقام، صاحب التصانيف... المفتي المُفِيدُ المُنَعَّم أبي عمران سيدي موسى».[2]

ب. دراسة كتاب «المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق».

له نسختان:

---

(1) **نيل الابتهاج: ص 605، كفاية المحتاج: ص 482.**

(2) **تقريظ الونشريسي، مخطوط بآخر المازونية نسخة زاوية بطيوة بوهران.**

أ. نسخة متحف قسنطينة يحمل الرقم 14 تاريخ نسخها ذو القعدة 1248 هـ.

ب. نسخة المكتبة البريطانية، قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية، على الميكروفيلم برقم 2 ـ 1 / 242 ocac تاريخ نسخها 1601 م / 1009هـ.

ذكر صاحب كتاب الوثائق والأحكام بالمغرب والأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين الدكتور إدريس السفياني أن المهذب الرائق وكتاب قلادة التسجيلات والعقود كلاهما من تأليف أبي عمران الفاسي القيرواني (ت 434 هـ)[1]؛ وهو وَهْمٌ منه، والذين ترجموا للمازوني الأب يذكرون أن الكتابين له؛ كنيل الابتهاج وتعريف الخلف، وكشف الظنون؛ وفي آخر كتاب قلادة التسجيلات أنه انتهى من تأليفه سنة 791هـ؛ والنصوص المبثوثة في كتاب القلادة تعود إلى علماء عاشوا بعد عصر أبي عمران الفاسي.

قال أبو عمران المازوني في مقدمة كتابه: «أما بعد فإن معرفة الأحكام الشرعية أعلى بضاعة، والتحلي بحلية التوثيق لمن توفرت فيه شروطه أرفع صناعة، فإن العلم المخلص طالبه أفضل الأعمال، ولولا أنه يرفعه من الثرى إلى الثريا لما عظم الشر...ولقد كنا في عنفوان طلبنا وزمان الحداثة نعيب على غيرنا....مراتبهم بهاتين الخطتين، لما استولى على متقاربهما من الجهالة، وما يرمى به إذالة من دارته الفلك، فارتسمنا بالشهادة أولا، وبالقضاء آخرا في زمان فتنة، وتوالي شغوب ومحنة، فكثر فينا من الإخوان السوء والمتفقهين والمنتمين للقيل

(1) 1 / 257.

والقـال، فاعتمدت الله الخواطر السـوء في أوقات معي مطالعة موادي مـن أمهات الكتـب المطولة...واقتنصـت من غاياتها فوائـد؛ وعلقتها في مبيضات، ثم سـميت الهمة بعدما اسـتخرت الله تعالى في نظم ذلك في تراجم مختصرة الفصول سـالمة مـن الفضول...وأرجع فيما يرفع إلي مـن مسـائل الخصوم معتمـدا عليه لأرتـاح من تعب البحـث عليه في المصنفات البعيدة المرمى؛ فإن الفقه وإن جلّ قدره؛ إذا اجتزئ تبردت حكمته وقلت طلاوته، وإذا أحكم سهل على طلابه مدركه ومرامه.

كـما أني لم آت في المنقـول مـن ذلك كما لو في أصلـه خيفة التطويل، وإنما انتطفت ما يحصل معه التنبيه مختصرا في تمام مقنعي، وتبين في كثير منه بحسب المراد شبعي».

«وفيما أشرنا إليه من ذلك كفاية لمن له ذرة علوم، ليتبين الخطتين عن الاستشراف على أصولنا، وقد ضمنت نكتا جليلة، وتنبيهات جميلة».

أما تقسيم فصوله وأبوابه فكالتالي:

1. الترغيـب في الحكـم بالعدل وطلـب الولاية؛ ذكـر أهمية العدل ودوره في المجتمع والنصوص الشرعية الموجبة له.

2. صفـة القـاضي وجلوسـه ومـا ينبغـي لـه؛ ذكـر فيه خطـر هذا المنصـب، ودوره في إقامـة مصالح الناس وفصـل الخصوم وإعطاء الحقـوق لأصحابها، وشروط القاضي (كالذكورة والحرية والعدالة والعلم بالفقه والآثار والتفرد، وسلامة الحواس مع صلابة واقتدار على ذوي الأمر غير هيوب).

3. تقدير القاضي؛ بأن لا ينال هذه الخطة إلا من استكمل شرائطها.

4. أرزاق القضـاة؛ بأن يوسـع الخليفة على القـاضي من الحلال، لا مما أخذ ظلما.

5. مجلس القاضي لحكمه؛ بحيث يتمكن من الوصول إليه الضعيف والقوي دون مانع ولا حاجب.

6. الترافع للقاضي.

7. عقد المقالة.

8. الإعزاز للخصم.

9. توقيف الخصم خصمه.

10. تأجيل الخصم وتعجيزه.

11. حكم القاضي بعلمه وما ينفرد به.

12. أحكام القضاة بعد موت الخلفاء.

13. تقديم القاضي نائبا عنه.

14. جلب البينة للإشهاد.

15. التصريح عن أسماء الشهود.

16. الحكم على الغائب.

17. كتب القضاة للقضاة.

18. قبول القاضي كتاب نائبه.

19. أين يكون التخاصم.

20. فيمن شهد بخلاف ما يعلمه القاضي حق من غائب....إلخ.

وقد بلغ عدد الأبواب أزيد من 406 بابا.

ج. كتاب قلادة التّسجيلات والعقود وتصرُّف القاضيِّ والشّهود للشّيخ لأبي عمران موسى بن عيسى المغيليّ المازونيّ.

له نسختان:

1. نسخة الزاوية العثمانية بطولقة بالجزائر تقع في 97 لوحة.

2. نسخة المتحف البريطاني.

قال في مقدمته: «الحمد لله بدء كلِّ مقال، المفتتحُ به كلّ أمر ذي بال، والصّلاة والسّلام الأكملان على سيِّدنا ومولانا محمّد، خاتم الأنبياء وإمام الأرسال، وعلى آله وأصحابه، خير صحبة وأكرم آل.

وإنِّي لَمَنْ قَرَعَهُ في عنفوان الشّباب، وتخططتُ بالشّهادة، وتحليتُ بحلاها، وقرطستُ بضع سنين مع الرُّماة في مرماها، فضمّني الدّكان مع خُشْبٍ أجلاف خِشان، يدَّعون ما لا يُحسنون، ويوهمون أنّهم يعرفون، ويجهلون ولا يعلمون، (**كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا**)، فلمّا ارتقيْتُ لخطّة القضاء، أعملتُ بصيرتي، وجالت في أحوالهم فكري، فرأيت خيرهم وشرّهم مقيَّدٌ في صحيفتي، فاستدرجتهم بسياسته، ومحاولة لما تحسُنُ به عقبى الجميع، فلزمتِ الحالُ مألوفها، وعَسُرَ عليها الانتقال عن طبعها، وهم مع ذلك (**يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**)، فإذا أعينُهم تومئ إليَّ بما كتمته قلوبهم من الحسادة».

«فتخيّرت للشّهادة والكتابة فضلاً من أصحابي، وأخياراً نُجباءَ من أترابي، ذوي مروءة وديانة، وعفاف وصيانة، فقصُرت أيديهم عن الكتاب، إذ لم تتقدَّم لهم مداخلة مع أصحاب هذا الباب، فصرتُ ألقي إليهم مرّةً وأبيِّضُ لهم أخرى، ثمّ سألوني أن أُقيِّد لهم رسيمات، يهتدون

بهـا لصناعـة التّوثيق على نحو ما يسـتعمله أهل وقتنـا، ويجري في هذا الأوان ببلدنا وإقليمنا، فتكاسلت لعجز طوقي عن ذلك، فألحُّوا عليَّ، فاستخرتُ الله عزّ وجلّ في إجابتهم.

وجعلته أيضاً تذكرة لنفسي، مع كلال الذِّهن، وقلّة النّشاط، فجاء كما يحبُّ الأوداء، وإن كان ينكره الأعداء، وسمّيته – ليكون اسمه وَفْقَ معناه–: «قِلادةُ التّسـجيلاتِ والعُقود، وتصرُّف القاضيّ والشّـهود»، ووطَّيتُه بمقدّمةٍ تأنيساً.

وذكر من شروط الموثق:

1. فمنهـا أن يكون المتصدِّي لذلـك والمتفرِّغ له، مهذّب الأخلاق، حلو الشّـمائل، حَسَـنَ الملاقاة، صاحب فطنة، لا يستفزُّه طمع، ولا تجـوز عليه حيل الخصوم، معه من الذّكاء والرّشـاقة ما يطيب به في ناديه خبره، وتستطرفُ العيون مخبره.

2. ومنها أن يكون حسـن الخطِّ؛ لأنّه أحد اللِّسـانين، وحسْنه أحدُ الفصاحتين، والخطوط على أنواع، وأحسـنها ما قُـرِئ، ولم يُعْرَض فيه إشكال، ولا تَصَوُّرٌ لأحد في حروفه احتمال، وإن أضاف لحسن الخـطِّ إعـراب اللَّفظ كان مـبرزاً في بابه، ومن كان لسـانه في النُّطق أعلى،كان بالإنسانية أولى.

3. ومنهـا الاختصـار، وترك التَّطويـل والإكثار، بحيـث لا يَدخُلُ الرّسم خلل، ولا يلحقُ قارئه مللٌ، إذ كلُّ ما قَرُبَ لفظ الكلام كان أفصـحَ، وكلُّ ما اختُصِر البيان كان أوضحَ، ولسـانُ ذلك وترجمانُه اللِّسـان العـربيُّ، والقلمُ الذّكيُّ، فإذا قيدتُم حُكْـماً فاربطوا أصوله، وهذِّبوا ما استطعتم فُصوله.

4. ثـمَّ عليكم بأجوبـة المتأخرين، وتعرّفوا ما مشـى عليه عمل القضاة والموثّقين، لتجدوه أصلاً تعتمدوا عليه، وترجعوا فيما يرفع إليكم إليه، وسأنقّحُ لكم أثناءَ عقودِ هذا الإملاء جملاً فقهيّة لها تعلُّق بها، أكثرها من ابن الحاجب والتّهذيب، نصّاً أو معنى لتتدرّبوا بذلك.

5. وممّـا يجب حفظـه ومعرفته نعوت النّاس، وشـياه الحيـوان وعيوبه، فبالعاقـد حاجـة أكيدة لذلك، وأحسـن مـا يوصَف ذلك بـه ما يتهادى فهمَّته العامَّة بمكان التَّعاقد.

6. ثمّ عليكم بالأناءة، وإيّاكم والطّيش، وتواضعوا في أحوالكم، ولينوا للنّاس جانبكم، واصفحوا عن زلّة أصحابكم، ولا تؤاخذوهم بعثرتهم.

7. وإيّاكم وكتابة الزُّور، وما يؤدِّي للباطل والفجور، وهو آكد وصيَّتي إليكم، وحجَّتي عند الله عليكم، فإنَّ النَّاقد بصير.

8. وإياكم وإتباع مرضاة النّاس بما يُسـخط الله، و(لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُـمْ)[1]، (وَمَـنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْـتَقِيمٍ)[2]، ومن حاول أمراً بمعصيّة كان أبعد لهَ ممّا رجا، واقصوا أنفسكم ممّا يعتذر منه، وتحفظوا على أديانكم وأعراضكم ما استطعتم، ولا تُلَقِّنوا خصماً ما يظهر به على خصمه، ولا يغرنّكم حُطام الدُّنيا.

9. وإيّاكـم ومخالطـة ذوي الطِّبـاع الرّذيلة؛ لئـلاّ تُسْـتَرَقَ طباعكُم من طباعِهـم، وقد علمتم تأثير ذلك، ففي العُزلة راحة من خُلطاء السُّـوء، وليأنـسْ من لم يجد صديقاً مسـاعداً بالنّظـر في كتابه، فَقَلَّ ما ينقلب عنه إلاّ بفائدة.

---

(1) سورة المائدة: الآية 105.

(2) سورة آل عمران: الآية 101.

10. وتأدّبوا في كتابتكم بإنزال كلِّ أحد منزلته، ولا تقصروا بالوجيه عن حقِّه، فإنّه يقضبه ويحقنه، والوضيع متى رفع أو زيد في استحقاقه أطغاه ذلك وأبطره.

11. وإيّاكم والإفراط وتحرُّوا جهدكم في المكاتبة بين أهل المعاملات الفاسدة، وافحصوا كلَّ الفحص عن ذلك حتّى تقفوا على حقيقته، ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾.[1]

12. والوثائق إنّما جُعِلَت لحسم مواد النِّزاع، فإيّاكم والتّلفيق والإجمال والاحتمال فيما يرفع إليكم، وأقرب ما هو إلى البُطلان مثل ما يكتبه عرفاء وقتنا فافهموا، قِبَل فلان لفلان كذا وكذا، ولا يبيِّنوا ذلك، ولا يفسِّروا وجهه، فمثل هذا لا يؤخذ به حقٌّ حتىَّ يُقال من بيع كذا، أو سَلَفٍ وقع بمحضرنا أو أقرّ به عندنا في وقت كذا، على وجه كذا، من شكر أو ذمٍّ لحيٍّ أو ميِّتٍ.

13. وتأمّلوا الرّسم قبل وضع الشّهادة، فلعلّ فيه ما يعتذر منه، فيعتذر ثم يشهد، ولا يعتذر في أسماء الله تعالى، ولا في أسماء أنبيائه عليهم الصّلاة والسّلام، وتُبَدَّلُ الوثيقة إجلالاً لله ولرسله، والله تعالى يُمتِّع الجميع بتقواه، ويُلهِمُنا لما في رضاه.

د. نموذج من التوثيق:

1. «القيام بدَيْنٍ على غائب»:

ومن قام بدين على غائب سأله القاضي إثبات غيبته، ومن أين غاب، وإلى أين، وسبب مغيبه، وتقيدوا بهذا المعنى **وثيقة**: يعرف شهوده فلان

(1) **سورة المائدة: الآية 08.**

بـن فـلان الفـلاني معرفة تامة وهـو الذي من نعتـه آدم اللـون، أخفش العينـين أو أحول، أو أخنس الأنف، طويل القامة أو ربعة تصفوه بأبلغ ما تقدرون ويشهدون بأنه من أهل بلد كذا أو من سكان مجشر كذا حوز بلـد كذا منذ عرفوه وأنه غـاب قبل تاريخه بنحو من كذا غيبة متصلة إلى بلـد كذا، بسـبب كذا، أو لا يدرون بأي سـبب ولا حيث اسـتقر وترك بالموضع الذي غاب عنه عياله وأولاده أو ارتحل حينئذ بذلك واستوطن المكان المذكور فمن علم الأمر حسب نصه ومقتضى وصفه قيد بمضمنه شهادته مسـئولة منه بتاريخ كذا بنحو من كذا.

فـإذا ثبت هذا الرسـم كلفه بإثبات ما وجب لـه قبله وقيدتم **وثيقة بِدَيْن**: شهوده يعرفون فلان وفلان معرفة تامة ويشهدون بأنه كان قبل تاريخه بنحو من كذا أشـهدهم فيه على نفسـه وهو بحال صحة وطوع وجـواز، أقـر أن عليه وقبله وفي مالـه وذمته لفلان المذكـور كذا وكذا دينارا من سكة كذا، أو قنطارا واجدا من كذا بالوزن المعتاد به في ذلك حينئذ ببلد كذا وجبت له عليه الدنانير المسـماة من بيع غفارة أو برنس ابتاعـه منه وقبضه، والكذا المذكور من وجه كذا، وكان إشـهاده إياهم بذلك على نفسـه في موطنين اثنين بمحضر فلان وموافقته له على ذلك وأنظار فلان إياه بغرم الجميع لانقضاء أربعة أشـهر من حين الإشهاد، ثـم لا يعلمـون له براءة مـن ذلك ولا مـن شيء منـه إلى الآن، وقيدوا بذلك كله شـهادتهم لسـائلها منهم، بتاريخ كذا، وإن اسـتظهر القائم برسم كان قيده بذلك عليه قبل ارتحاله قيدته مع الأول بهذا المعنى».

2. «وثيقة أجل»

«أجَّـل الفقيـه الأجل العـدل الرضي قاضي كذا رعـاه الله فلانا فيما ادعـاه من المدفع فيما ثبت عليه لفلان في الرسـم المقيد هذا عرضه بعد

أن عرفه بما ثبت وكيف ثبت أجلا مبلغه كذا من غده شـهد، وتكمل. فـإذا انـصرم ولم يأت بـشيء قيدتم **أجـلاً ثانياً**: أجل فـلان – أبقى الله بركتـه– فلانا أجلا ثانيا، بعد تمـام الأول فيما ذهب إليه من المدفع بمن شـهد عليـه لفلان بكذا أجـلا مبلغه كذا مـن غده بمحـضره والتزامه لذلك شهد، وتكمل.

فـإن لم يثبـت شـيئا في خلاله قيدتـم أيضا: لما انـصرم الأجل الثاني المضروب لفلان فيما أشير فيه إليه ولم يأت بشيء أجله القاضي أبو فلان –رعـاه الله– أجلا ثالثا جامعا للتلوّم وغـيره قاطعا لحججه مبلغه كذا وأعلمـه أنه إن لم يأت فيـه أو عند انصرامه بما يوجب له نظرا فقد قطع كلامـه فيما يذهب إليه وحاكم عليه فيه بغـرم ما ثبت لفلان قبله وغير ناظر له بعد فيما يأتي به بمحضره وعلمه شهد وتكمل.

ر. برنامج الكتاب:

1. الأقضية تقيّيد الدعوى والمقال.
2. القيام بالدَّيْن على الغائب.
3. المخاطبات.
4. الشّهادة على الخطِّ.
5. الحكم على الغائب.
6. الرّهن.
7. التّصيير.
8. الاعتراف.

9. بيع الدَّيْن وإثبات وفاة وعدَّة ورثة وملك.

10. اعتراف بنسب.

11. الوكالات.

21. الصُّلح.

13. المفاصلات.

14. المعاوضة.....إلخ.

والكتابان لا يزالان في عداد المخطوطات وينتظران من يخرجهما إلى عالم الطباعة والتحقيق، وفيهما من العلم الغزير، والخير العميم، ما يدلل على نبوغ علماء وفقهاء مازونة في مجال الفقه والتوثيق والتسجيلات.

العمل المازوني وأهميته في صناعة الفتوى واستقرارها

د. إسماعيل نقاز
إمام وباحث جامعي

تمهيد:

إن منظومة التشريع التي أرساها فقهاء المالكية تعد ترسانة موسوعية في تذليل الفروع والأحكام والنوازل، ويعد العقل الفقهي المالكي إشراقة إبداعية، أطلت على المغرب الإسلامي باستثمار قواعده وأصوله وفروعه من طرف علماء هذه الحواضر.

حيث إن مدرسة المغاربة تعد بحق مدرسة حفظت للفقه المالكي امتداده، وأقامت صرحه، ومتنت أعمدته، وقد وجدنا للمالكية المغاربة _وهم يذللون تراثهم الفقهي_ تفننا في تقرير مسائل الفقه، فكانت المؤلفات أحيانا عبارة عن شروح وتذليل على المختصرات، وأحيانا أخرى عبارة عن أقضية ووثائق، وجاءت في نسيج مختلف كذلك عبارة عن نوازل وفتاوى، وأحكام.

ولعل من أهم ما انبرى له مالكية المغرب الإسلامي تأليفا وتحقيقا علم المجريات أو العمليات أو ما جرى به العمل، حيث اهتمت المدرسة المغاربية بهذا الفن أيما اهتمام وأفردوا له مؤلفات وتصانيف

اشـتهرت في الأمصار، واتخذت عمدة الإفتـاء في الأقطار، فأصبحت الوعاء الذي انتهت إليه الفتوى بعد مختصر خليل، وحاشية الدسوقي.

والقـول بما جرى به العمل هـو نزوع نحو اتبـاع المصلحة المعتبرة، وتنزيـل الأحكام عـلى وفق الملابسـات والظروف العرفية التي يسـير عليها المجتمع، ويعد هذا الأخير فيصلا في التفريق بين ما يقوله المفتي مسايرة لأعراف وزمانه، ومسايرتهم دون الأخذ بعين التشريع في ذلك، وهـذا هـو عين الهوى بـلا ريب، وبين مـا يفتي به بناء على اسـتحضار منظومة المقاصد القائمة على سد الذرائع وانتخاب المآلات، والنظر في مفاسد الأمور ومصالحها.

إن الحديث عن علم المجريات يطرح على الباحث أكثر من تسـاؤل عـن عوامل نشـأته، وأهميته، وعلاقته بالفتوى واسـتقرارها، وعلاقته كذلـك بالاجتهـاد وتطور الفقـه، وكذلك مسـألة ارتباطـه بمختلف الصيـغ الاجتهادية والقواعـد الكلية التي يعتمدها الفقيه في اسـتنباط الأحكام وتخريجها.

إن حديثـي في هـذا البحث الـذي يحمل عنـوان: «العمـل المازوني وأهميتـه في صناعـة الفتـوى واسـتقرارها»، يتناول تقريب الإشـكال مـن زاويتـين الأولى منهما علاقـة ما جرى بـه العمل بصناعـة الفتوى واستخراجها، ثم أهميته في استقرار الفتوى.

هـذا من جهـة ومن جهة أخـرى الحديث عن عمـل مازونة، وهل لمازونـة عمل، وإذا قلنا بـأن هنالك نوعان من العمل؛ العام (المطلق)، والخاص (المقيد)؛ وهـو المتعلق بحاضرة دون أخرى مثل قولهم عمل فاس، عمل الأندلس...الخ .

السؤال الذي نستشـكل به بحثنا بعد تأصيل مفهوم العمل وأهميته وقواعد النظر فيه وشروط العمل به وضوابط القول به، هو هل كتاب

يحي المازوني هو كتاب في النوازل المازونية؟ أي هل التسمية تدل على نوازل المنطقة أم هو على سبيل التغليب فقط؟ أي أن المسائل التي ذكرها هي خليط من نوازل المنطقة وغيرها من الحواضر والمناطق الأخرى، وهل يمكن أن نعتبره كتابا ومؤلفا قد احتوى من المجريات ما يخول لنا أن نطلق على حاضرة مازونة خصوصية في الفتوى على وفق ما جرى به العمل فيها .

كل هذه الإشكالات والتساؤلات ستكون سمير بحثنا في هذه الجولة العملية التي نسيرها في رحاب القضاء المازوني والاجتهاد المدون في هذه الحاضرة. فجاءت مفردات البحث على ثلاث نواح متعددة:

أولا: الإطار المفهومي لمصطلح العمل عند المالكية

ثانيا: أدوات النظر الإجرائية في الأخذ بمجريات العمل

ثالثا: العمل المازوني من خلال كتاب الدرر المكنونة

أولا: الإطار المفهومي لمصطلح العمل عند المالكية.

يعبر الفقهاء عن هذا الفن أو العلم بعدة مصطلحات أو تعبيرات، فأحيانا يأتي بمسمى ما جرى عليه العمل [1]، ويأتي بمسمى العمليات[2]، ويأتي مضافا إلى الحاضرة التي تسمى بها مثل العمل الفاسي [3]، ونجد لدى كثير من المعاصرين الذين كتبوا في

(1) مثل كتاب «نيل الأمل فيما به جرى بين المالكية العمل»، لأبي العباس أحمد بن عمر بن أبي العافية الشهير بابن القاضي (ت1025).

(2) مثل كتاب «الأمليات الفاشية من شرح العمليات الفاسية» للقاضي أبي القاسم العميري التادلي المكناسي (1103 – 1178).

(3) من ذلك : الكتب التي اشتملت على بعض مسائل العمل : كلامية الزقاق وشروحها لميارة وعمر الفاسي وغيرهما . وكتاب«العمل السوسي» للجشتمي رحمه الله، لأنه إنما سمي ببعض مما ورد فيه .

الموضوع عدة مسميات كقولهم: نظرية العمل [1]، قاعدة العمل [2]، فقه العمل [3].

كل هذه المسميات تدل على مفهوم واحد ألا وهو ما جرى به العمل، وقبل الحديث عن مقصدية القول بالعمل، وببيان التأصيل الشرعي له، نعرض لمفهومه الاصطلاحي عند فقهاء المالكية.

عرفه بعضهم بقوله: «الأخذ بقول ضعيف أو شاذ في مقابل الراجح أو المشهور، لمصلحة أو ضرورة أو عرف أو غير ذلك من الأسس»[4].

وعرفه عمر الجيدي بقوله: «هو العدول عن القول الراجح أو المشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها، رعيا لمصلحة الأمة وما تقتضيه حالتها الاجتماعية»[5].

وعرفه بصيغة أخرى بقوله: «اختيار قول ضعيف والحكم والإفتاء به، وتمالؤ الحكام والمفتين بعد اختياره على العمل به لسبب اقتضى ذلك»[6].

وعرفه الشيخ عبد الله بن بيه بقوله: «الأخذ بقول ضعيف في القضاء والفتوى من عالم يوثق به في زمن الأزمان، ومكان من الأمكنة لتحقيق مصلحة أو درء مفسدة»[7].

---

(1) **مثل كتاب نظرية الأخذ بما جرى به العمل في المغرب في إطار المذهب المالكي» لعبد السلام العسري.**

(2) **مثل كتاب «قاعدة العمل حجة في مذهب مالك» للشيخ عبد الله كنون.**

(3) **مثل كتاب «فقه العمل وجريانه بالمغرب بين الأمس واليوم» للأستاذ أحمد بودهان.**

(4) **محمد رياض، أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص513.**

(5) **عمر بن عبد الكريم الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب، مطبعة فضالة، المغرب، 1984م،ص342.**

(6) **المرجع نفسه، ص342.**

(7) عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى، ص114.

واجتماع هذه التعاريف على أمرين: أولا وهو العدول عن القول المشهور في المذهب، واعتناق الضعيف لكونه يوافق مصلحة معتبرة في الشرع، أو درء مفسدة، أو خوف فتنة، شرط أن يكون الموجب للعدول قويا، وهذا كله بناء على قواعد المذهب وأصوله، فإن كان العمل بالضعيف بناء على مسوغ درء المفسدة فهو على قاعدة المذهب في سد الذرائع، وإذا كان العمل به على أساس جلب مصلحة معتبرة، فهو على قاعدة المصالح المرسلة في المذهب، وإن كان العدول مترتبا عن أصل مسألة عرفية، فالعدول نحوها إلى الضعيف هو استثمار للمنحى المقاصدي للعرف، والعادة محكمة، وهي قاعدة المذهب.

والثاني أن يكون هذا العدول من فقيه أو قاض ثقة، يعني عدوله إلى الأخذ بالعمل كان عن تشوف لمقاصد التشريع في العدول، وليس اتباعا للهوى.

إن الأخذ بالعمليات هو اعتناق الواقع المعيش، وما جرى عليه الناس في مخاطباتهم ومعاملاتهم، وسارت بها ركبانهم، فإذا كان السير مع ما جرى به العمل يحقق القواعد المقاصدية الكلية التي ذكرنا، كانت سبيلا ومسوغا أساسا في العدول عن مشهور المذهب إلى القول الضعيف فيه.

في اعتقادي إن الأخذ بما جرى عليه العمل في المذهب، هو نزعة تجديدية أعلنها الفقهاء والمفتون من أجل الانفتاح على واقع الناس ومعاشهم، ومواكبة التطور الذي تعيشه هذه المجتمعات، ولفتهم نحو المشهور فقط منذ قرون عديدة دون مراعاة لتبدل الأحوال، وتغير الأزمان، هذا فيه شيء من الجمود، وعدم مسايرة وقائع الناس واحتياجاتهم.

إن الحديث عن العدول عن المشهور في المذهب، هو قضية لا تستدعي أن نقول بتسيب الفقيه، والتلاعب بالفتوى، لأن حتى مسألة المشهور فيها نظر عند الفقهاء، ومسألة الضعيف في المذهب كذلك فيها نظر، أي لا بد من القول بأن نوازل الأحكام متعلقة بمدار الفتوى، وهذه الأخيرة متعلقة بمختلف الملابسات التي توجب الحكم بالمشهور أو تعدل عنه لمسوغ كما سيأتي.

وقد ناصر هذا الرأي االهلالي في نور البصر بقوله: «فإذا رجح بعض المتأخرين المتأهلين للترجيح قولا مقابلا للمشهور بموجب رجحانه عندهم، وأجروا به العمل في الحكم، تعين اتباعه فيقدم مقابل المشهور لرجحانه على المشهور بموجبه لا بمجرد الهوى»[1].

وقد اشترط الهلالي أن يكون العمل صادرا من المتأهلين لإثبات ذلك، وليس من عامة الناس، وسنأتي على ذكر هذه المسألة.

ولا بد من الإشارة إلى أن العمل عند الفقهاء عملان؛ عمل مطلق لا يخص حاضرة دون أخرى مثل أن نقول عمل أهل المغرب، فالمقصود الأدنى والأوسط والأقصى، وهناك العمل المقيد أو الخاص بحاضرة دون أخرى، كأن نقول العمل الفاسي، والسوسي...الخ.

ودور الأخذ بالعمل واضح في استثمار الاجتهاد، وصناعة الفتوى، ومسايرة الوقائع المختلفة، لأن الوقوف على هذه المستجدات والقيام بالإجابة عنها، يولد لدى المفتي صناعة جديدة في الفتوى غير التي كان يألفها في مشهور المذهب لا يخرج عنه أبدا.

(1) أبو العباس الهلالي، نور البصر شرح خطبة المختصر للعلامة خليل، دار يوسف بن تاشفين، ط1: 2007م، ص132.

ولعمري إن هذا المنحى هو الذي أعطى مرونة للفقه، جعل للناس فسحة يستطيعون من خلالها أن يقيموا نظام معاشهم على وفق بيئتهم وطبيعتهم، دون أن يحصل لهم من اعتناق أعراف الغير عنت ومشقة.

ولهذا نجد أن الفقهاء المغاربة تفننوا في التأليف في العمليات، وخرجوا بها في كثير من المسائل عن المشهور، فكان بذلك نافذة نحو حسم مادة التعصب، وجمود الأحكام وسلطويتها التي لا تحاكي عرفا ولا عملا، ولا مما يشغل الناس حقا ويحقق مصالحهم.

ولعل القائلين بالأخذ بما جرى عليه العمل، أكثرهم أولئك الذين لم تعتمد كتبهم، لأنها في نظر هؤلاء الذين لم يعتمدوها خارجة عن الإفتاء بالمشهور، فكان الأخذ بالعمل سبيلا وطريقا مذللة أمام الذين أضافوا في الفقه كثيرا من المسائل التي اندرست، وقد اعتبرت ضعيفة في المذهب لعدم محاكاتها للمشهور فقط، مع أن هذه الأقوال قوية دليلا، وحجة وألصق بالمقاصد لأنها متعلقة بتحقيق المناط في كثير من الأحيان.

وعلى سبيل المثال يذكر صاحب البوطليحية أن الأجهوري صاحب طريقة ابن عرفة لا تعتمد كتبه، ولا تعتمد كتب أتباعه من أمثال الشبرخيتي، والزرقاني والخرشي، حيث قال:

بيان ما من كتب لا يعتمد ما انفردت بنقله طول الأمد

من ذلك الأجهوري مع أتباعه مع اطلاعه وطول باعه

ونجد أن هؤلاء الذين لم تعتمد كتبهم في الإفتاء هم من أشد الناس مناصرة للقول بمجريات العمل، فنجد أن الأجهوري يعتبر العمل

متى كان راجحا لم يجز للقاضي ولا للمفتي العدول عنه إلى غيره وإن كان مشهورا[1].

فقد وجد هؤلاء الذين لم تعتمد كتبتهم وصدت عن الإفتاء، فسحة يطلون بها على مجتمعاتهم، ليقدموا جديدا عمليا يناسب مستجداتهم إذا كانت متعلقة بتحقيق مقصود الشرع.

وهذا لا يمنع من استقرار الفتوى الذي يعد في الجانب الآخر مقصدا من مقاصد التشريع، لأن حمل الناس على كثرة النقول والأقوال، مما يسبب لهم فتنة وهرجا، فالأخذ بمجريات العمل يحقق استقرار الفتوى ولا يزعزعها، لأن الفقيه أو القاضي عندما يفتي بما جرى عليه عمل أهل بلدته ومصره، في هذه الحالة هو بصدد توحيد الفتوى على جميع الناس، لأن هذه الأخيرة جاءت من وراء العمل الذي اتفقت عليه جماعته أو أهل بلدته، فهذا مقصد جليل في حسم مادة الخلاف والفتنة التي قد يسببها القول الذي يأتي خلاف ما جرى عليه عمل الناس وأعرافهم.

وقد لفت الإمام الشاطبي أنظارنا لهذه المسألة يرد بها على الذين ينكرون الخروج على المشهور، وإن كان الشاطبي من أشد الناس حرصا على الأخذ بالمشهور، لكن في نظره عندما نكون بصدد قول جرى عليه العمل وهو مرجوح في المذهب نظرا لمخالفته المشهور فيؤكد على الأخذ بما جرى به العمل دون المشهور، لأنه يتحقق به مقصد استقرار الفتوى، وتجنيب الناس الفتنة، فيقول رحمه الله: «الأولى عندي في كل نازلة يكون لعلماء المذهب فيها قولان فيعمل الناس على موافقة

(1) **حاشية الوزاني على شرح التاودي للامية الزقاق، ص262.**

أحدهمـا، وإن كان مرجوحا في النظر أن لا يعرض لهم. وأن يجروا على أنهم قلدوه في الزمن الأول، وجرى به العمل، فإنهم إن حملوا على غير ذلك كان في ذلك تشويش للعامة وفتح لأبواب الخصام، وربما يخالفني في ذلك غيري، وذلك لا يصدني عن القول به، ولي فيه إسوة»[1].

ويحيلنا العربي الفاسي كذلك في تأكيده على الأخذ بمجريات العمل، بأنه أدعى إلى حسم التشويش والخلاف، فقال: «إن ما جرى به العمل له مستند إن لم يكـن نصا من المتقدمين فهو تخريج مـن المتأخرين، فلا ينبغـي الطعن عليه، والتعرض لإبطاله، لأن في ذلك إزراء لمن عمل به من المشايخ الذين سبقونا، ونحن لا نبلغ مد أحدهم ولا نصيفه، وفيه مع ذلك تشـويش للعامة، وطريق لسـوء الظن بمن سلف من العلماء. ولم يـزل علماء المذهـب من لدن ابن القاسـم إلى المتأخريـن من علمائنا المحصلين يقيسـون على رويات المذهب وأقواله، ويبنون على قواعده، ويفرعون على أصوله، ويسيرون العمل والفتوى والحكم بذلك»[2].

ثانيا: أدوات النظر الإجرائية في الأخذ بمجريات العمل

لقـد وضـع فقهـاء المالكيـة الذين قالـوا بالأخذ بمجريـات العمل ضوابط يسمحون من خلالها للمفتي أو القاضي أحقية الأخذ بالعمل، حيث إنهم جعلوا لذلك شروطا وقواعد، قبل أن نعرض لهذه الشروط أنقـل كلام الإمـام الحجوي، وهـو يؤصل للقول بماجـرى به العمل، وأنه من معين قواعد الفقه المالكي، ومن أساسـاته المقاصدية، حيث

(1) فتاوى الإمام الشاطبي، تحق محمد أبو الأجفان، مطبعة طيباوي، الجزائر، ص 150.

(2) تقييـد في شـهادة اللفيـف (مخطوط)، نقلا عن العرف والعمـل في المذهب المالكي، ص365.

نهـض بالإجابة عـن من رد الأخذ بالعمل من لـدن المقري والمازري وغيرهـم قوله: «وهـذا مبنـي على أصـول فـي المذهـب المالكي قد تقدمـت، فـإذا كان العمـل بالضعيـف لـدرء مفسـدة، فهـو على أصل مالك في سد الذرائع، أو جلب مصلحة، فهو على أصله في المصالح المرسـلة، وتقـدم ما فيه من الخلاف، وأن شـرطه ألا تصـادم نصا من نصوص الشـريعة، ولا مصلحة أقوى منها، أو جريان عرف، فتقدم أنه من الأصول التي بني الفقه عليها، وأنه راجع للمصالح المرسلة أيضا، فيشترط فيه، فتنبه لذلك»[1].

الـشرط الأول: أن يكـون جاريا على قوانين الشرع، أي أن لا يكون مـا جرى به العمل مخالفـا لقوانين الشرع الحنيف [2]، ولا يكون كذلك إلا لاندراجه تحت أصل شرعي.

أي فما كان عن هوى متبع دون تأسـيس مبني على قواعد الأصول، واعتناق مقاصد التشريع فهذا عمل باطل لا أساس له.

الشـرط الثاني: ثبوت جريان العمل؛ فمتـى ما حصل لنا ذلك قلنا به وإلا فلا، والأصل في هذا الشرط ما عبر عنه الهلالي بقوله: «قول القائل في مسألة معينة، هذا القول المقابل للمشهور جرى به العمل، قضية نقلية انبنى عليها حكم شرعي فلا بد من إثباتها بنقل صحيح»[3].

---

(1) الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، إدارة المعارف، الرباط، 1340ه، ص4 / 465.

(2) العسري، نظرية الأخذ بما جرى به العمل، ص177.

(3) نور البصر، ص81.

وهـذا شرط منطقـي ضروري لأن قـول القائل جـرى عليه العمل يحتـاج إلى مسـتند، وقـد ذكـر الفقهـاء بأن ثبوتـه لا يتقـرر إلا من عالم موثوق، واشترط البعض الآخر أن يكون تعدادهم ثلاثة فأكثر[1].

الـشرط الثالـث: أن يعـرف مـكان وزمان جريـان العمـل[2]؛ لأن اختـلاف الحـواضر والأقاليم يـؤدي إلى اختلاف الأحـكام المبنية على الأعـراف وغيرها، أما الزمـان فلكل زمان أعرافـه وأبجدياته، فلا بد للمفتي أن يمعن النظر في الزمان والمكان.

الـشرط الرابـع: معرفة سـبب العدول عـن المشـهور والراجح إلى القول بالضعيف، وهذا هو جوهر هذه الشروط. وعليه تتحقق مدارك الفتوى بالعمل.

لأن الإفتـاء والقضاء بالقول الضعيـف عدولا عن الراجح هذا لا يتـم إلا إذا كان بنـاء على موجـب حقيقي يدعو إلى ذلـك من مصلحة أو عـرف أو سـد ذريعـة، بالإضافة إلى قيـام الموجب، بحيـث إذا زال الموجب وجب الرجوع إلى المشهور أو الراجح في المسألة.

ثالثا: العمل المازوني من خلال كتاب الدرر المكنونة

إن الحديث عن العمل المازوني من خلال كتاب الدرر المكنونة، هو في الحقيقة إشكال يطلنا على حقيقة وجود العمل في المغرب الوسط أم لا، لأن الـدرر المكنونة هو عبارة نوازل أجاب عليها يحي المازوني عند

(1) قطـب سـانو، مـا جرى بـه العمل في الفقـه المالكي نظريـة في الميزان، مجلـة العدل، العدد43، رجب 1430ه، ص30.

(2) أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، ص518.

ممارسته للقضاء، لكن الذي يلفت للنظر أن أكثر هذه النوازل عبارة عن نقولات أخذها من مشايخه، أمثال العقباني وغيرهم.

ثم هنالك فرقا بين النازلة، وبين ما جرى به العمل، لأن النازلة هي الحادثة الجديدة التي لم يكن لها حكم سابق في الفقه، حيث ينهض الفقيه لكي يجد لها مسوغا إما يثبتها شرعا أو يبطلها. عن طريق آليات الاجتهاد المختلفة إما قياسا، أو تحقيق مناط...الخ .

أما ما جرى به العمل فهو العرف السائر الذي يشتغل عليه المجتمع، والحكم الفقهي على خلافه، وعندما نقول الحكم الفقهي فإننا نعني بذلك مشهور المذهب، فيقوم المجتهد بإلحاق العمل به عن طريق موارد التشريع الأصلية التي تجد لذلك مسوغا، وآليات العمل والإلحاق خاضعة للقواعد الكلية الأصولية والمقاصدية.

فإذا كان ما جرى به عمل الناس وأعرافهم موافقا لمقاصد التشريع فإنه يقدم على المشهور الذي يقضي بخلافه.

بعد هذا التفريق نقف على نوازل مازونة هل احتوت على عمل، بمعنى آخر هل نقل لنا يحي المازوني مجريات عملية وساقها في كتابه، هذا لا يمكن أن نجيب عليه إلا بعد أن نجري استقراء تاما لكل النوازل التي أوردها في كتابه.

لكن قبل الإجابة عن هذا التساؤل لا بد أن نشير إلى إشكالية عميقة في مسألة ما جرى به العمل في مدونات الفقه المالكي لدى فقهاء المغرب الوسط.

نحن نعلم أن هنالك عملا في بلاد الأندلس هو الأصل في ما جرى به العمل، وهنالك العمل الفاسي، والعمل السوسي...الخ . فهل

عندنا في المغرب الأوسط عمل تلمسان وعمل بجاية وعمل مازونة أم لا؟.

أضم صوتي في هذا الإشكال إلى صوت الباحث جمال كركار [1]؛ حيث إن العمل الجزائري بمختلف حواضره كان تابعا للعمل الأندلسي، وفي ذلك يصرح القاضي اليزناسي التلمساني بقوله: «والذي أخذناه عن الأشياخ من أهل الأحكام والموثقين أن عمل بلدنا تلمسان وما بعدها من المغرب كفاس ومراكش إنما هو على عمل الأندلس لا على عمل تونس ومصر»[2].

وتأتي الأسباب الرئيسة في تأثر العمل الجزائري بالعمل الأندلسي بعد سقوط الأندلس، ونزوحهم إلى حواضر المغرب الأوسط المتعددة [3]، إضافة إلى أن قضية العمل لم تكن مرضيا عنها من طرف علماء المغرب الأوسط، على طريقة الإمام المازري، حيث نجد أن كثيرا من فقهاء الجزائر لا يقولون به، ويحذرون الناس من الخروج عن مشهور المذهب، وما استقرت عليه الفتوى في مختصر خليل.

يقول فقيه بجاية عبد الرحمن الوغليسي: «لست ممن يتقلد غير المشهور الذي عليه القضاء والفتيا من السلف والخلف، فاعمل على جادة أهل أئمة المذهب، واحذر مخالفتهم، وقد قال المازري لا أفتي بغير المشهور، ولا أحمل الناس على غيره، وقد قل الورع والتحفظ على

(1) جمال كركار، نظرية ماجرى به العمل وتطبيقاتها على فقه النوازل، من أعمال الملتقى الدولي السادس للمذهب المالكي، «فقه النوازل في الغرب المالكي»، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالتعاون مع ولاية عين الدفلى 28 / 29 أفريل 2010م. ص503.

(2) فتح الجليل الصمد، نقلا عن العرف والعمل للجيدي، ص222.

(3) عمر الجيدي، العرف والعمل، ص350.

الديانـة، وكثر من يدعي العلم ويتجـاسر على الفتوى فيه بغير بصيرة، فلـو فتح لهـم باب مخالفة مشـهور المذهب لاتسـع الخرق عـلى الرقع، وهتـك حجاب هيبة المذهب، وهذا من المفسـدات التـي لا خفاء بها، وهذا في زمانه، فانظر في أي زمان نحن»[1].

ثم إن مسألة العمل على العموم لم تكن في المغر ب الأوسط منتشرة إلا مـاكان عـلى طريقـة الأندلسـيين، وإن كان بعـض العمـل خـاص بالمغـرب الأوسـط لكنه نادر، لدرجة أنه لم يفـرد بالبحث على غرار ما وجدناه في عمليات مختلف حواضر المغرب الإسلامي، مثل العمليات الفاسية، العمل السوسي...الخ.

بعدما بينا أهمية ما جرى به العمل، وكونه ملمحا تجديديا في الفقه، يعـبر عـن مدى مواكبـة الفتوى لأهم المسـائل العملية التـي تقوم على تشـوف المصلحة المعتبرة، ودرء المفسدة، وغيرها من الصيغ الأصولية والمقاصديـة التـي يحققها القـول بالعمل، بعـد هذا كله نقـوم بعرض مسألتين ذكرهما يحي المازوني في نوازله، تقومان على ما جرى به العمل.

المسألة الأولى:

الرجـل يغضب على ولده، فيحلف بالحـرام لا رمى له ذراعا: فهل يكلمه كما يكلم الناس، وهل يدخل إلى دار أبيه ليرى أمه، أم يحنث إن كلمه أو دخل داره؟

السـؤال موجه إلى قاضي الجزائر عبد الحق، فأجاب ينظر إلى نيته في ذلـك، فإن لم تكن فلينظـر إلى عرف الناس في هذه المسـألة باعتبار بلد

(1) **محمـد عليش، فتـح العلي المالك، طبعـة مصطفى الحلبي، مـصر 1958م.ص 1 / 74.**

الحالـف، فإن تقـرر عرف عمل على مقتضاه، وإن لم يتقرر فالظاهر من لفظه أنه لا يواليه، ولا يركن إليه، ولا ينفعه في شيء[1].

المسـألة الثانية: الحلف بالبربرية، ينقل المازوني عن ابن عرفة سؤالا وجه إليه وهو حال الذي حلف بالبربرية، بقوله «اركم»، ومعناه يمين سـوء على حلـف، أجـاب أن الواجب حمل لفظـه على ما نـواه، فإن لم تكـن له نيـة فعلى العرف عنـد المتكلم الحالف، لا عند غـيره ولو كثر، فـإن لم يكن عرف فعلى أقل مسـمى ذلك اللفظ فيـما وضع له من لغته الأعجمية[2].

وقد رأينا على سـبيل هذيـن المثالين أن الأخذ بالعمـل والعرف إن وجـد إنما هو طريق التبع للعمل الأندلـسي على وجه الخصوص، وإن كانت نقولات المازوني عن ابن عرفة وفقهاء تلمسان، تقفنا على العمل في فاس وتونس وغيرها من الحواضر المغربية.

الحديث عن العمل في المغرب الأوسط وجودا وعدما يوجب علينا اسـتقراء كل الوثائـق والكتـب التـي روت لنا النوازل ومسـائل الفقه الفرعيـة، وهذا مطلب نجعله قابلا في بحوثنا ودراسـاتنا إن شـاء الله، فحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

---

(1) **طالب قموح، رسـالة ماجسـتير، الـدرر المكنونة في نوزال مازونة، دراسـة وتحقيق لمسائل الجهاد والأيمان والنذور، ص215.**

(2) **المرجع نفسه، ص 223.**

حضور الغير في فقه أبي زكريا يحيا المازوني «الدرر المكنونة أنموذجا»

د. كريمة بولخراص
أستاذة جامعية

تتميـز المنظومة الفقهيـة بمميزات أعطتهـا خصوصيتها وتفردها عـن أي إنتـاج آخر، لكـون الباحث فيهـا مهما كانت المدرسـة التي ينتمـي إليهـا ومهما كانـت أصولهـا والمنطلقات التـي تعتمدها هذه المدرسـة، لا يمكنـه أن يتخلـص من ثلاثة أصـول، مقاصد صاحب الخطـاب من ناحية، (التـي يتبينها من ظواهر النصـوص أو بما دلت عليه القرائن) كما لا يمكنه الانفلات من اسـتحضار الغير المخاطب بهذا الحكم؛ لأنه مسـؤول عن بيان الحكـم لهذا الغير وعن وتحديد صلاحيـة تنزيله، ومن ناحية أخرى العمل علـى أن لا يكون اجتهاده موضع انتقاد وطعن من غيره ممن لا يلتزم قواعده، وأصوله، لذا تجد الفقيـه يتعامـل مع ما توصل إليـه من نتائج بعقلية الناقد المسـتحضر لأصـول الغيـر قصد تمحيص ما توصل له ورد مـا يمكن أن يرد عليه مـن شـبهات، من هـذا المنطلـق تحاول هـذه المداخلة بيـان مظاهر حضور الغير بمختلف تواجداته.

ويقصد بالغير في هذه المداخلة المعنى الأعم لمفهوم الغير أو الآخر، أي كل ما خلا الذات، ولكن لا الذات الإنسانية بل الذات العالمة، إذ الكلام في هذا المقام عن عالم يبيّن أحكام النوازل والمستجدات التي عرضت له ولغيره من العلماء والتي ساقها في شكل أسئلة تحتاج إلى إجابات وبيان، فسعى المازوني إلى توضيح أحكامها إما وفق اجتهاده أو بما توفر عند غيره من حلول نقلها عن السابقين مما يصلح إعماله في معالجة نوازل ومستجدات طرأت في زمانه، أم من معاصريه الذين تولّوا بيان أحكام هذه النوازل.

وعلى هذا الأساس يمكن الحديث عن الآخر في فقه أبي زكريا المازوني من ناحيتين:

ـ **الأولى**: وتتناول مظاهر وجود الآخر في الدرر، والتي يمكن تناولها في محاور ثلاثة.

ـ **والثانية**: تحاول إبراز تأثير حضور الغير في بيان طبيعة المرحلة التي صدرت فيها أحكام النوازل من ناحية، وتأثير هذه النوازل في صدور الأحكام والاستدلال لها من ناحية أخرى.

وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولا: مظاهر وجود الآخر في الدرر: ويمكن تقسيمها إلى ثلاث تواجدات.

1)ـ **الغير باعتبار المركز العلمي للشيخ**: أي باعتبار علاقته مع الآخر من حيث السؤال والجواب، وهذا القسم في الدرر ركن أساس انبنى عليه فقهه لكون الدرر المكنونة عبارة عن فتاوى تتناول أحكام

نوازل موجودة في المجتمع الذي يعايشه المازوني، أو في الفترة التي يعاصرها، وعليه فهذه النوازل أحكام محدودة بحدود المكان والزمان لما تتطلبه الفتوى من خصوصية النظر إلى حال المستفتي من جهة وإلى الأحوال العامة التي يعيش فيها من ناحية أخرى، يقول الشيخ المازوني لبيان سبب تأليفه لكتابه الدرر المكنونة: «فإني لما امتحنت بخِطَّة القضاء في عنفوان الشباب، وقاد في اليد ما يعلمه الله من الأمور الصعاب، وكثرت عليّ نوازل الخصوم وتوالت علي شَكِيَّات المظلوم وقصر الباع عن إدراك ما لايتطرق إليه التباس، من نص جلي وواضح قياس لجأت إلى كتب النوازل فيما يُشكِل علي من نوازل الأحكام...»[1]

ومع أنّ هذا التقديم يوحي بأنّ الكتاب سيرتكز بالأساس على قسم المعاملات لما يحمله هذا القسم من أسباب النزاع والخصومات إلاّ أن هذا المؤلف دُوِنَ وفق طريقة المذهب المالكي في التبويب حيث ابتدأه بقسم العبادات ثم المعاملات ممّا جعل القسم الأول منه عبارة عن نقول لأسئلة عرضت على علماء المذهب المالكي وكان دوره فيها ذكر هذه النقول وفق التفصيل الذي سيتم بيانه.

والغير بهذا المفهوم ـ أي باعتبار علاقة السائل بالمسؤول ـ له عدة تواجدات في الدرر من أهمها:

أ) ـ الغير سائل، والغير مسؤول: ويتمثل في نقل المازوني لأسئلة عرضت على مشايخ وعلماء المذهب وهو في هذه الحال إما يأتي بصيغة السائل المجهول والمسؤول المعلوم فيقول سئل ابن عرفة، أو ابن مرزوق، أو عبد الرحمن الوغليسي، وغيرهم من العلماء الذين استحضر أقوالهم.

أو يـأتي بصيغة السـائل والمسـؤول المجهـول، فيقول: سـئل بعض البجائيـين، أو بعـض علـماء تونـس، أو بعـض القيروانيـين، أو سـئل بعضهم عن قول البعض.

كما أنه قد يكتفي في بيانه للمسألة بنقل السؤال ونقل جواب صاحبه نحو قوله: «وسـئل الإمام سـيدي عيسـى الغبريني عن الصلاة خلف الإمام المجهول.

فأجاب:(الحمـد لله، قـال قـال ابـن شـعبان في الزاهـي: لا يؤتـمّ بمجهول، وكذا كان بعض فضلاء الشـيوخ يفعلون إذا قدموا بمسجد لا يعلمون حال إمامه، لا يأتمون به والله تعالى أعلم)[2]

ومع أن للمسـألة تفصيل ذكره بعض العلماء الاّ أنّ أبا زكريا اكتفى بذكر هذا الرأي دون زيادة وهو ما يشـير إلى تبنيه لهذا الرأي من ناحية ومن ناحية أخرى قد يفتح الاسـتفهام حـول أحوال من يتولون إمامة الصلاة بالمساجد في تلك الفترة.؟

ـ وقد يضيف إلى الجواب قولا آخر يخالفه أويؤكده، من ذلك قوله: «وسئل الإمام ابن عرفة عمّن يُخَرَصُ عليه زرعه ويحال بينه وبينه حتى يدفـع عن ذلك دراهم عينا، هل يحسـب جميع مـا أخرج عن الزرع من الدراهـم ويحـط من قيمـة الزرع ويزكي مـا بقي، كما أجـاب به بعض القرويين، أو ما تختار أنت في ذلك؟

فأجاب:(الـذي أختاره من ذلك وجوب الزكاة مطلقا، قياسـا على النفقه على الزرع وإن عظمت، ويؤخذ ذلك من المدونة.)[3]

ثم أضاف تفصيل البُرزُلي بما نصه: «المختار عندي إن كانت الجائحة خاصة به فلا يحسـب ما غـرم، وإن عمته مع غيره اغتبرت قياسـا على

الأكريـة فيما يخص منهـا، والله أعلم»[4] ليكتفي بهـذ النقل دون تفصيل منه أو زيادة.

وهو ما لم يلحظ في مسائل أخرى عرض فيها سؤالات واستفسارات لوحـظ فيها مناقشـته للأدلة، والتحفظ على بعـض الأقوال والترجيح بينها، وإعطاء رأيه في المسـألة، ومن الأمثلة المبينة لذلك قوله: «وسئل بعـض فقهـاء تونـس عمّا نقـل عن ابـن عطية في تفسـير سـورة البقرة والمائـدة من الإجمـاع على طهارة الدّم غير المسـفوح، وبعض الشـيوخ يحكـي فيـه الخلاف،فكيف يجمع بينهـما، وما هو وجـه القولين فيه إن ثبت الخلاف»[5]

وبعـد أن سـاق الجـواب وما تضمنـه مـن احتـمالات وتوجيهات للسـؤال وما ذكـر من أقـوال وأدلة ومناقشـات أعطى تصـوره حول االموضـوع قبـل بيان حكمه حيث قال: «ومن هـذا المبحث نعلم أن في إحالتهم التنجيس على الدم المسـفوح إشكالا،لأنهم إن عنوا بالمسفوح الـذي فسّروه بالجـاري ما كان جاريا بحسـب الفعـل والحصول، لزم طهارة ما انعقد من الدم الكثير الذي كان جاريا، وهو باطل كما مر.

وإن عنـوا به ما كان جاريا بحسـب القوة والقبول، أو ما يصح على جنسـه أن يجري لزم نجاسـته مالم يظهر منه كالباقـي في العروق، وهو باطل بالإجماع المتقدم.

والأولى أن يقـال: الـدم كله نجس محرم عمـلا بمقتضى قوله تعالى: «والـدَّمُ» وهـذا الحكم فيه إنما يكون فيما ظهر منه، إذ لا يسـمى دما إلا بعـد معاينته وظهوره، أما في حالة كونه باطنا في العروق فلا نسـلم أنّ هـذا الاسـم يتناوله.» وهو بهـذا التحليـل يعمل المعنـى للغوي الذي

يتناولـه مسـمى الدم ويعتبر أن مـالم يظهر للعيان لا يدخل في مسـمى الدم أصلا. وحتى في حال تسـليمه بدخوله غير الظاهر فلا يسـلم بأنّه المراد من الآية على ما سبق أن بينه، «ولأنّ هذا الحكم إنّما يناط بما ظهر، لا بما بطن بما استقرئ من أصول الشريعة».

ليصـل في الأخـير إلى التأكيـد عـلى أن لا تعـارض موجـود في الآيتـين المتناولتين لمسـألة الـدم بقوله: «فـإذا تقرر هـذا (أي التأصيل السـابق ذكره) فمعنى قولـه تعالى:﴿والـدَّمُ﴾ أي الظاهر، والذي يقع يقعليـه في الخـارج اسـم الدم، وهذا وهـذا معنى قوله تعـالى في الآية الأخرى{مسفوحا} أي مهروقا لأن معنى سفحت الدم والماء هرقته.

وعلى هذا فلا تعارض بين الآيتين أصلا لا بالعموم ولا بالخصوص، إنّ الـدم عـام بناء عـلى أنّ « أل» في اسـم الجنـس المفـرد للعموم، ولا بالإطـلاق والتقييـد، إن قلنا إنّ تعريف الاسـم المفرد ب « أل» لا يعم خلافا للأكثر في اعتقادهم أنّ الآيتين من هذا القسـم الثاني، ولبعضهم في أنهما من الأول.

ومـع كل طائفة بحـث يطول ذكره، وإنّـما في قوله تعـالى:{ والدّمُ} بعـض إجمـال لما عسـى أن يتوهم منه أنـه يتناول الباطن الـذي لا يراد به الحكم هنا كما قدمنا، فجاء قوله تعالى{ مسـفوحا} زيادة بيان ورفعا لذلك الإيهام...»[7]

وعلى هذا المنوال يسر في سوقه لأسئلة وإشكالات، غير أنّه في هذه الحال هو السائل وبعض المشايخ مسؤول.

أ) ـ الغير المسـؤول والسـائل يحيى المـازوني: أي أن المازوني هو من يسـأل والشـيخ يجيب، وقد تنوعت طرائق السـؤال في هذه الحال فقد

يقول «سألت شيخنا...» ويخبر باسمه، وقد يبهم في بعض الأحيان اسم المسؤول فيقول: «وسألت بعض علماء بلادنا، أو أجابني بعض الأصحاب، أو بعض التونسيين.

كما أنّه قد يبهم أحيانا بعض الأسماء نحو قوله: «وسألت شيخنا سيدي أحمد بن زاغ ...» ومقصد منه الوانوغي[8].

وهو في هذه الأسئلة إما مستعلم عن حكم نازلة من النوازل، أم مستشكل لقضية من القضايا التي وجد فيها أقوالا وأراد التحقق منها.

ومن الأمثلة على النوع الأول قوله: «سألت شيخنا سيدي أبا الفضل العقباني، وقلت له: يا سيدي الجواب الشافي في مسألتي أنّني لما توليت قضاء مدينة تنس وجدت مرتب قاضيها يؤخذ من الباب، فما رأيكم في ذلك؟، إن أنّا أخذته بما لا يليق، وإن تركته تعلم أنّ قائد البلد يأخذه، وإن أخذته صرفته على الضعفاء»[9].

وهو بهذا السؤال يبحث عن حكم شرعي لنازلت حلت به هو ويريد جوابا عنها.

أمّا ما يمكن التمثيل به للقسم الثاني أي البحث عن إزالة إشكال قد تحدثه بعض الأقوال فقوله: «سألت الشيخ سيدي أحمد بن زاغ عن قول ابن الحاجب: (ويلحق به المتغير بما لا ينفك عنه غالبا... إلى آخره).

يقال: قوله: (بما لاينفك عنه) يلزم عليه طهورية المتغير باللبن مثلا، لأن الماء ومتغيره حينئذ لا ينفك أحدهما عن الآخر، وقد يقال: هذا الملحق وصفه بالتغير مع قيد الأكثرية، لقوله غالبا لا يصح، لأنّ هذا

التغير حال اتصاف الماء يستحيل كونه غير حاصل بوجه ما حين كونه وصفا، وإلاّ لزم النقيضان، وقيد الغلبة في كلامه تقتضي هذا، لأن معنى كلامه:(ويلحق به المتغير بما يلازمه تلازما أكثريا)، فقوله:(بما لا ينفك) إشارة إلى التلازم لأن عدم الانفكاك تلازم.

وقوله (غالبا) إشارة إلى كونه تلازما أكثريا، ويلزم عليه أيضا المتغير بالزرنيخ ونحوه غير ملحق بالمطلق وهو عنده ملحق به.

فبيان ذلك أنه جعل المتغير لا حكم له بالإلحاق، إلاّ إذا كان مغيره لا ينفك عنه غالبا، وأما إذا كان ينفك عنه غالبا فلا، ومن المعلوم أنّ الزرنيخ والكبريت ونحوهما، ممّا ينفك عن الماء غالبا، بل ما رأينا قط ماء يجري على زرنيخ، فضلا عن كونه غالبا»[10].

ثمّ يواصل عرض ما يمكن أن يرد على إشكلاته التي أثارها والإجابة عنها. ليصل في الأخير إلى ذكر جواب الشيخ أحمد بن زاغ المغراوي[11]. ولا شك أن الإشكال الذي أثاره لا يقصد منه معرفة حكم في مسألة من المسائل، بل قصده إظهار عدم الاقتناع بالتعريف الذي ذكره ابن الحاجب للماء المطلق وبيان ما يرد عليه من اعتراضات ثمّ معرفة طبيعة هذه الاعتراضات من ناحية، والرأي الذي يميل له الشيخ المسؤول من ناحية أخرى، حتى يصل في الأخير إلى جواب مقنع، ولعل هذا السبب الذي جعله في بعض الأحيان يرسل مسألته لأكثر من شيخ.

ج) **ـ الغير سائل وأبو زكريا المازوني مسؤول**: وكما كان الإمام المازوني عارضا لأجوبة العلماء عن أسئلة سألها هو أو سألها غيره، ظهرت إجاباته أيضا عن ما سئل هو عنه من أحكام المستجدات،

والتي تمثلت في المقام الأول **بمسائل متعلقة بباب المعاملات**: من ذلك فتـواه بمقاتلة الجماعات المعتدية واعتبارها من قبيل الجهاد حيث قال: «جماعة في مغربنا من العرب تبلغ مابين فارسها وراجلها عشرة آلاف، أو تزيد ليس لهم إلاّ الغارات، وقطع الطرقات على المسـاكين، وسفك دمائهـم، وانتهاك أموالهم بغير حق، ويأخذون حرم الإسـلام، أبكارا وثيبا، قهرا وغلبة، هذا دأب سلفهم وخلفهم، مع أن أحكام السلطان أو نائبـه لا تنالهـم، بـل ضعُف عـن مقاومتهم فضلا عـن ردعهم،... فأمرناهـم بقتالهـم وصرّحنـا بأنّه جهـاد»[12] وللمتأمل في هـذه الفتوى أن يتلمـس ملاحظتـين: الأولى أنه لم يكتف ببيان الحكم بل أمر بتنفيذه ولعـل ذلك ينبع من المركز الذي كان يشـغله، وبهـذا يصبح هذا الأمر صـادرا عن سـلطة القضاء لا مجرد فتوى، ومـن ناحية أخرى يظهر لنا هـذا القـول طبيعـة المرحلة التـي صدر فيها هـذا الحكـم إذ الكثير من الأسـئلة أو الإجابـات تظهر تصريحـا العوامل والظـروف التي كانت سائدة ساعة صدورها.

2)ـ **الغير على أسـاس المعتقـد**: أي أنّ ضابط الغيرية في هذه الحال الإسـلام وما تناولته هذه الدرر من مسـائل تتعلق بغير المسلمين سواء تعلـق الأمر بأسـئلة واستفسـارات عن طبيعـة التعامـل معهم،أو عن أحكام تتعلق بما يرد للمجتمع المسلم من غيره من أشياء وحاجات.

أ) ـ أما عن الأسـئلة المثارة حول الأشـياء والحاجيـات التي يقتنيها المسلمون من غيرهم فالملاحظ أن في قسم العبادات أغلب ما يستفسر عنه نجاسة هذه الأشياء من عدمه، من ذلك السؤال عن حكم لباسهم في الصلاة، فقد بين بكثير من التفصيل آراء العلماء في المسـألة، كما ذكر

بحثا توسع فيه صاحبه عن حكم الكاغد الرومي من حيث نجاسته، وقد ساق في المسألة مختلف الأقوال وما يترتب على كل قول من اعتراضات،والردود عليها، كما وظّف الاستدلالات النقلية والعقلية للتأكيد على عدم نجاسته وعلى جواز النسخ فيه وقد ظهر المازوني في هذه المسألة على غير منهجه في عرض المسائل دون ذكر حكمها ابتداء، بل أظهر رأيه بتصدير الكلام ب: «تقرير الدليل الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الروم»[13].

وهذا التقرير وإن كان عنوانا عنون به صاحب هذا المبحث بحثه، إلاّ أنّ إيراده حتى قبل عرض السؤال يشير إلى تأكيده لهذا الرأي. ولعل أهم ما يلاحظ على الإجابات المتعلقة بحكم وسائل غير المسلمين:ترجيح الأقوال المثبتة لطهارة ما ينتجه الكفار مما يعد حاجة نحو لباسهم غير المستعمل، والمستعمل مع بعض التفصيل،ـ إلاّ إذا ظهر العكس ـ مما يشير إلى ما تميزت به هذه الفترة من تبعية اتجاه بعض الصناعات نحو الكاغد الرومي الذي اعتبر ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.بل ويظهر مقدار هذه الحاجة في قول ابن مرزوق: «وأين كثرة الاضطرار إلى الورق الرومي من كثرة الاضطرار إلى بعض هذه المياه (يقصد مياه بئر بضاعة التي قاس عليها الحكم) إذ لا أعلم من يجد من مدينة طرابلس المغرب إلى مدينة تلمسان من بلاد السواحل وبلاد الصحراء، ورقا يستعمله غير الورق الرومي، ولا أدري ما حال باقي بلاد المغرب غير مدينة فاس، وغير جزيرة الأندلس، فإنهم يستعملون الورق»[14].

ب) ـ أما عن طبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم وفق ما تحمله الدرر من إشارات فالأمر مختلف، إذ يمكن أن يتلمس عدة مسائل منها:

ـ الكلام عن الحاجة إلى مخالطة أهل الكتاب وهذه المخالطة داعية لأكل طعامهم مما أدى إلى جواز ذبائحهم لكون الغالب في الطعام الذبائح بخلاف الصيد لذا وقع التمييز في الحكم بين القسمين.[15] بل وعلل البعض جواز الصلاة في ما نسجوه برفع الحرج الحاصل من منعه حيث قال: «ضرورة المعاملة، فلو منع ما نسجوه كما منع ما لبسوه (دون غسله) لأدى إلى اجتناب جميع ما تناولوه بأيديهم حتى عجينهم، وفيه حرج ومخالفة لما دل عليه النص من إباحة طعامهم...»[16]

ـ **محاورة ومناظرة** من يدعي العلم منهم في مسائل الدين نحو ما ذكره ابن مرزوق في قوله: «ولقد ناظرت يوما يهوديا يزعم أن لديه شيئا من المعارف والعلوم، فانجرَّ الكلام معه إلى أن سألني عن معنى (الحوب) الذي في قوله تعالى: ﴿**حُوبًا كَبِيرًا**﴾ (النساء / 2)، فقلت له: ما تريد إلاّ السؤال عن تفسير لغة الكتاب العزيز؟

فقال لي منكرا: كيف لا أسأل عن تفسير ألفاظ كتاب أعجزت فصاحته الأولين والآخرين...»[17]

ـ علاقة العداء ظاهرة في بعض الأقوال من ذلك ما ذكر عند الاستدلال جواز النسخ في الورق الرومي حتى لا يؤدي ذلك إلى إضاعة المال، ثم ذكر احتمالية الاعتراض على هذا القول بكونه ليس من مال المسلمين حتى يعد إتلافا للمال.

وكان الجواب: «أرأيت لو غنم المسلمون بلاد النصارى وظفروا من جملة الغنائم بورقهم أليس هو حينئذ من مال المسلمين، فإن لم يبح النسخ فيه أدى إلى ضياع المال، ولا يقال: إنه ممّا لا يملك كالخمر والخنزير، لأنه ليس نجس العين إجماعا»[18].

وحين ذكر ما يدل عل حفظ الله لكتابه حتى عند أعدائه استعمل ابن مرزوق عبارات تظهر عداءهم حيث قال : «... على أنّه لو قَدرَ أن ينالـه الكافـر والعياذ بالله من ذلك، لما مكنـه الله من إهانته، ولألقى في قلب العدو من المهابة والإجلال وما يعظمه له أجل إعظام.

وقضيّـة النصراني مع الموّحدين في كتاب رسـول الله صلى الله عليه وسـلّم، الـذي بعثه إلى هرقل، ومـا وجدوه عليه مـن الحفظ والإكرام يـدل عـلى هـذا، وكذا ما نسـمع مـن تعظيـم كتب العلـم الكائنـة فيما استولوا عليه من بلاد الإسلام، كقرطبة وغيرها، جبرها الله تعالى على المسلمين، ودمر الكافرين بمنه وفضله»[19].

ـ اختـلاف النظـرة العدائيـة للغـير المخالف في المعتقـد بين من هم ملامسـون للمجتمع ويعيشـون داخله والذين أصبحوا جـزءا منه مما جعـل التعامل معهم مـن قبيل الضرورة التي تـشرع عندها الأحكام، وبـين الآخـر المعتـدي الـذي يربطـه بالدولـة الإسـلامية تاريـخ مـن الصراعات والاعتداءات.

ثالثـا: الغير باعتبار المذهب الفقهي. سـبقت الإشـارة إلى أن كتاب النـوازل في المقـام الأول، كتـاب للفقـه المالكي حيـث تناولت مختلف أسـئلته وإجاباته آراء علماء وفقهاء المدرسـة المالكية، ومع ذلك يمكن للمتأمـل في مـا حوته هـذه المسـائل أن يلحظ وبوضح وجـود الآخر المخالف للمذهب،وجود قد تظهر ملامحه جلية وقد يتلبسه الغموض والخفـاء ويحتاج إلى إعمال نظر لمعرفته، وعـلى هذا يمكن أن نلمح هذا الوجود في محورين أساسيين:

إمـا أن يكون هذا الغير معلوما، وإما أن يكون مجهولا ولكن الفقيه اسـتحضره في أثناء سـوق أدلته وبيان أحكامه، ومعنى ذلك أن يكون غيرا افتراضيا.

أ) ـ الغير المخالف للمذهب المعلوم: لم يقتصر حضور المذاهب غير المالكية في الدرر على قصد بيان مخالفة هذه الأقوال، أو على محاولة الرد على استدلالاتهم، بل يمكن تقسيم وجودهم إلى قسمين:

ـ قسم اقتصر فيه على ذكر أقوال الأئمة من المذاهب المختلفة ويمكن القول أنه اعتمد استحضار أقوال المذاهب الأربعة،(في الغالب) بحيث تساق بعض هذه الأقوال في أثناء عرض المسائل التي أطال فيها أصحابها النفس وكثرت تفريعاتهاوالاختلافات حولها حتى داخل المذهب،ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد في مسألة إلحاق الخنزير بالكلب[20]، حيث تم ذكر الروايات الواردة في المسألة والأصول التي تتجاذبها والأدلة والمناقشات داخل المذهب بما جعل المازوني يذكر أكثر من جواب للسؤال وفي أثناء ذلك ذكر موقف كل من الشافعي وأبي حنيفة في المسألة، دون أن تكون هذه الأقوال محل مناقشة أو اعتراض.

– **أما القسم الثاني**: فيمكن القول أن مقصد استحضار أقوال الغير في المقام الأول، الاعتراض عليها، وإظهار مواطن الخلل في استدلالاتهم لها بحيث تذكر على شكل سؤال عن قول أحدهم في مسألة من المسائل، ثم بين المجيب أهم ما يرد على القول من اعتراضات من ذلك قوله: «وسئل الإمام سيدي أبو القاسم البرزلي، هل طهارة الخبث شرط في مس المصحف الكريم، وإن كان إطباق الشيوخ على السكوت عن ذلك، وبما دل عن انتفاء الشرطية ظاهر.

ونقل النووي عن بعض الشافعية الاشتراط، وزيفه وبالغ في إنكاره، وفي ذلك إشكال، فإنه إذا فرض حمله للقراءة، فيقال عبادة تجب لها طهارة الحدث فتجب لها طهارة الخبث، أصله الصلاة والطواف،

ويقوي الإشكال على الشافعية لذهاب إمامه إلى تعميم المشترك، وفي الحديث:(لا يمس القرآن إلاّ طاهر)[20]

ولاشك أن إيراد هذا السؤال مقصده الرد على ما ذكره النووي لا بيان الحكم وذلك للتصريح بانتفاء شرطية الطهارة في المذهب.

ب) **ـ الغير المجهول**: ويقصد به الآخر المفترض، أي أن يتم افتراض خصم على طريقة المناظرة الصورية قصد الإحاطة بالحقائق على وجه تدفع به الإشكالات،[21] وهذا الافتراض من السمات التي طبعت مدرسة مازونة عامة وكتاب الدرر على وجه الخصوص، يقول الدكتور لخضاري لخضر: «سلكت مدرستنا [أي مازونة] منهجا متميزا في عروضها الفقهية، حيث توسلت بطريقة الجدل الفقهي، والتي من لوازمها استحضار الدليل لإفهام الخصوم، ولم تكن في معرض الاستدلال مقتصرة على المنقول، بل أحاطت بمعصم المعقول، وجعلت الحجج تتمالأ على تحقيق مقصود واحد، وتتظاهر لإثبات حقيقة واحدة، وفي ذلك تكريس لقاعدة إعمال الأدلة، كي تفيد قطعا من حيث اجتماعها»[22]

ومع أن هذه الطريقة لم تتبع في جميع المسائل التي ذكرها على طريقة بيان الأحكام في شكل سؤالات وأجوبة إلاّ أنها أخذت دورا محوريا في الدرر، إذ يلحظ وجودها في مختلف السؤالات التي توسع في بيان أحكامها.

ثانيا) ـ مظاهر تأثير حضور الغير في الدرر: ويقصد به بيان الأثر الذي تشكله الأسئلة المعروضة والإجابات عنها على مستوى بيان طبيعة الظرف الذي سيقت فيه الفتوى من ناحيه، والأثر الذي يحدثه

هذا الظرف أو النازلة على مستوى صدرو الحكم والاستدلال له من ناحية أخرى.

1) تأثير حضور الغير في بيان طبيعة النازلة: من المعلوم أن الكلام عن النوازل يعني الكلام عن ظروف ومستجدات دفعت للبحث عن حل يتوافق معها وفق ما يتسنى للفقيه من أدلة، وعليه فمعرفة طبيعة هذه النازلة ضروري لتفهم طبيعة الحكم. والناظر في السؤالات التي أوردها المازوني في درره يمكنه تقسيم هذه النوازل من حيث بيانها لطبيعة الظرف الذي سيق فيه الحكم ثلاثة أقسام تتمثل في:

أ) – أن يحمل السؤال بيان طبيعة الظرف تصريحا: أي أن السائل يبين كل ما يحيط بالنازلة من ظروف وحيثيات ليصل في الأخير إلى عرض سؤاله أو استفساره مفصلا ويطلب بعد ذلك الإجابة عنه. ومن الأمثلة الدالة على ذلك قوله: «الحمد لله جوابكم في أمرنا: وهو أن من أهل القرى لم يكن عندهم سلطان يحكم أمرهم، فأهل القبيلة ليس عندهم إلاّ الشيوخ كما عرفتم أمر القبائل، وأجازوا لهؤلاء أن يتخذوا قاضيا بأجرة معلومة عند تمام كل سنة، يأخذ أجرته التي تفرض على الشيوخ، ثمّ إن هؤلاء عند الميعاد يأخذون ذلك من أهل قريتهم من الرجال والنساء والصبيان»[23] ولاشك أن هذه النازلة بينت وبالتفصيل طبيعة السبب الذي لأجله يتم تعيين القضاة خارج نطاق الحاكم الذي يفترض فيه القيام بذلك، كما وضحت طبيعة المرحلة السياسية التي كانت تعيشها البلاد وهو ما يظهر جانبا مهما من الواقع السياسي الذي فرض نفسه في تغيير طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين. ويظهر سؤال سأله المازوني لشيخه أبي الفضل

العقباني ملامح الحياة الاجتماعية القلقة ومدى تأثير هذه المرحلة على طبيعة الفتوى التي يعتمدها الفقيه، والرأي الذي يرجحه، إذ يقول: «وسألت شيخنا وسيدنا أبا الفضل العقباني، وقلت له: يا سيدي تعرف أن بلادنا كثيرة الباطل والغصوبات، يطلب الإنسان فيها مالا يجب عليه ويحبس فيه فيلجئه الحال إلى معاملة في سلع يدفعها للظالم يكف بها عن نفسه، ثمّ إذا طلبه معاملة في السلعة بثمنها يدعي القهر في ذلك والضعف، فهل لي يا سيدي أن أتقلّد الحكم بالشاذ في هذه المسألة، وأوجب عليه الغرم لما في هذا من المصلحة العامة لأهل الموضع...»[24].

وكما دلت هذه النوازل على الأحوال العامة التي كانت تعيشها البلاد، أوضحت نوازل أخرى الظروف الخاصة بالمستفتي عن مسألته وإن لم تظهر هذه الظروف في طابع عام من ذلك قوله: «سئل الفقيه أو العباس أحمد بن موسى المديني عن المساقي والمعارض والمزارع، إذا وقعت شركة فاسدة، وردّ العامل فيه إلى أجرة مثله، كم يكون له من الإجارة؟ وما تقول في العامل إن جار في التمادي على الحرث وأراد حرثها، وبدى في ذلك لصاحب الزرع فأراد إخراجه فيما حرثه، وما جازت أن أوقفه على أشهر معلومة أو أيام معدودة، فلم يخرج أحدهما حتى تنتهي مدة الإجارة، وهذا إذا كان وافقه على الأرض وإن كانت مهملة بغير هذه الصفة كان للكل؟..»[26] ومع أن هذه المسألة لم تدل دلالة مباشرة على طبيعة التعاملات السائدة إلاّ أن التفصيل الذي حمله السؤال وما حواه من تفريعات قد يشير إلى جملة من المعاملات في مجال الزراعة والإجارة.

ب)ـ أن يوضح الجواب النازلة تصريحا: وفي هذه الحالة يكون ذكر الوقائع والأحداث من قبيل التعليل الذي يقدمه المفتى لبيان سبب حكمه، من ذلك قول الشيخ المازوني: «قوم من أهل الرباط يكونون فقراء يعيشون بصدقات الإسلام ونوافل خيراتهم، لكن الأكثر مما يأخذون من ذلك من أيدي الغصّاب، والعرب الذين ينهبون أموالهم إذا شنّوا الغارات، ويجورون في خراج الأرض، ويؤديهم ذلك إلى المداهنة مع الغصاب...»[27]

وفي هذا التعليل بيان لطبيعة مرحلة اجتماعية كانت سائدة تتمثل في وصف العلاقة بين المجتمع والمتصوفة من ناحية، وكشف نفسية بعض المتصوفين الذين لم يكن عندهم تعفف أو تمحيص لمصادر الأموال التي يأخذونها من الناس إما على أساس صدقات، أو مكرمات،سواء أخذوها من عامة الناس أم ممّن عرف بالإفساد في الأرض، بل وأكثر من ذلك أثرت هذه الأموال على سلوكهم بحيث أصبحوا يداهنون هؤلاء المغتصبين.

وكما بينت الأسئلة والأجوبة السابقة الأحوال المحيطة بالنوال والفتاوى تصريحا، وجدت مايدل على هذه الحال من نوع الأسئلة وإن لم يكن فيها تصريح.

ج)ـ أن توضح النازلة الأحوال ضمنا: أي أنه لا يوجد تصريح بالأحوال المصاحبة للسؤال ومع ذلك يمكن لطبيعة السؤال أو لطريقة الإجابة عنه أن تدل بطريقة ضمنية على الحال التي سيقت فيها هذه النازلة، من ذلك ما يشير إليه كثرة الاستفسارات عن حال أئمة الصلاة في المساجد، نحو سؤالهم عن جواز الصلاة خلف الإمام المجهول[28].

والسؤال عن حكم الصلاة خلف الإمام الذي لا يحجب امرأته عن الناس، وإمامة الفاسق[29]، وغيرها مما يوحي بوجود خلل في بعض الأئمة أو على الأقل عدم الثقة في نفوس بعض المصلين في هذه المرحلة، ولعل هذا الخلل مسّ الكثير، مما يفسر نوع الأسئلة وطبيعة الإجابات الصادرة عن كل سؤال. ولتوضيح ذلك يمكن التمثيل بسؤال المازوني: «وسئل ابن مرزوق عن إمام لا يحجب امرأته ومعه في البيت أولاد ذكور وإناث، ولا حائل بينهم، بل يجمعهم بيت واحد، فهل تجوز إمامته وشهادته؟ وهل يعيد الصلاة من عالم بحاله أم لا؟

فأجاب(الحمد لله، إن قدر على حجبها ممّن ينظر إليها منها ما لا يحل، ولم يفعل فهي جرحة في حقه، وإن لم يقدر على ذلك بوجه فلا، ومجرد الاجتماع في البيت لا محذور فيه، إلاّ أن ينضم إلى ذلك شيء آخر، فيبيّن ليقع الجواب عليه، والله أعلم)»[30].

2)ـ **تأثير أحوال الغير على حكم النوازل والاستدلال لها**: ويمكن أن يظهر هذا التأثير في ثلاث مسائل:

أ)ـ تأثير أحوال الغير على صدور الحكم، أي أن يكون الحكم الذي اعتمده الفقيه مبنيا على أساس مراعاة هذه الأحوال، ويمكن التمثيل لذلك بقول الشيخ المازوني: «دراهم البلد كثر فيها الفساد، وأعني، النقص، ولا تترك على وزنها المصطلح في دار السِّكة، وتبقى ما تخرج من دار السكة نقص حتى لا تكاد تجد في البلد درهما مقصوص، وربما اتفق صاحب الفضة ويهود دار السكة على ضربها ناقصة لقلة الضبط وغلبة الفساد، وصار هذا المقصوص هو الجاري بين الناس، ولا يتوقفون فيه أصلا، وعليه تقع عليهم بياعاتهم...»[31]

ب) ـ تأثير أحوال الغير على اختيار القول المناسب للحكم: أي أن يعمل الفقيه بناء على الأحوال السائدة باختيار قولا يناسب هذه الظروف وإن لم يكن مشهورا في المذهب من ذلك قول الشيخ المازوني: «وسألت شيخنا وسيدنا أبا الفضل العقباني، وقلت له: يا سيدي تعرف أن بلادنا كثيرة الباطل والغصوبات، يطلب الإنسان فيها مالا يجب عليه ويحبس فيه فيلجئه الحال إلى معاملة في سلع يدفعها للظالم يكف بها عن نفسه، ثمّ إذا طلبه معاملة في السلعة بثمنها يدعي القهر في ذلك والضعف، فهل لي يا سيدي أن أتقلّد الحكم بالشاذ في هذه المسألة، وأوجب عليه الغرم لما في هذا من المصلحة العامة لأهل الموضع...»[32]

ج)ـ تأثير استحضار الغير في العملية الاستدلالية: ويظهر هذا التأثير في مجالات مختلفة منها:

– بيان الأدلة التي اعتمد عليها صاحب القول، إذ لو كان الجواب متعقا بسائل عن حكم فلا يهم ذكر الأدلة خاصة إذا كان السائل أميا، ولكن لما كان فيه احتمالية الاعتراض على القول عند الخصم، يصبح استحضار الدليل أمرا ضروريا لذلك نجد في معظم النوازل المذكورة بيان لدليل الحكم أو تعليل للقول.

– افتراض اعتراضات على الأدلة التي ساقها، وهذا الافتراض مبني على معرفة المخالف، معرفة أدواته وأصوله، فالاعتراضات ناشئة عن استحضار فعلي للخصم بما بمتلك من أدلة وأصول، مما يجعلها اعتراضات دقيقة ومحيطة بمختلف جوانب الموضوع.

– مناقشة كل اعتراض بالأدلة والبراهين لبيان عدم صلاحيته لهدم القول مما يجعل المسألة تأخذ الكثير من التفريعات، كما أن المناقش يستحضر الأصول والأدلة التي بني عليها كل ملحوظة ويناقشها.

خاتمة

ومما سبق بيانه يمكن استخلاص بعض النتائج نسوقها على النحو الآتي:

- يشكل حضور الغير بمختلف مستوياته عنصرا جوهريا في الدرر من حيث:

- إنه يعد سببا في تأليف هذا الكتاب، لكونه جاء تلبية لحاجات المجتمع انطلاقا من مركز الشيخ المازوني العلمي، ومركزه العملي الذي كان يشغله.

ـ كما أنه قد ساهم وبقوة في إثراء الدرر بأقوال العلماء وبذكر أدلتهم والاستدلالات التي اعتمدوها.

ـ وجود المخالفات الافتراضية جعلت من الدرر رغم كونه كتاب نوازل وفتاوى، كتاب أدلة وحجج حيث حوى مختلف الأصول والأدلة التي يوظفها الفقيه لبيان حكمه بما في ذلك الأدلة المختلف فيها بين العلماء مما يظهر غزارة قواعد المذهب المالكي وأصوله الاستدلالية.

ـ تظهر نوازل المازوني مدى تفاعل الفقيه مع المجتمع الذي يعايشه ومدى تفهمه لطبيعة المرحلة وسعيه لإيجاد الحلول الملائمة لكل نازلة.

الهـوامش:

(1) الـدرر المكنونـة في نـوازل مازونة، أبـو زكريا يحيى المـازوني، تح: ماحـي قندوز، (الجزائر، منشورات الشؤون الدينية للأوقاف، ط1، 1433 / 2012)،(1 / 198)
(2) المعيار المعرب، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، تحق: محمد حجي وآخرون، (المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1411 / 1981)، (1 / 132)
(3) المدونة الكبرى، الإمام مالك ابن أنس، رواية سحنون بن سعيد التنوخي،(لبنان، دار الكتـب العلميـة) (1 / 380)، في الرجـل يجـد نخله أو يحصد زرعـه قبل أن يأتي المصدق ثم يتلف
(4) الدرر المكنونة، أبو زكريا المازوني، تح: قندوز ماحي، (2 / 571)
(5) فتاوى البرزلي (1 / 547)
(6) الدرر المكنونة، تح: قندوز ماحي، (1 / 227)
(7) المصدر نفسه، تح:قندوز ماحي،(1 / 228)
(8) مقدمة تحقيق الدرر المكنونة، قندوز ماحي(1 / 138)
(9) نقـلا عـن مقدمـة محقق الـدرر المكنونـة، مذكرة ماجسـتير في التاريخ الإسـلامي الوسـيط، بركات اسـماعيل، إشراف: عبد العزيـز فيلالي، (جامعة منتوري قسـنطينة، 1431،1430 / 2009،2010)، ص110
(10) الدرر المكنونة، تح: قندوز ماحي،(1 / 204)
(11) المصدر نفسه، (1 / 204،205)
(12) نقلا عن مقدمة محقق الدرر المكنونة، مذكرة ماجستير، بركات اسماعيل،ص46
(13) ينظر تفاصيل المسألة، الدرر المكنونة، تح: قندوز ماحي،(1 / 303 ـ393)
(14) المصدر نفسه،تح: قندوز ماحي،(1 / 343)
(15) المصدر نفسه،تح: قندوز ماحي، (2 / 780)
(16) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(1 / 334)
(17) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(1 / 341)
(18) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(1 / 341)
(19) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(1 / 352)
(20) ينظر تفصيل المسألة في الدرر، تحق: قندوز ماحي، (1 / 264ـ 266)
(21) الموطأ، كتاب: القرآن، باب: الأمر بالوضوء لمن مس القرآن، ص181
(22) مدارس النظر إلى التراث إلى التراث ومقاصدها، لخضر لخضاري، ص80
(23) المرجع نفسه، ص79

(24) الـدرر المكنونـة، 2 / ورقـة7، نقـلا عـن مقدمة محقـق الدرر المكنونـة، بركات إسماعيل (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الإسلامي) ص22
(25) المصدرنفسه، الورقة 306، نقلا عن مقدمة المحقق: قندوز ماحي، ص83
(26) المصدر السابق، 2 / ورقة 43، نقلا عن مقدمة المحقيق: بركات إسماعيل،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)ص43
(27) المصدر نفسه، 2 / ورقة 135، نقلا عن مقدمة تحقيق: بركات إسماعيل،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)ص87
(28) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(2 / 571)
(29) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(2 / 586)
(30) المصدر نفسه، تح: قندوز ماحي،(2 / 585)
(31) المصدرنفسه،1 / ورقة 515، نقلا عن مقدمة المحقق: بركات إسماعيل،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)ص59
(32) المصدرنفسه، الورقة 306، نقلا عن مقدمة المحقق: قندوز ماحي، ص83

أوقــاف مازونة
ودورها في إثـراء الحياة العلمية والثقافية

أ. سفيان شبيرة
المعهد الوطني لتكوين الأئمة غليزان
أ. رمزي قانة
جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

تعتـبر حاضرة مازونة مـن الحواضر العلمية التـي أدت دورا بارزا في إثـراء الحياة العلمية والثقافية بالمغرب الإسـلامي عموما، والمغرب الأوسـط خصوصـا، وزاد دور هـذه الحاضرة بروزا بمجيء السـلطة العثمانية وتأسـيس «مدرسة مازونة» التاريخية أو ما يعرف عند البعض بـ: «مدرسـة جامع التُّرك»، لكن ما يثـير الانتباه هو عزوف الكثير من الباحثين الذين تناولوا هذه الحاضرة بالدراسة والتأصيل، عن البحث في مصادر تمويل تلك الحركة العلمية والثقافية التي عرفتها مازونة .

وعليـه يمكـن القـول إن هـذه الورقة البحثيـة تأتي لمحاولـة إعادة الفضـل لأصحابـه، فلولا وجـود واقفـين أوقفوا أموالهـم وعقاراتهم على المؤسسـات العلمية التي عرفتها مازونة، وعلى مشـايخها وطلبتها، لما تمكنت هذه المؤسسـات من أداء الدور المنـوط بها، ولكانت مازونة مدينة مغمورة شأنها شأن الكثير من المدن الجزائرية.

وأمـام ما يؤكده جلُّ الباحثين في تاريخ السـلطة العثمانية في جزائر مـن جهة، من أن تلك السـلطة لم تكن تكاليفها الماليـة للمرافق العامة العلمية والدينية ،و الخدمات الحضرية على حساب الخزينة العامة وإنّما تُدفـع من قبـل مداخيل الأوقاف عن طريق الـوكلاء، وأمام ما تؤكده الحِجج الوقفية من اهتمام السلطة العثمانية بالأوقاف الإسلامية اهتماما بالغا من جهة أخرى، يبدوا طرح الإشكالية الآتية ملحاً جدا :

مـا الدور الذي لعبته الأوقاف في تنشـيط الحركـة العلمية والثقافية بحـاضرة مازونـة ؟، ثـم مـا مصـير تلـك الأوقـاف؟ وأيـن حِججها الوقفية؟ وما السـبيل لإعادة بعث نشـاط المدرسـة مـن جديد؟ وهل الأوقاف قادرة اليوم على إعادة بعث ذلك النشاط ؟

المبحث الأول : الجانب المفاهيمي

المطلب الأول : التعريف بمدينة مازونة

إن الباحث في تاريخ هذه المدينة يتعثر بعقبة شُـحِّ الدراسـات التي تناولـت تاريخ مازونة، وندرة من تطـرق إليها من المتقدمين [1]،لذلك لم يتوصـل المؤرخـون إلى تاريخ تشـييد المدينة بصفة دقيقـة، إذ اكتفت المصـادر التاريخيـة بالقـول إن مازونة تأسسـت عـلى أيدي أبنـاء قبيلة مغـراوة، ومنـه يمكـن القـول إنـه يعـود تأسـيس المدينـة إلى العصور الوسطى، وبالضبط بين القرن السابع والثالث عشر هجري، إذ خلال هذه الفترة لعبت قبيلة مغراوة دورا تاريخيا مهما في المغرب الأوسط [2].

(1) قنـدوز ماحـي : مقدمـة تحقيق كتاب الـدرر المكنونة في نوازل مازونة، منشـورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ص30 .

(2) **يحيى بن خلدون : بغية الرواة، تحقيق حاجيات، الجزائر، ج 1، ص 208 ـ 248 .**

وبذلك اعتبرت مازونة حاضرة من حواضر إمارة مغراوة بالإضافة على مدينة تنس ومستغانم، وظلت على هذه الحال إلى أن اشتهر حالها أكثر بعد الاحتلال الإسباني للمرسى الكبير ووهران، حيث انتقلت إليها مجموعة كبيرة من الأسر المرساوية والوهرانية، مما أدى بالسلطة التركية إلى اتخاذها عاصمة للغرب الجزائري، ليس لكونها كانت مدينة كبيرة أو أنها تفوقت علميا أو حضاريا على مدن أخرى بالغرب الجزائري كتلمسان مثلا، ولكن لكونها كانت في منأى عن الهجومات الإسبانية لوقوعها على سفوح جبال الظهرة وأبعد ما كانت عن الساحل، واستمرت بذلك مازونة عاصمة للغرب الجزائري من 1586م إلى 1701م[1].

ويرجح أحد الرحالة أن تاريخ تأسيس المدينة يعود إلى العهد الروماني، بدليل العثور على أثار وقطع نقدية رومانية بالمنطقة، وهذا ما يؤكده الوزّان حيث يقول: «وهي مدينة أزلية بناها الرومان ،حسب قول بعضهم على بعد نحو أربعين ميلا من البحر...ويشاهد بقرب المدينة مناطق خربة مما كان بناه الرومان، لا تحمل أي اسم معروف لدينا، لكن مما يدل على أصلها الروماني العدد الوافر من الكتابات المنقوشة على قطع الرخام»، وفي هذا السياق يذكر الإدريسي أن المدينة كانت موجودة قبل الإسلام بحوالي بضعة قرون[2].

بينما أفاد صاحب الترجمانة الكبرى أن المدينة أسسها أمير بني راشد عام ستين ومائة (160هـ/ 776 م) [3].

(1) مختار حساني : مقدمة تحقيق الدرر المكنونة، دار الكتاب العربي، الجزائر، ج 1، ص 13 .

(2) نقلا عن : بركات إسماعيل : دراسة وتحقيق كتا بالدرر الكنونة من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة، رسالة ماجستير، حامعة الجزائر، 2010، ص 124، 125 .

(3) أبو القاسم الزياني : الترجمانة الكبرى، تحقيق : عبد الكريم فيلالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1967 ،ص 48 .

لكـن لعـل الراجـح مـا ذهب إليـه ابـن خلـدون وأكده أبـو راس الناصري حيث أفاد ابن خلدون أن المدينة أُسسـت من قبل أبو منديل عبد الرحمن زعيم مغراوة في القرن 6 هـ / 12 م

ويقول أبو راس الناصري: «ثم سافرت لمازونة لأول صومي مدينة مغراوة بناها منديل عبد الرحمن أوائل القرن السادس».

أما أصل التسمية فقد تداولته ثلاث روايات :

ـ تقضي الرواية الأولى أن كلمة مازونة هي اسم لرئيس قبيلة زناتية تدعى ماسون .

ـ وتذكـر الروايـة الثانية أن مازونة هي اسـم لكنـز مـن النقود كان بحوزة ملكة بالمنطقة، إذ كان هذا الكنز يسمى «موزونة».

ـ وتذكر الرواية الأخرى أنه كان بالمنطقة ملكا يدعى ماتع، وكانت له بنت اسـمها «زونـا»، وكان في المنطقة منبع ماء، نُسـب فيما بعد هذا المنبـع لابنة الملك زونا فأصبح يقال للمنبع «ماء زونا» إلى أن أصبحت بمرور الزمن «مازونة» [1].

و لعـل الراجـح هو الروايـة الأخيرة، لأنـه لازالـت إلى يومنا هذا تسـمية الملك «ماتـع» موجودة من خلال ما يسـمى بعرش «بوماتع»، الذي يشكل أحد أهم العروش المستقرة بمدينة مازونة القديمة .

ووصفهـا الوزّان بأنها مدينة متحضرة جدا في القديم، وفيها جامع وبعـض المسـاجد الأخرى، ونفـس الوصف نجده عند أحـد الرّحالة

(1) محمد يوسف الزياني : دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الجزائر، 1978م، ص 1055 .

الألمـان حيـث يقول: «بأن مازونـة منذ القديم بلد العلوم الإسـلامية، ولربـما أخبرنا أنّ الطالب الذي قرأ الكتب في مازونة، يتمتع بمكانة لا يتطرق إليها الشك، كانت بصحنها مدرسة عامرة»[1].

ويذكر الأسـتاذ مولاي بن حميسي وهو أحد أبناء المدينة عن أحياء مدينة مازونة أنه كان حي أولا سـايح في الشـمال تقطنه بعض العناصر العربيـة، وحـي بوماتـا في الشرق، وحـي تايسري في الجنوب يسـكنه أصحاب الحرف والتجار، وحي القصبة في الغرب وهو الحي القديم، وهذا الحي مازال موجودا إلى يومنا هذا [2].

دمـرت مازونة عدة مرات حتـى كادت أن تختفي لكن إرادة البقاء والعطاء كانت أقوى من رغبة التسـلط والانتقام، ثم لأن تمركزها على محـور الطريق التاريخي الـذي كان يربط شرق الشـمال الإفريقي بغربه كان يجـدد عليهـا الأدوار والمهام ومن ثمة الاسـتمرار في جدلية البناء والهدم فالبناء .

المطلب الثاني : تعريف الوقف

تعريف الوقف شرعا :

إذا أخذنـا في الاعتبار أن نظام الوقف نظام إسـلامي بحت تناولته النصوص الشرعية من قرآن كريم وسنة نبوية شريفة، فإنه يمكن القول إن أهـل العلـم اختلفوا فيما بينهم في بيان معنـى الوقف لاختلافهم في

(1) هاينريشـفون مالسـتان : ثلاث سـنوات في شـمال إقريقيا، ترجمة : أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، 1 / 231 .

(2) نقلا عن : بركات إسـماعيل: دراسـة وتحقيق كتا بالدرر الكنونة من مسائل الطهارة إلى مسألة النزاع بين طلبة غرناطة، المرجع السابق، ص 125

طبيعة العقد ذاته من حيث اللزوم وعدمه، وانتقال ملكية المال الموقوف، وهل الوقف عقد تعتبر فيه إرادة المتعاقدين أم أنه إسقاط؟ فجاء كل تعريف ليعبر عن الوجهة التي اختارها صاحب التعريف محددا فيه هذه العناصر .

وباستعراض تعاريف مختلف المذاهب الفقهية للوقف فإنه يمكن القول إنها جميعا يدور معناها حول حبس العين وتسبيل الثمرة وجعلها في سبيل الله، فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث والمنفعة وتصرف لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقف لذلك يمكن القول إن أجمع وأدق وأرجح تعريف من التعريفات السابقة هو التعريف الذي ذكره ابن قدامة بقوله إن الوقف هو: تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، وسبب الترجيح يعود إلى الأسباب الآتية :

ـ إن هذا التعريف مقتبس من الحديث النبوي الشريف الآنف الذِّكر حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حبّس الأصل وسبّل الثمرة، والنبي صلى الله عليه وسلم كما هو معلوم بداهة أفصح الناس لسانا وأقدرهم بيانا .

ـ إن هذا التعريف لم يسبق أن اعترض عليه من قبل العلماء كما اعترض على تعاريف المذاهب الأخرى.

ـ امتاز هذا التعريف بأنه اقتصر على ذكر حقيقة الوقف فقط، ولم يدخل في تفصيلات أخرى، ذلك أن دخول هذه التفصيلات من شأنها أن تخرج التعريف عن دلالته، وإبعاده عن الغرض الذي وضع من أجله[1].

(1) لم يختلف تعريف الوقف في قانون الأوقاف الجزائري رقم 90 ـ 10 الصادر في 27 أبريل 1991 م عن التعريف الفقهي الشرعي كثيرا حيث نصت المادة 03 منه على

المبحث الثاني : حقيقة أوقاف مازونة

المطلب الأول : مازونة مدينة الأوقاف

يذكـر الدكتـور نـاصر الديـن سـعيدوني:(إن وثائق الوقـف تكاد تقتصر على الحـواضر العلمية الكبرى مثل الجزائـر والبليدة والقليعة، التي تكاد تنفرد بالقسـط الأوفر منها، تليها على الترتيب كل من مدن: مليانة، مدية، شرشال، مازونة، تلمسان، قسنطينة، معسكر، مستغانم، وهران، عنابة، بسـكرة، بجاية، مسـيلة، زمورة، مع الملاحظة أن المدن الأخيرة ابتداء من وهران من النادر أن نجد لها ذكرا مفصلا).[1]

هذا يدل على أن مازونة من المدن التي كان لها ذكر مفصل فيما يخصُّ أوقافَها، وأنها كانت من المدن التي شهدت ثراء وقفيا .

ويقـول في بحث خاص عن وضعية الحُبـس بالجزائر أواخر العهد العثماني: (إن مدنا كثيرة اشـتهرت بكثرة أوقافها مثل مازونة وتلمسان ومعسكر وقسنطينة وعنابة وبجاية وملیانة والبليدة والقليعة...) .

و يقول باحث آخر:(... إذن تقدمت مازونة على قسنطينة من حيث تحصيـل الأوقاف وتميـزت بتفصيل وتوثيق ذلك، علما بـأن مداخيلها كانـت تـوزع عـلى لسـبيل الجزائـر، وللمسـاجد والمـدارس والزوايا والثكنـات والمرافـق العامة بالإضافة إلى بعـض الطوائف من المجتمع مثل أهل الأندلس والمرابطين والشرفاء والإنكشـاريين وأبناء السبيل، ولعـل غالبية سـكان الحـاضرة آنـذاك، ولعل جـل الأراضي الصالحة

تعريف الوقف بقولها : (الوقف هو حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير)

(1) **نقـلا عـن : محمـد بن صديـق : الأبـواب المأذونة في بـلاد مغراوة ومازونـة، المرجع السابق، ص 115 .**

للزراعة المحيطة بالمدينة وضواحيها كانت وقفا للسكان، والمرافق والمؤسسات)[1] .

و إذا كان عبث الموظفين الفرنسيين وإساءة التصرف بباقي وثائق الإيالة العثمانية، بسبب أغراض شخصية وحزازات إدارية، ومصادرة الأرشيف الوطني ونقله لباريس، هي جملة من التجاوزات التي حصلت بالحواضر العلمية الجزائرية، فما عسانا أن نقول بخصوص مازونة التي دمرتها ثورة الدرقاويين وهجومات البدو المجاورين، ثمّ صراعات ومعارك الفرنسيين مع الأهالي، كلها أسباب أدت إلى هلاك الموروث الوقفي سواء على الصعيد الوثائق، أو على صعيد الوعاء العقاري .

ولعل ما يؤكد غنى حاضرة مازونة بالوعاء الوقفي هو مكونات السلطة الدينية وترتيبها السلمي، حيث كان على رأس هذه السلطة كل من مسؤول الأوقاف الذي كان من آل الخردوس، والقاضي الكبير بالمحكمة، فكان الأول يختص بالتنظيم المؤسساتي لكل المؤسسات ذات الصلة بالأوقاف كالمساجد والمصليات والأضرحة والمدارس والزوايا، بالإضافة إلى أوقاف أخرى تعود ثمارها على هذه المؤسسات، أو جهات أخرى، كما كان يختص هذا المسؤول بتعيين وترتيب أجور الموظفين داخل هذه المؤسسات من أئمة مساجد ومؤذنيها، ومعلمي الكتاتيب، وشيوخ المدارس والزوايا، بالإضافة إلى ما يحتاجه الطلبة، وكان الثاني يختص بالإفتاء والقضاء بين المتخاصمين .

وكان يأتي في المرتبة الثانية بعد مسؤول الأوقاف والقاضي الكبير، كل من وكيل الوقف، الفقيه والقاضي[2].

---

(1) **محمد بن صديق : الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة ومازونة، المرجع السابق، ص 115 .**

(2) **المرجع نفسه، ص 119 .**

هـذا السـلم الإداري يؤكد هو الآخر على غنى هذه المؤسسـة، فلو لم يكـن الوعـاء العقـاري الوقفي كبيرا، لمـا دعت الـضرورة إلى جعل مسؤول الأوقاف على رأس السلطة الدينية بمازونة .

المطلـب الثاني : أوقاف مازونة مـن خلال كتاب « الدرر المكنونة في نوازل مازونة »

إن الذي يتصفح كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة، سـيجد أن المـازوني أورد المثير مـن النوازل المتعلقة الأحبـاس، لكن ليس في هذه النوازل ما يؤكد وُقوعها داخل أسوار مدينة مازونة، وبالتالي لا يمكن لا إثباتهـا ولا نفيها عن مازونة، لكن يسـتأنس بهـا ـ وبأقصى درجات الاستئناس ـ لإثبات أن مازونة كانت فعلا مدينة الأوقاف .

وعليـه يمكـن القـول إن العديـد من النـوازل تُشـير إلى أن مصدر أراضي الأحبـاس هو الملكيات الخاصة إضافة إلى أراضي أمراء الدولة الذيـن حبّسـوا جزء مـن أراضيهم على المسـاجد والمـدارس والزوايا، وأوضحت مجموعة من النوازل والفتاوى الفقهية أن السـلاطين كانوا يعتمـدون إقطـاع أراضي الدولـة إلى المرابطين لتأثيرهـم على المجتمع، وحتـى لأبنائهـم بعد وفاتهم اعترافـا عما قدموه من خدمـات للدولة، وتفيـد الأحـكام الفقهيـة في ذلـك العـصر عـلى عـدم تحويـل أراضي الأحبـاس عـمّا وُضعـت له[1] وتشـديد المراقبة على موظفـي الأحباس وعلى رأسهم ناظر الأحباس .

ويؤكـد المـازوني في إحـدى نوازله عـلى أن العاملـين في العقارات التابعـة للأحبـاس يأخـذون مرتباتهـم من هـذه الأخـيرة، وفي بعض

(1) **أبو زكريا المازوني : الدرر المكنونة في نوازل مازونة، الورقة 45 ظهر، 54 وجه .**

الأحيان يتم اختلاس بعض الأموال من طرف نُظار الأحباس الذين يُشرفون على توزيع الرواتب لعمال الأحباس، والجدير بالذكر أن المغرب الإسلامي في عصر المازوني أو قبله بقليل كان يعاني من انعدام المراقبة على العقارات التابعة للأحباس .

كما أشارت الكثير من النوازل إلى النزاعات التي كانت تحدث حول أراضي الحُبُس

المبحث الثالث : نماذج من أوقاف مازونة

المطلب الأول : مساجد مازونة :

أسست بمازونة وفي فترات مختلفة مساجد شبيهة بمؤسسات تعليمية جامعة ما بين دور الكتاتيب والمصليات والأضرحة كانت لا تتوفر على مآذن عند تشييدها، لا زال البعض منها قائما إلى غاية اليوم :

ـ مسجد الهدى ببودلول الذي أسسه الزيانيون سنة 1450 م .

ـ مسجد القصبة المعروف بجامع سيدي عبد الحق (آل العشعاشي) الذي تحيط به آثار وأعمدة رومانية مزخرفة بنقوش نباتية زهرية، وهذا المسجد أسس سنة 1600 م، كان هذا المسجد مخصصا لطبقة الأتراك الحاكمة بحكم تجاور المسجد مع دار الباي بالنوبة والمحكمة العثمانية وكامل حي القصبة المخصص للإقامة التركية .

ـ مسجد سيدي امحمد الشريف المؤسس سنة 1700 م، وفي روايات أخرى سنة 1000 م .

ـ مسجد سيدي علي بن لحسن ببوماتع الذي أسسته العائلة الخردوسية أيام الحضور العثماني[1].

(1) بن صديق محمد : الأبواب المأذونة من بلاد مغراوة ومازونة، المرجع السابق، ص 97 .

من بين أهم المساجد كذلك[1]:

ـ مسـجد سيدي محمد بن شـارف، بناه الأتراك بداية عام 1700 م تكريما لشيخ محمد بن شارف الذي شارك مع طلبته إلى جانب الأتراك في فتح وهران .

ـ مسـجد المدرسة (مدرسـة الترك) أسسه سـيدي محمد بن شارف عام 1029 هـ[2].

ـ هـذا بالإضافة إلى العديد من المسـاجد الصغيرة الأخرى يتجاوز عددهـا الخمس مسـاجد داخل مازونـة، أي أن المدينـة كانت تحتضن عنـد مطلع القرن 18 م أكثر من 10 مسـاجد ومحكمة وزوايا كثيرة مما جعلها تكتسب تلك السمعة التي لازالت تُذكر بها ألا وهي دار العلم والعلوم[3].

المطلـب الثاني : مدرسـة أبو ماتـع ودورها في إحياء الحيـاة العلمية بمازونة.

لقد شهدت مازونة قبل تأسيس مدرستها من قبل الشيخ محمد بن شارف المازوني الأندلسي نشاطا علميا لا يقل ضخامة عن ذلك الذي شـهدته المدرسـة المازونيـة بداية القـرن الحادي عشر ميـلادي، يرجع

(1) جـاء ذكـر مسـاجد مازونة في وثيقـة بخط يد الـداي بكداش لصالح ذرية سـيدي عـلي الكـتروسي بتاريـخ 1085 هــ/ 1680 م، حيـث عين باشـا الجزائر السـيد أبو العبـاس عبد الله أحمد بـن خدة الكتروسي مقتيا وإماما بجامع سـيدي عزوز ببوماتع . أنظر : مولاي بلحميسي : دور مازونة في الحركة العلمية والثقافية، جمعية الظهرة للفن والسياحة، ص 06 .

(2) طاهر جنان : مازونة عاصمة الظهرة، المرجع السابق، ص 78 .

(3) بن صديق محمد : الأبواب المأذونة من بلاد مغراوة ومازونة، المرجع السابق، ص 97 .

الفضل في ذلك ـ على ما يذكر الباحث بن صديق محمد صاحب كتاب الأبـواب المأذونـة في بلاد مغـراوة ومازونة ـ إلى المدرسـة العتيقة التي كانت بالمدينة أو ما يسمى مدرسة أبو ماتع، ولقد شهدت هذه المدرسة الوقفية نشاطا علميا منقطع النظير[1]، ومن أبرز ملامحه :

أولا : بـروز العلامـة الفقيه أبو عمران موسـى المازوني عاش بداية القرن الخامس عشر له:

ـ ديباجة الافتخار في ذكر أولياء الله الأخيار.

ـ حلية المسافر وأدبه وشروط المسافر في ذهابه وإيابه.

ـ الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق.

ثانيـا : أبو زكريا يحيى بن أبي عمران المازوني المتوفي حوالي 883 هـ ـ 1478 م

ولد ونشأ بمازونة ودرس بها على والده ثم انتقل إلى تلمسان، وأخذ العلم عن ابن مرزوق الحفيد والقاسـم العقباني وغيرهما، تولى القضاء بمازونـة وكان مـن أكبر فقهاء عصره، ألف كتابه المشـهور ـ كما سـتأتي الإشارة إليه ـ الدرر المكنونة في نوازل مازونة[2].

ثالثا : أبو عبد الله الثابتي

كان يسـميه صاحب البسـتان يحيى بن ادريس المـازوني كان يحفظ 27000 حديثا[3].

---

(1) محمد بن صديق : الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة ومازونة، المرجع السابق، ص 93 .

(2) **الطاهر جنان : مازونة عاصمة الظهرة، ص 43 .**

(3) **أبـو عبـد الله محمـد بن محمد بـن أحمد ابن مريم : البسـتان في ذكر الأوليـاء والعلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 43 .**

و غير هؤلاء كثير من العلماء الأعلام منهم من بقي بمازونة، ومنهم سافر إلى تلمسان وغيرها من الحواضر الأخرى ببلاد المغرب الإسلامي[1].

رابعا : محمد الأمير المازوني

يقول عنه الباحث ـ محمد بن صديق ـ : (لا ندري إن كان بذاته العلامة الشهير أحمد المغراوي)، فمن فيض علم هذه الشخصية وولايته وصلاحه دان له بمصر كل رئيس ووزير، وكان باشا مصر على ضخامة سلطانه وعلو مكانته يأتيه للتبرك به في العيدين[2].

المطلب الثالث : مدرسة محمد بن شارف المازوني ودورها في إثراء العلمية

شهد المغرب الأوسط عموما ومازونة خصوصا خلال القرن السادس هجري تحولات سياسية هامة منها قدوم الأتراك والغارات الإسبانية على السواحل الغربية ونزوح أهل الأندلس، فاختيرت مازونة أول بايلك للغرب الجزائري قبل معسكر ووهران مما زاد في إشعاعها الثقافي والعلمي، ومن أبرز ملامحه تأسيس مدرسة مازونة من قبل الشيخ محمد بن شارف وهو من النازحين الأندلس سنة 1029 هـ ودرّس بها 64 سنة، فشُدت إليها الرحال من كل فج عميق، وساهمت بشكل عظيم في تعزيز وجود المذهب المالكي .

و تكريما لعلمائها الذين ساهموا في الجهاد ضد الإسبان جدّد الأتراك بناءها مرارا وتكرار، ولعل من مشاهير طلبة مدرسة مازونة نجد :

(1) **الطاهر جنان : مازونة عاصمة الظهرة، ص 38 .**

(2) **محمد بن صديق : الأبواب المأذونة في بلاد مغراوة ومازونة، المرجع السابق، ص 94 .**

ـ أبـو راس الناصري حيث بلغ عدد أسـاتذته أكثر من 41 أسـتاذا جلهم من حاضرة مازونة .

ـ محمـد بـن قندوز المسـتغانمي خريج مدرسـة مازونـة ثم الأزهر الشريف وتلميذ الدردير .

ـ محمـد بن عـلي السـنوسي المجاهـري صاحـب التآلـف في تاريخ المغرب والجزائر، ومؤسس الطريقة السنوسية[1]

ـ محمد بن عبد المؤمن الرُّماصي الراشدي .

الشيخ الزناتي المغيلي الإدريسي[2].

ـ الشيخ سيدي بوعبد الله المغوفل.

هـذا يصف أبو راس الناصري الـذي زار المنطقة ما كان عليه علماء حـاضرة مازونـة من الاهتمام بالفقه المالكي دراسـة وتدريسـا قائـلا : «وجـدت أولئك الشـيوخ بعضهم مشـهور بمعرفـة الأولى (أي الجزء الأول مـن مختصر خليل)، والبعض الآخر مشـهور بمعرفة الثاني (أي الجـزء الثاني من المختصر) والبعض مقصـور على الفرائض لا يتعداها ولا يعرف سـواها إلا أن المقصور عليها هو حجة فيها»[3]، ويقصد أبو راس الناصري كل من الشـيوخ: مصطفى بن هني، والشيخ مصطفى بن يونس، والشيخ محمد بن ابراهيم، والشيخ الزناتي .

---

(1) **طاهـر جنـان نقـلا عن مـولاي بالحميسي : دور مدرسـة مازونة في الحركـة العلمية والثقافية من القرن 15 إلى منتصف القرن 20، ص 93 .**

(2) **بـن صديق محمـد : الأبواب المأذونة مـن بلاد مغراوة ومازونة، وهـران، 2009 م، ص 103 .**

(3) **أبو راس الناصري : فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 43 .**

ويصـف كذلك أبو راس الناصري الشـيخ ابن علي المغيـلي أحد أعلام حاضرة مازونة قائلا : «إنه صاحب الأصول والفروع في فقه مختصر خليل»، ويروي عن الشيخ صادق بن أفغول أنه : «أكثرهم حفظا وأتقنهم للمصنف».

كـما كانت لأحمد بن محمد بن زكري المـازوني (899هـ - 1493م) عدة تآليف في مسائل القضاء والفتيا منقولة في معيار الونشريسي[1].

وكان لشيخ الحسـن بن محمد بن مصطفى المازوني الذي عاش في القرن الثـاني عـشر الهجـري كتاب تحفـة الملوك في حـصر أصـول الإرث المتروك ومنهاج السلوك في شرح معاني تحفة الملوك أثرى بهما خزانة الفقه المالكي[2].

كما ألف القاضي عبد السلام كتابا رائعا في الفقه والمسائل القضائية التي تتشرف مكتبة مدرسة مازونة (جامع الترك) بحفظه إلى يومنا هذا[3].

ويقول أبو راس الناصري: «سـألني الشـيخ محمد بن لبنة عن وجهتي، فقلت له : ذاهب إلى مازونة، قال : لم؟ قلت : لقراءة الفقه، فقال: والقرآن؟ فقلـت له : لا نعرفه بأحكامه وأنصاصـه وما يتعلق به، فحفظت في مازونة مختـصر خليـل، وفهمته معنـى ولفظـا في عامـي الأول، ثم قـرأت للطلبة الفرائض».

المطلب الرابع : وقفية الباي محمد الكبير على مدرسة مازونة

إن الوضع المضطرب الذي عاشـته المنطقـة الغربية للإيالة العثمانية منذ القرن السادس عشر كان له أثره البارز على نفسية السُّكان وخاصة

(1) **طاهر جنان : مازونة عاصمة الظهرة، المرجع السابق، 49 .**

(2) **المرجع السابق ص 43 .**

(3) **بن صديق محمد : الأبواب المأذونة من بلاد مغراوة ومازونة، المرجع السابق، ص 106 .**

العلماء منهم الذين ركّزوا كل جهودهم وكتاباتهم للدعوة للجهاد ضد الكفار، فكانوا يمجدون كل داي او باي يسعى إلى طرد الإسبان وتحقيق مبتغاهم ن بينما يذمون كل من يتقاعس على أداء هذا الواجب الديني، فأصبح العلماء وطلبتهم وراء حركة الجهاد ضد الإسبان يعتمد عليهم البايات في تجنيد العامة وقيادة الصفوف الأمامية .

ولعل من أنجح المحاولات التي شارك فيها الطلبة تلك المحاولة التي قادها الباي محمد الكبير حينما اصدر أمرا لتجنيدهم نظرا لوزنهم داخل المجتمع وخاصة في بايلك الغرب الذي عرف انتشارا ملحوظا للطرق الصوفية والزوايا، وراسل الباي محمد الكبير الطلبة قائلا لهم : (يكفيكم الرباط وقراءة القرآن والعلم، المطلوب منكم الآن هو تلزموا محلتكم ودرس كتبكم وقراءتكم فإنا إنما قدمناكم تبركا ليكون قدومنا لها ـ اي وهران ـ بالله لا بأنفسنا ولا زائد إلا حبكم والتماس صالح دعائكم)[1].

وكان من بين العلماء الذين راسلهم الباي محمد الكبير الشيخ محمد بن علي بن شارف المازوني فجاءه رفقة ولده سيدي هني وأخوه محمد ومعهم حوالي مائتي طالب، ويضيف ابن زرقة أثناء سرده لقدوم الفقيه محمد بن علي بن شارف المازوني قائلا: «جاء ماشيا من مازونة[2] ودابته تُقاد من وراءه وهو يأمر طلبته أن يتداولوا ركوبها، وكبُر في قلبه أن يركب وطلبته يمشون، إلى أن أشرفوا على وهران».

---

(1) **محمد بوشنافي : دور الطلبة في تحرير وهران الثاني من الاحتلال الإسباني عام 1792 م، المصدر السابق، ص 64، 65 .**

(2) **طاهر جنان : مازونة عاصمة الظهرة، المرجع السابق، ص 122 .**

ويذكـر ابن زرقـة أن الباي محمد الكبير لما قدم عليه طلبة مازونة أفرغ عليهم البارود والسِّلاح والرصاص وأحجار الاقتراح وخرجوا من عنده مسرورين.

ولعـل من أهم المعارك التي دارت أثناء هذا الفتح ذلك الهجوم الذي تعرض له الشـيخ محمد بن علي بن شـارف المازوني وطلبتـه، حينما داهمه الإسبان ليلا، إلا أن الطلبة تفطنوا للهجوم وبادروا بفتح صناديق البارود وملـئ بنادقهـم دفاعا عن أنفسـهم، وانتهت المعركة بنجـاة الطلبة بعدما وصل إليهم المدد من مسرغين، ولم يصب منهم إلا عدد ضئيل جدا، وكان من المصابين ابن الشـيخ ـ محمد بن علي بن شارف المازوني ـ سيدي هني، روبعـد انتهـاء الفتح وأثناء طريق العودة توفي سـيدي هنـي بالمنطقة التي تحمل الآن اسـمه وهـي مدينة بوهني الواقعة بين مدينة سـيق والمحمدية التابعتين لمعسكر، وحمل الطلبة جثمانه إلى مازونة أين دفن هناك.

وإكرامـا مـن البـاي (محمد الكبـير) لطلبة مازونة وشـيخهم محمد بن شـارف المازوني أهداهم نسـخة أصلية من صحيح مسـلم مازالت موجودة إلى يومنا هذا بمدرسة مازونة.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن التذكير بالنتائج الآتية :

ـ مازونة وإن غابت وثائقهـا الوقفية، ووعاءها الوقفي، فإنها تعتبر مدينة الأوقاف، بشهادة الكثير من الباحثين، أمثال ناصر سعيدوني .

ـ لازالت إلى يومنـا هذا الكثير من الحِجج والوثائق الوقفية بحوزة العائـلات المازونيـة، تخشـى مـن إخراجهـا للعلن، خوفا مـن زعزعة الخريطة العقارية داخل المدينة .

ـ لقد كان للاستعمار الفرنسي، وثورة الدرقاويين دورا كبيرا في القضاء على نظام الأوقاف بمازونة، سواء على مستوى الحجج (الوثائق) أو على مستوى الوعاء العقاري .

ـ يرجع الفضل في كل الحركة العلمية وثقافية التي شهدتها مازونة، إلى نظام الوقف الإسلامي، الذي كان بمثابة الخزانة المالية التي ساهمت في تمويل تلك الحركة العلمية والثقافية.

ـ لازال بإمكان نظام الوقف الإسلامي أن يعيد لمازونة بريقها العلمي والثقافي المفقود، إذا أُحسن استغلاله وتمويله.

عرض وتقديم كتاب «صلحاء وادي شلف» لمؤلفه عيسى بن موسى المازوني

أ.د عبد القادر بوباية
قسم التاريخ وعلم الآثار
جامعة وهران

التعريف بالمؤلف: قال المؤلف في آخر كتابه: «كمل جميع الديوان المبارك تأليف الشيخ الإمام العالم القدوة الصدر الأوحد سيدي موسى بن عيسى المازوني رحمه الله تعالى ورضي عنه»[1].

قال ابنه أبو زكرياء يحي بن موسى المازوني: «وقد كان اتفق لمولاي الوالد رحمه الله في مدة قضائه ما اتفق لي من الالتجاء إلى كتب الأسئلة للأئمة المعاصرين له حتى اجتمع له من أجوبتهم جملة وافرة كان رحمه الله عزم على ترتيبها على أبواب الفقه فاخترمته المنية قبل ذلك؛ فضممت ما كنت جمعت وما جمع مولاي الوالد رحمه الله تعالى ...»[2].

(1) **صلحاء وادي شلف- ص319.**

(2) **أبو زكرياء يحي بن موسى المازوني التلمساني- الدرر المكنونة في نوازل مازونة- دراسة وتحقيق قندوز ماحي- منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف- الجزائر- ط1- 1433هـ/ 2012م ج1 ص199.**

قال أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي عنه: «الشيخ الفقيه الإمام علم الأعلام وحامل راية الإسلام القاضي الحسيب الأصل المعلم الحافظ المشاور الهمام والمسند الراوية المرشد، صاحب اليد الطولى الراسخة في كل مقام، صاحب التصانيف...المفتي المفيد المنعم أبي عمران سيدي موسى»[1].

قال التنبكتي: هو موسى بن عيسى بن يحي المغيلي قاضي مازونة وصفه بعضهم بالفقيه الأجل المدرّس المحقق القاضي الأكمل وهو والد صاحب النوازل.

قال التنبكتي: «موسى بن يحي بن عيسى المازوني المغيلي قاضي مازونة، وصفه بعضهم بالفقيه الأجل المدرّس المحقق القاضي الأكمل»[2].

قال الحفناوي: «أبو عمران موسى بن عيسى المازوني، عالم جليل وعامل أصيل، تمكّن في السنة حتى لم يدع للبدعة مدخلا إلا سدّه ولا لأهلها مقتلا إلا قدّه؛ فهو في الدين طود شامخ ذو مجد باذخ على أولياء الله مناضل، وفي سبيل الذبّ عن حماهم مقاتل»[3].

قال الحفناوي: «أما المؤلف نفسه فلم أجده مترجما إلا بما قال في نيل الابتهاج لسيدي أحمد بابا التنبكتي ونصه: موسى بن يحي بن عيسى المازوني المغيلي قاضي مازونة»[4].

---

(1) **تقريظ الونشريسي مخطوط بآخر المازونية نقلا عن الدرر المكنونة في نوازل مازونة- ج1 ص95.**

(2) **التنبكتي أحمد بابا- نيل الابتهاج بتطريز الديباج- إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة- منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس- ط1- 1989م- 605 - 606.**

(3) **أبو القاسم محمد الحفناوي- تعريف الخلف برجال السلف- دراسة وتحقيق خير الدين شترة- دار كردادة للنشر والتوزيع- ط1- 1433هـ/ 2012م- ج2 ص565.**

(4) **تعريف الخلف- ج2 ص565.**

قال محمد عبد الحي الكتاني: «هذا كتاب في صلحاء وادي شلف بالقطر الجزائري تأليف الإمام القاضي... أبو عمران موسى بن عيسى المازوني دفين مغيلة بين وادي مازونة... بوسط قبيلة صبيح... أولاد علي وأولاد زيان، اختصره من كتابه المسمى ديباجة الافتخار في مناقب الأولياء الأخيار، وهو أيضا صاحب الرائق في الفقه، وله أيضا حلية السفر وآدابه وشروط المسافر في ذهابه وإيابه، ظفرت بهذا الكتاب في تونس عام 49، وكنت ظفرت بنسخة منه كاملة في مازونة، وكتبته عنه في رحلتي الجزائرية...»[1].

قال عادل نويهض: هو «أبو عمران موسى بن عيسى بن يحي المازوني فقيه من القضاة، نشأ في مازونة وبها تعلّم، وهو والد يحي المازوني صاحب الدرر المكنونة»[2].

شيوخه: حدثنا شيخنا الأستاذ العدل أبو زكرياء يحي بن عمر[3].

وأخبرني به والدي رحمه الله وشيخنا أبو زكرياء يحي غير ما مرّة[4].

«فمما ذكر شيخنا الأستاذ أبو زكرياء عن الشيخ سيدي أبي يعقوب...»[5].

«أخبرني الأستاذ أبو زكرياء يحي بن علي»[6].

---

(1) **صلحاء وادي الشف- هامش الورقة 3و.**

(2) **عادل نويهض- معجم أعلام الجزائر- مؤسسة نويهض الثقافية- بيروت- ط3- 1403هـ/ 1983م- ص281.**

(3) **صلحاء- ص107.**

(4) **- صلحاء- 108.**

(5) **صلحاء- ص203.**

(6) **صلحاء- ص209.**

«ومن مناقب الشيخ أبي زكرياء المغيلي ما حدّثنيه شيخنا الأستاذ أبو زكرياء عمّن يثق به»[1].

رحلاتـه العلمية: كغـيره من أعلام عصره ارتحـل المازوني في طلب العلـم خـارج بلـده، وهو مـا يؤكـده بقولـه: «...فإني لمـا رجعت من وجهتـي لبـلاد المغـرب ...»[2]، ولكنه لا يعطينا تفاصيل ما عايشـه في المغرب، ولم يذكر من التقى بهم من علماء هذا البلد.

مؤلفاتـه: ألـف كتاب الرائق في تدريب الناشـئ مـن القضاة وأهل الوثائق في سـفر ذكر فيه أن اليتيم المرشد إن طلب محاسبة وليه أو طلبه الولي بفور رشده لم ينبغ حتى يطول الأمر طولا لا ينتفي عنه به تهمة أن يقـال: أطلقه ليبرئه، قال: لي أبي عن شـيخه القاضي عبد الحق المليانى، وهو ممّن يعول عليه لمعرفته ودينه: يسـتحب تأخير ذلك بينهما سنة من إطلاقه بخلاف محجوز ولي القاضي فله محاسبته بفور إطلاقه إذ لا تهمة عنه إذ لا يطلقه إلا بظهور رشده وإذن القاضي. انتهى[3].

قال التنبكتي: «ولصاحب الترجمة تأليف في الوثائق سـماه الرائق في تدريب الناشـئ مـن القضاة وأهـل الوثائق في مجلد وذكـر فيه ما نصه من الاسـتغناء قال المشاور إن أوصى بثلثه لسارق فليس للقاضي عزله لأن ربه يوصي به حيث شاء لكن يلزمه الإشهاد على التنفيذ لئلا يخون

---

(1) صلحاء- ص249.

(2) صلحاء- ص116.

(3) التنبكتـي أحمـد بابا- كفاية المحتاج لمعرفة من ليـس في الديباج- ضبط النص وعلق عليه أبو يحي عبد الله الكندري- دار ابن حزم- بيروت- ط1- 1422هـ/ 2002م- ص482.

المنتخب الذي جرى به العمل عندما كشفهم عن تنفيذ ما جعل لهم وإن كان مأمونا وهو أحوط».

ثم قال: «وإذا ملك اليتيم أمره وطلب محاسبة وليه أو طلبه الوصي بفور إطلاق الوصي له لم ينفع ذلك حتى يطول الأمر طولا تنتفي عنه به التهمة من أن يقال إنما أطلقه ليبرئه».

قال أبي عن شيخه القاضي أبي محمد عبد الحق المليـاني، وهو ممن يعوّل على قوله لمعرفته ودينه: يسحب تأخير المحاسبة بينهما سنة من وقت إطلاقه بخلاف محجور ولي القاضي فإن له محاسبته إن أحب بفور إطلاقه إذ لا تهمة عنه لأنه إنما يطلق بظهور رشده وإذن القاضي»[1].

قال الحفناوي: «وقفت له على تأليف عظيم القدر كبير الفائدة، لخصه من كتاب له في مناقبهم سمّاه «ديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار»، واقتصر في ملخصه على مناقب المشيخة المشتهرة بالصلاح في أوطان شلف وذكر فيه علمًا كثيرًا نافعًا يغسل أدران القلوب، ويعذب اطلاعه لكل معتقد أديب، ولكنه لم يزد على مناقب سيدي واضح الشلفي وسيدي أبي يعقوب وسيدي أبي عبد الله الهواري التنسي، وسيدي فاتح بن يوسف، وسيدي أبي يحي، وسيدي يحي بن أمهبول»[2].

قال نويهض: «له ديباجة الافتخار في مناقب أولياء الله الأخيار» و«الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق»، و«حلية المسافر وآدابه وشروط المسافر في ذهابه وإيابه»[3].

---

(1) **نيل الابتهاج- ص605- 606.**

(2) **تعريف الخلف- ج2 ص565.**

(3) **نويهض- معجم أعلام الجزائر- ص281.**

يذكر المؤلف كتابا له بعنوان «حِلية المسافر وآدابه وشروط المسافر في ذهابه وإيابه»، يقول بشأنه: «وعقدنا فيه فصلا جيدا تضمّن فوائد تنبسط خواطر طالبي هذه الطريقة وتزيدهم رغبة فيما هم بسبيله، فيه الوصية بتعظيم الفقراء وبعض ما ورد في فضلهم والتحذير من احتقارهم والترغيب في حضور مجالسهم، وترك الأنفة من مُجالستهم، وفضل النفقة عليهم والوجه الجائز في اجتماعهم للذكر والدعاء، وما يُكره من ذلك، وفضل زيارة المشايخ والإخوان في الله»[1].

عنوان الكتاب: «**صلحاء وادي شلف**» وهو مختصر عن ديباجة الافتخار في الصلحاء والأخيار.

دوافع التأليف: قال المازوني: «بما كنت قيدته في مناقب الصالحين وما وصلوا إليه من سنيّ المقامات وبالسبب الباعث على ذلك فتشره[2] لسماع ذلك وللوقوف على ما قيدته من ذلك، ورغب إليّ بحق الصحبة أن أوجه له الأصل فتعذّر عليّ بعثه، ووعدته أن ألخص[3] له شيئا من فضائل شيخنا وسيدنا الشيخ الولي أبي البيان واضح وطرفا مما[4] تحصّل لديّ من مناقب غيره من صلحاء شلف المشهورين بالبركات وإجابة الدعوات وما أيدهم الله به من الكرامات»[5].

(1) **صلحاء وادي شلف– ص143.**

(2) **عند بوداود: فبنشره. عبيد بوداود– تقديم مخطوط كتاب في صلحاء وادي شلف لموسى بن عيسى المازوني– المجلة الجزائرية للمخطوطات– مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية في شمال إفريقيا– جامعة وهران– العدد الخامس– 2008م– ص43.**

(3) **أضع عند بوداود عبيد– ص43.**

(4) **طرقا لما عند بوداود– ص43.**

(5) **صلحاء وادي شلف– الورقة 3و.**

مصـادره: تتنـوع مصادر موسـى بن عيسـى بين المصادر الشـفوية والمكتوبـة وهذه الأخيرة عادة ما يوظفها في مواضع متعلقة بالتصوف في الاستطرادات التي تخللت التراجم أو في مقدمة الكتاب فيذكر على سبيل المثال:

قال الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر[1]. قال أبو حامد الغزالي في كتاب إحياء علوم الدين[2].

ذكر صاحب الزهر الأنيق[3]. قال معروف الكرخي[4].

«وهكذا وصفه الشـيخ الصالح الفقيه أبو يعقوب يوسـف بن يحي التادلي في كتاب التشوف إلى رجال التصوف»[5].

– سيدي عبد القادر– سيدي أحمد الرفاعي– الإمام المحقق أبو بكر بـن العربي– الجنيد مربي المحاسـبي[6]– قال مالك بـن دينار[7]– وذكر صاحـب الزهر الأنيق[8]– سـيدي أبو مدين– أحمد بـن مالك– وذكر مؤلف عنوان الدراية[9]– وحكى أبو الفرج الجوزي.

---

(1) صلحاء – و59و.

(2) صلحاء – ص53ظ.

(3) صلحاء– ص74.

(4) صلحاء– ص204.

(5) صلحاء– ص209.

(6) صلحاء– ص121.

(7) صلحاء– ص124– 181.

(8) صلحاء– ص243.

(9) صلحاء– ص108.

قال الصقلي في تأليفه الموسوم بكتاب أنوار القلوب من العلم الموهوب[1].

وغيرها من المصادر مما يكشف عن سعة اطلاعه وغزارة معلوماته، أما الرواية الشفوية فهي عادة ما ترتبط بالتعريف بالشخصيات التي حاول الترجمة لها، «شيوخ الحوز عن آبائهم حفدة الشيخ»، وقال لي بعض فضلاء حفدة الشيخ[2].

ومن أهم المصادر المكتوبة التي وظفها في ترجمة الشيخ أبي البيان واضح القصيدة التي نظمها حفيده أبو محمد عبد الله بن يوسف.

كما يستشهد بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار مما يكشف عن طبيعة ثقافته.

وجاء في شأن مؤلفه مخاطبا الشخص الذي طلب منه هذا الكتاب: «ولولا أن الحديث المُعاد مملول لسُقناه هنا بكامله توفية لرغبتك لكنا نقطف لك من أزهار ذلك الروض أحسنه، ومن أغريض[3] أغراضه أبركه وأيمنه فإن الفائدة في ذكر مناقب الصالحين تقوي قلوب من قفا أثرهم من الفقراء والمرابطين»[4].

موضوع الكتاب: يذكر المؤلف موضوع مؤلفه من خلال قوله: «وهذا آخر ما قصدنا إليه من مناقب المشيخة الشلفية، وبه أيضا رجال فضلاء لكنهم دون مقام هؤلاء مع ما عرف من فضله وحسن شيمه

(1) **صلحاء- ص110.**

(2) **صلحاء وادي شلف- ص78.**

(3) **عند بوداود: أعرض- ص49.**

(4) **نفسه- ص143.**

أعرضت عن ذكرهم اكتفاء بأولئك، وإن لم يرتقوا في الشهرة والظهور مبلغ الطبقة...»[1].

اقتصر فيه المؤلف على التعريف بصلحاء وادي شلف.

منهجه: يقول المؤلف متحدثا عن المنهج الذي اتبعه في تأليفه فقال: «وأدمجت له عند تقييدي له هذا مواعظ ذكية وأشعارًا معنوية ترفق القلوب وتزري الدموع، وجلبت له شيئا من العجائب المأثورة عن القوم وبعض أسرار أهل التصوّف، وأحاديث نبوية ومجاهدة القوم نفوسهم وكيفية أحوالهم تفيد بمجموعها رغبة في صحبة الفضلاء ونشاطا لزيارة الصلحاء والإخوان وحرصا في حضور مجالسهم برؤيتهم[2] والتشبّث بخدمتهم بعد أن صدّرت هذا بمقدمة جليلة يستدلّ بها على ثبوت كرامة الصالحين، والردّ على من كره من الزايغين»[3].

يقول المؤلف: «ولم نقصد بهذه المناقشة والرد في وجه الاعتراض وإنما جاء بالاستطراد لنزيل به مرض قلوب الفقراء أهل المروءة والفتوة، ونزيح من خواطرهم تشويش المعترض...»[4].

محتويات الكتاب: انتهج المؤلف في تأليفه خطة تقوم على الدفاع عن كرامات الأولياء وشرعيتها من خلال ثبوت حدوثها لكبار الصحابة والتابعين ويستشهد من أجل إثبات ذلك بالآيات القرآنية الكريمة

(1) **صلحاء وادي شلف– ص319.**

(2) **عند بوداود: برويتهم.**

(3) **صلحاء وادي شلف– و3.**

(4) **صلحاء– ص185.**

والأحاديث النبوية الشريفة كما يرد على معترضي كرامات الأولياء واستغرق ذلك الصفحات من الواحد إلى الخمسين[1].

1- **ترجمة أبي البيان واضح**[2]: أول من يترجمه المؤلف هو أبو البيان واضح الذي يقول عنه «كان الشيخ سيدي أبو البيان فيما حدّث عنه الثقات قاهرًا لأحواله، مُجتهدا في العبادة، دائم التوجُّه إلى الله، قامعًا لشهوتِه، خرج في هذا نهايته عن أكل[3] هذه المألوفات لا سيما ما جرى عليه ملك أحد فكان يقتات ببقول الفحوص ومباحث الأرض، لم يكن رحمه الله عالما، وإنّما كان أمّيًا كشيبان الرّاعي، عاملا صوّامًا قوّامًا حتى نضب لحمه، ورقّ عظمه، وضَعُفت قواه من كثرة الوصال»[4].

ويورد بعد ذلك عددا من كراماته ويطنب في ذلك، ويذكر انتقال السلطان الزياني أبو يحي يغمراسن بن زيان إلى مغارة الشيخ بأعلى خناق رُهَيْو وما دار بينهما من حديث[5]، ومنه: «فقال يا يغمراسن أما تعلم وقوف الضعفاء والمساكين وذوي الحاجات ببابك، وما يجدونه

(1) صلحاء وادي شلف- صص3- 50.

(2) صلحاء وادي شلف- صص51- 116، وهو أبو البيان واضح بن عثمان بن محمد بن عيسى بن فركون المغراوي الفقيه القاض الأعدل الصالح المتوفى سنة ست وخمسين وثمانمائة. الونشريسي أحمد بن يحي- وفيات الونشريسي- تحقيق محمد بن يوسف القاضي- شركة نوابغ الفكر- القاهرة- ط1- 1430هـ/ 2009م- ص97 / التنبكتي- نيل الابتهاج- ص619 / أحمد بابا التنبكتي- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج- ضبط النص وعلق عليه أبو يحي عبد الله الكندري- دار ابن حزم- بيروت- ط1- 1422هـ/ 2002م- ص494.

(3) عند بوداود: ميدانها نهايته عن كل. ص45.

(4) نفسه- ص52.

(5) نفسه- صص86-76.

في قلوبهم من الانكسار ومدافعة حرّاس الأبواب بطول احتجابك عنهم، وإنما فعلت ذلك بك لتتيقظ من سِنة غفلتك، وتتذكر أحوال القاصدين إليك...»[1].

ومنها أيضا إرشاده إلى من يتولى الخلافة بعده وهو الأمير عثمان بدلا من ابنه الآخر عامر، «فقال له: يا سيدي- بهذه اللفظة- ومَن ترى أن يتولاها بعدي؟ قال: هذا وأشار إلى ابنه عثمان؛ فسُرّ يغمراسن بذلك لبقاء الملك في عقبه»[2].

ويورد المؤلف أخبارا عن علاقة الشيخ أبي البيان بمحمد بن عبد القوي أمير بني توجين[3].

ويختتم ترجمة واضح بذكر تاريخ وفاته حيث يقول: «وبحثت على تاريخ مولد الشيخ سيدي واضح أو عام وفاته فلم أجد علم ذلك عند أحد، وكذلك ذكر حفيده أبو محمد في قصيدته إلا أنه توفي عن تحقيق في أواخر القرن السابع...»[4].

وتخللت الترجمة التي استغرقت الصفحات من 51 إلى 116 الكثير من الاستطرادات، وخلال ذلك لم يكن المؤلف يتقيد بالموضوع وهو ترجمة الشيخ، وإنما يتعرّض لقضايا عديدة في غالبها ذات علاقة بالتصوف والكرامات ومسألة القطبانية والخلوة، ومع ذلك فهو دائما ما يعود إلى موضوعه الأساس بعد صفحات من الانقطاع عنه.

(1) **صلحاء وادي شلف- ص80.**

(2) **نفسه- ص85.**

(3) **نفسه- ص88 - 90.**

(4) **نفسه- ص114.**

2- ترجمة سيدي أبي يعقوب بن أبي عبد الله بن محمد بن محيو الهواري الشهير بالأبرش[1]: ومما جاء فيها: «كان رضي الله عنه جليل المقدار عالما صالحا زاهدا، تُؤثر عنه غرائب وعجائب، قال لي شيخنا الأستاذ أبو زكرياء: قرأ بالبلاد المشرقية زمانا طويلا حتى تفقه، وأنه لما رجع ألفى[2] بموضعه خمسمائة دينار ذهبا ميراثا فتصدّق بجميعها على الضعفاء والمساكين والفقراء والأيتام والأرامل وذوي الحاجات، وما أمسك منها شيئا، وتحلى بحلية الفقر؛ فكان يلبس المرقّعة...»[3]، ثم يأتي على ذكر كراماته ومناقبه.

وتتضمن ترجمته معلومة تاريخية في غاية الأهمية تتعلق بإغارة جيش ابن غانية على زاويته وكانت كثيرة العمارة لانضمام الناس إليه لانتشار الفساد في ذلك[4]، وعلاقته بأمير بني توجين عبد القوي بن العباس التجاني(كذا ولعلّ الصواب التوجيني) الذي هاجم الزاوية وسلب ونهب ذخائر مغراوة التي حصلت كلها بزاوية الشيخ أبي يعقوب[5].

ويختم ترجمة الشيخ أبي يعقوب الأبرش بقوله: «ومناقب الشيخ سيدي أبي يعقوب رضي الله عنه كثيرة لاكن لم نثبت منها ها هنا إلا ما صحّ عندي على ألسنة الأخيار الفضلاء، واستفاض به التحدث عنه ببلادنا»[6].

---

(1) **صلحاء وادي شلف- ص 117 - 208.**

(2) **عند بوداود: ألقى وهو تصحيف.**

(3) **نفسه- ص117.**

(4) **صلحاء- ص 135 - 136.**

(5) **صلحاء- ص136**

(6) **صلحاء- ص208.**

ويذكر أن قبر هذا الولي «ببني حلوان بساحل مازونة مشهور ومُتبرّك به، يفزع لحماه في أوقات النهب والفساد وشنّ الغارات على أهل هذه البلاد»[1].

ترجمة الشيخ أبي زكرياء المغيلي[2]: ومما جاء فيها «قالوا كان عالي القدم في الدين والصلاح، معروف بالزهد والورع والإيثار»[3].

«وكان والدي رحمه الله والأستاذ أبو زكرياء يقولان عنه: إنه آية من آيات الله في العلوم، محدث فقيه، حافظ محقق، له قدم عالية في معرفة الحديث، قالا: حدّث عنه من أدركنا من الفضلاء أنه يحفظ سبعة وعشرين ألف حديث بإسنادها»[4].

وقال أيضا: «وغير ما مرّة قال لي أبي إذا حدث عنه: كان أبي يحدثني عنه هو وغيره من أسلافنا أنه كان إماما ثبتا محققا، مُشاركًا في فنون العلم، يستحضر نحوًا من أربعين ألف حديث بإسنادها»[5].

ويحدد موطنه فيقول: «فولى وصلى معهم العصر بجبل بيسة[6] بين تنس وتيمزَوْغَت»[7].

---

(1) صلحاء- ص208.

(2) صلحاء وادي شلف- ص209- 249، وهو أبو زكرياء يحي بن عبد الله الهواري المغيلي تلميذ أبي عبد الله الهواري كان عبدا صالحا زاهدا ورعا مؤثرا. ابن الزيات التادلي- التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي- تحقيق أحمد التوفيق- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط- ط2- 1997م- ص302 رقم الترجمة 146.

(3) صلحاء- ص209

(4) نفسه- ص210.

(5) صلحاء- ص210.

(6) عند بوداود فيسة وهو تصحيف.

(7) صلحاء- ص214.

ويورد معلومات عرضية عن أعلام المنطقة ومنها: «قال لي شيخنا أبو زكرياء، وهذا الشاب هو الشيخ الصالح سيدي أبو مسعود بن عريف نفعنا الله به، وله صيت عظيم بهذه النواحي وشأن عظيم...، وقبره مشهور بخور تيمَزْوَغت»[1].

وبشأن قبر أبي زكرياء يقول: «وقبره مشهور مُتبرك به بجبل بيسة، بينه وبين بلد تنس ثلاثة أميال أو نحوها، ولا أعلم له عقبا»[2].

شيوخه: «وذكروا أنه تلميذ سيدنا الشيخ العالم العامل القدوة أبي عبد الله محمد بن محيو الهواري الشهير بالأبرش»[3].

ومما أورده عن نسبه: «قال لي الأستاذ أبو زكرياء إنه ليس من مغيلة جبل وانشريس، وإنما هو سفياني أو خلطي من عرب المغرب، ومغيلة جماعة من تلك القبيلة»[4].

ترجمة الولي أبو عبد الله محمد بن محيو الهواري الشهير بالأبرش[5]: «قال أبو يعقوب التادلي: في تأليفه أبو عبد الله الهواري من أهل بلد تنس كبير الشأن من أهل العلم والعمل، قال لي بعض الفضلاء والأستاذ أبو زكرياء أنه كان آية من آيات الله ممن ظهرت له في وقت كرامات خارقة تشهد له بعلو قدمه في الدين»[6].

---

(1) **صلحاء- ص214.**

(2) **نفسه- ص249.**

(3) **صلحاء- ص249 - 250**

(4) **صلحاء- ص249.**

(5) **- صلحاء- ص 250 - 293.**

(6) **صلحاء- ص250.**

وعن سبب برشه يذكر أنه: «كان جميل الصورة فنظر إليه يوما نسوة فتعجّبن من شدّة جماله ففطن لذلك فقال اللهم غيّر هذه الصورة التي تفتن الناس فما استتمّ دعاءه حتى انتفض عليه طائر فرشّه بماء فبرش منه»[1].

قيل للشيخ سيدي أبي عبد الله الأبرش: لم سكنت البادية وتركت الحاضرة؟ فقال: ما أسكنيها إلا همّ هذه اللقمة، أريد أن أنظر إليها من وقت دخولها إلى وقت خروجها؛ فكان يبذر الزراعة...»[2]، ويذكر أن قبره بخارج باب البحر من تنس.

ترجمة أبو الربيع المديوني: يترجمه بشكل مختصر حيث يقول بشأنه: «لم أحفظ عنه شيئا من المناقب لأنها أهملت أخبارهم، وجهلت عند هذا الجيل آثاره إلا أنه على الجملة مجمع على فضله»[3].

ترجمة سيدي فاتح بن يوسف[4]: يقول عنه إنه كان عابدا ناسكا فاضلا ذاكرا داعيا مجتهدا.

ترجمة سيدي أبو يحي بن ....: يقول: إنه كان «كبير الشأن، جليل المقدار، ويقول عنه نقلا عن أستاذه أبي زكرياء وبعض حفدته إنه: شريف من شرفاء ساحل تادلس إلا أن حفدته أخفوا ذلك»[5].

(1) صلحاء- ص250.

(2) صلحاء- ص259.

(3) نفسه- ص 293.

(4) ص293 - 299.

(5) نفسه- ص299.

ومـن الصلحـاء المترجمين في المخطـوط أبو عبد الله محمـد بن يحي، وسـيدي يحي بن... الشهير بأبهلول، وسيدي سعيد بن عريف التي لا يقدم عنها معلومات ذات أهمية[1].

منهجه في الترجمة:

1- التفاوت الكبير بين حجم التراجم.

2- كثرة الاستطرادات الواردة في ثنايا التراجم.

3- عدم تأريخ وفيات المترجمين.

4- الحـرص عـلى ذكر قبورهـم بدقة، وهـو ما يؤكـد زيارته لمكان دفنهم.

- تمكنه من روح التصوف والتي يدل عليها طريقة تأليفه وأفكاره، ولكنه من المتصوفة الذين يجمعون بين الفقه والتصوف، ويتضح ذلك من خلال التعاريف التي يقدمها لبعض المصطلحات الصوفية ومنها:

- الخلـوة: «واعلـم أن للخلـوة شروطـا وأدابا يجب عـلى المريد إذا عـزم على الانفراد تحصيله فمنها وهو الأصل أن يصحح من العلوم ما يصحح به عقد توحيده لكي لا يستهويه الشيطان بوساوسه، ثم علوم الفقه مـا يؤدي به فرضه وتوابعـه، وآداب الأذكار والأدعيه حتى يقع ذلـك منه على أكمل الوجوه وأحسـنها ليكون بناء عبادته على أسـاس محكم»[2].

(1) **بوداود عبيد- المجلة الجزائرية للمخطوطات- ص47.**

(2) **صلحاء وادي شلف- ص73.**

– العزلـة والتصوف: «والعزلة إنما هي في الحقيقة الخصال المذمومة وكذلك التصوف ليس هـو بلباس الصوف وإظهار الازورار المألوف فالتأثـير لتبديل الهيئات[1] لا للتنـاءي[2] عن الأوطان والجهات وليس الصلاح من حيث اللباس وقطع المسافات»[3].

– عدم رضاه عن واقع عصره وانتقاده لبعض المسائل ومنها مجالس العلـم في وقتـه: «وهذه المجالـس قد انعدمت في هـذا الزمان وعوض منها الكذب والبدع ومزامير الشيطان نعوذ بالله من حضورها ونسأله العافية من شرورها»[4].

– انتقـاد سـلوكات بعـض مُدّعـي التصـوّف: كان المؤلف شـديد الانتقاد لسلوكات بعض مدعي التصوف وصوّر بدقة ما كانوا يفعلونه بقولـه: «يأخـذون مصافهم، ويتداولـون الأذكار يلوون بها ألسـنتهم اتباعا منهم بزعمهم لسنة شيخهم، ثم ينزعجون واحدا بعد واحد من غير سـبب؛ فيتجنون ويظهـرون أمورا [غريبـة][5]، ويركلون الأرض ركلا، ويتواجدون تكلفا ويتباكون اسـتنادا لما روي من تشبه بقوم فهو منهم، وابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا، ويتصرّف معهم في ذلك النسـوان، وتعلوا أصواتهم حتى يسـمع البعيد منهـم ضجتهم بالتهليل والتكبير والتسـبيح، ثـم يضيفون لهذه المكاره الشـطح والقفـز والصياح كأنهم

(1) **عند بوداود المليئات ولا معنى لها.**

(2) **عند بوداود: لا للتنادي.**

(3) **نفسه– ص73.**

(4) **نفسه– ص125.**

(5) **في الأصل عزيرة، ولعل الصواب ما أثبتنا.**

صبيان أو مجانين، وإخوانهم يمدّونهم في الغيّ ثم لا يقصرون؛ فإذا بلغ الشيطان منهم أمنيته[1] في ذلك وصاروا له ضحكة، وكلّوا وانطرحوا، وهللوا وتشـهّدوا، وقاموا وتناوحوا، وتباكوا تكفيرا منهم بزعمهم لما عسـى أن يكون وقع منهم من المكـروه، وما علموا من جهلهم وغلظ طبعهم أنه كله مكروه؛ فينبغي أن يُنهوا عنه، ويُتلطّف في علاجهم من هذا الداء الذي خامرهم، ويُرفق بهم في التعليم ويُعرَّفوا بالطرقية المثلى في ذلك...»[2].

وذكر ذلك ملخصا في مجموعة من الأبيات:

ليس للتصوف لبس الصوف تلبسـه ولا بكـاؤك إن غنـى مغنونـا

ولا صيـاح ورقـص ولا طـرب ولا تغاش كـأن صرت مجنونا

بـل التصوف أن تصفـو بلاد كدر وتتبـع الحـق والبرهـان والدينـا

وأن تـرى خاضـعـا لله مكتئبـا عـلى ذنوبـك طـول الدهـر محزونا[3]

النسـخ المعتمدة في التحقيق: نسـخة الخزانة العامـة بالرباط وتحمل الرقم ك 2343.

اسـم الناسـخ: محمد بن أبي القاسـم بن محمد بن حميميد بن المغزي الشريف الحسني الجزائري المسيلي[4].

(1) **عند بوداود: أمنيته.**

(2) **صلحاء وادي شلف، ص178- 179.**

(3) **نفسه- ص173.**

(4) **صلحاء وادي شلف- ص319.**

عدد صفحات النسخة: 319 صفحة من الحجم المتوسط.

مسطرتها: 17 سطرا في كل صفحة.

كتب بخط مغربي رائق بلون أسود مع تلوين أسماء المترجمين باللون الأحمر[1].

أوله: «بما كنت قيدته في مناقب الصالحين وما وصلوا إليه من سني المقامات...»[2].

آخره: «كمل جميع الديوان المبارك تأليف الشيخ الإمام العالم القدوة الصدر الأوحد سيدي موسى بن عيسى المازوني رحمه الله تعالى ورضي عنه على يد كاتبه الفقير إلى ربه...»[3].

تاريخ النسخ ومكانه: «بتونس المانوسية بالشهيدة المحروسة آخر شهر ربيع الأول الشريف بمولده صلى الله عليه وسلم سنة 1082 من هجرته عليه الصلاة والسلام...»[4].

(1) **عبيد بوداود- تقديم مخطوط- ص44.**

(2) **صلحاء وادي شلف- ص3.**

(3) **صلحاء وادي شلف- ص319.**

(4) **صلحاء وادي شلف- ص319.**

منهج المدرسة المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، منهج الفقيه أبي زكريا يحيى المازوني

د. بلعليـــــاء محمد
قسم العلوم الإسلامية
جامعة تلمسان

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين

أما بعد:

فإن من أخصّ خصائص الشريعة الإسلامية جمعها بين صفتي الثبات والتغيُّر في آن واحد، فأصول التشريع لا تقبل التغيير والتبديل - ولو تغير الإنسان والزمان والمكان- محافظة بذلك على استقرار كليات الشريعة، بخلاف الفروع الفقهية التي تمتاز بالمرونة، وتتأثر بمختلف الظروف والبيئات..

وهذا ما يدلّل على صلاحية هذه الشريعة لكل زمان ومكان، مستوعبة كل جديد ومواكبة كل متجدد؛ وما يقوم به الفقيه المجتهد من إجابات عن أسئلة طارئة ما هو في حقيقته إلا ذلك الوجه المشرق للشريعة عامة وللفقه خاصة.

وما تميزت به مؤلفات المدرسة الفقهية المالكية (المغاربة) من ارتباط بالواقع، وتجدد مستمر، وطابع محلي...إلا دليل على تعلق أصحابها بالواقع الذي يعيشونه، وارتباطهم بالظروف التي ألـمَّت بهم، حتى أفنوا أعمارهم في إيجاد الحلول المناسبة لتلك الاشكالات والنوازل التي عرضت عليهم.. هذا ما ولّد ثروة فقهية زاخرة، عكست تلك الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي عاشها المفتي والمستفتي على حد السواء، إضافة إلى القيمة العلمية للنازلة نفسها.

وما كتاب «الدرر المكنونة» للإمام أبي زكريا يحيى المازوني التلمساني إلا مثال حيٌّ عن ذلك كله، حيث سعى صاحبه إلى تتبع وجمع وترتيب أجوبة علماء تونس وبجاية والجزائر وتلمسان، متّبعا في تدوينها منهجا علميا متميزا، تمثل أهم سماته تلك الطرق والوسائل الاجتهادية التي يعتمدها الفقيه في تنزيل الأحكام الشرعية على مختلف الوقائع والمستجدات.

وللوقوف على معالم هذه الخصيصة التي امتازت بها المدرسة الفقهية المالكية المغاربية في تدوين مؤلفاتها تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين: قسم تناول أنواع مؤلفات هذه المدرسة، ومناهج تدوينها- وقسم اختص بمنهج أحد أبرز أعلام مدرسة مازونة: «الإمام أبي زكريا يحيى المازوني»، من خلال كتابه الدرر.

أ - أنواع كتب النوازل عند فقهاء المدرسة المالكية ومناهجها:

إذا كانت كتب النوازل - جميعا- تتفق على أنها تجيب عن مسائل حادثة وتبيّن الحكم الشرعي في القضايا المستجدة، فإنها تختلف في أسلوب التدوين وطريقة الإجابة عن الأسئلة. وبعد الاستقراء

والتتبع تبين أن مناهج الفقهاء المالكية المغاربة في تأليف كتب النوازل لا تخرج – عموما– عن أربعة أنواع رئيسية هي:

أولا: الكتب التي تجمع فتاوى الفقهاء في زمن معين من مختلف البلدان.

ثانيا: الكتب التي تجمع أجوبة فقهاء ينتسبون الى منطقة واحدة.

ثالثا: الكتب التي تجمع أجوبة فقيه واحد (جمعها أو جُمعت له)

رابعا: الكتب التي يؤلفها صاحبها للإجابة عن قضية واحدة.

وهذا تفصيل هذه الأنواع:

النوع الأول: هي الكتب التي يؤلفها أحد الفقهاء فيجمع فيها أجوبته وأجوبة غيره (من معاصريه أو ممن سبقوه) من مختلف البلدان، وتتميز هذه الكتب بكبر حجمها فتأتي كالديوان الجامع لمختلف النوازل، مرتبة حسب أبواب الفقه، يبذل فيها جامِعُها جهدا مضاعفا في الجمع والاختصار والترتيب والتبويب.. إضافة الى الاجتهاد في الإجابة عن الأسئلة والتدليل عليها، وهذا ما يتطلب وفرة في المعلومات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية..[1].

ومن أشهر مؤلفات هذا النوع:

1. فتاوى البُرزلي: لأبي القاسم بن أحمد القيرواني الشهير بالبرزلي (ت 841هـ). والكتاب موسوعة كبيرة الحجم، عُرِف باسم «الفتاوى»

(1) **انظر: نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، د/ مبارك جزاء الحربي. مقال منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت. العدد 64، ص323.**

أو «النـوازل» أو «الديوان»، واختار له المؤلف في مقدمته عنوانا فقال: «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام»[1].

2. المعيـار المعـرب والجامـع المغـرب عـن فتـاوى أهـل افريقيـة والأندلـس والمغرب: لأحمد بن يحيى الونشريـسي (ت 914هـ)، وقد جمـع فيه الكثـير من فتاوى الأندلسـيين والمغاربة، وجاء مرتبا حسـب أبواب الفقه[2].

النـوع الثـاني: هـي الكتب التـي جمعت أجوبـة فقهاء ينتسـبون إلى منطقـة واحدة، أو إلى مدينـة واحدة[3]. ومن أبـرز الكتب التي جمعت فتاوى فقهاء منطقة واحدة:

1. كتـاب «الـدرر المكنونة في نـوازل مازونـة» ليحيى من موسـى المازوني (ت883هـ)، وقد جمع فيه نوازل علماء تونس وبجاية والجزائر وتلمسـان[4]، وسـيأتي بيان منهج الإمـام يحيى المـازوني في تدوين هذا الكتاب في الجزء الثاني من هذا البحث.

2. كتـاب أحـكام ابـن سـهل: والمعـروف بـ «الإعـلام بنـوازل الأحكام»، وهو لعيسـى بن سهل الغرناطي (ت 486هـ)، وهو بحق

---

(1) فتاوى البرُزلي، لأبي القاسـم بن أحمد البلوي التونسي، تح: د/ محمد الحبيب الهيلة. دار الغرب الاسلامي. ط1. 2002م. 1/ 45.

(2) انظر: المعيار المعرب، لأبي العباس أحمد الونشريسي، تخ: جماعة من الفقهاء بإشراف د/ محمـد حجي. وزارة الأوقاف والشـؤون الإسـلامية بالمملكة المغربيـة ودار الغرب الإسلامي، بيروت. 1401هـ- 1981م. 1/ 1.

(3) نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، الحربي. ص324.

(4) انظر: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى المازوني التلمساني، تح: د/ قندوز ماحي. منشـورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر. ط1. 1433هـ- 2012م. 1/ 200.

موسوعة قضائية جمعت أحكام قضاة الأندلس في مسائل فقهية متنوعة من القرن الثالث إلى القرن الخامس الهجري[1].

ومن أمثلة هذا النوع التي جمعت نوازل مدينة واحدة:

1. كتاب «فتاوى تتحدى الإهمال في شفشاون وما حولها من الجبال»، جمعها الأستاذ محمد الهبْطي المواهبي، وقد احتوت على ما ينيف عن 760 فتوى متنوعة الموضوعات والمجالات[2].

النوع الثالث: هي الكتب التي جمعت أجوبة فقيه واحد، جمعها بنفسه أو جُمعت له، أو أجاب فيها عن أسئلة وُجهت إليه، ومن أمثلة هذا النوع:

1. فتاوى ابن رشد الجد (ت 520هـ) وقد جمعها تلميذه ابن الوزان (ت 543هـ)[3].

2. فتاوى القاضي عياض (ت 544هـ) وقد جمعها ابنه محمد (ت 575هـ)[4].

3. فتاوى ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) وقد جمعها الدكتور حميد لحمر الفاسي[5].

---

(1) **فقه النوازل عند المالكية، تاريخا ومنهجا، د/ مصطفى الصمدي. مكتبة الرشد بالرياض. المملكة العربية السعودية. ط1، 1428هـ- 2007م. ص168.**

(2) **انظر: فتاوى تتحدى الإهمال في شفشاون وما حولها من الجبال، ج: أ/ محمد الهبْطي المواهبي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. 1919هـ- 1998م. 1/ 4.**

(3) **انظر: فتاوى ابن رشد، لأبي الوليد محمد بن الرشد القرطبي، تح: د/ المختار بن الطاهر التليلي. دار الغرب الإسلامي. ط1 1407هـ- 1987م. 1/ 22.**

(4) **انظر: نظرات في النوازل الفقهية، محمد حجي. منشورات الجمعية المغربية للتأليف. ط1 1420هـ- 1999م. ص39.**

(5) **نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، الحربي. ص325.**

النوع الرابع: هي الكتب يؤلفها صاحبها للإجابة عن قضية واحدة، وقد تكون هذه القضية في العبادات أو في المعاملات أو في السياسة الشرعية..[1]

ومن أمثلة ذلك:

1. كتاب «مصباح الأرواح في أصول الفلاح» لمحمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني (909هـ)، وهو جواب عن سؤال يطلب منه توضيح ما يجب على المسلمين من اجتناب الكفار وما يلزم أهل الذمة، ويتعلق الأمر - خصوصا- بيهود توات بصحراء الجزائر[2].

2. كتاب «أجوبة التُّسولي عن مسائل الأمير عبد القادر الجزائري»، وهو عبارة عن جواب لسؤال وجهه الأمير للفقيه أبي الحسن التسولي عن حكم المسلمين الذين يجلبون الخيل للعدو ويخالطونهم..[3].

ب - منهج الإمام أبي زكريا يحيى المازوني في تدوين نوازل مازونة من خلال كتابه الدرر المكنونة:

من خلال الرجوع إلى هذا الكتاب النفيس والإطلاع على ما كتبه المحققون والمعتنون به يتبين أن الإمام المازوني قد اتبع منهجا واضحا في جمع نوازله وترتيبها وتدوينها، تظهر معالم هذا المنهج من خلال النواحي التالية:

---

(1) **المرجع نفسه، ص 326.**

(2) **انظر: مصباح الأرواح في أصول الفلاح، لمحمد بن عبد الكريم المغيلي، (مطبوع مع الإعلام بما أغفله الأعوام لأبي القاسم ابن عظوم القيرواني). تح: عبد المجيد الخيالي. دار الكتب العلمية. ط1 1412هـ- 2001م. ص:17- 18.**

(3) **انظر: أجوبة التسولي عن مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد، تح: عبد اللطيف أحمد الشيخ محمد صالح. دار الغرب الإسلامي. ط1. 1996م. ص 102- 103.**

أولا: من الناحية اللغوية والبلاغية:

كتب الإمام المازوني مسائله بلغة عربية فصيحة، راقية وسليمة، بعيدة عن الركاكة والعجمة، يبدو ذلك جليا في مقدمة الكتاب[1]، حيث يقول: «الحمد لله مانح عقول العلماء موهبة خصوا بها على سائر العقلاء بمنزلة التشريف، وفضل بعضهم على بعض، ورفع بعضهم فوق بعض درجات بحسن الإلقاء والتقرير، وذكاء الفهم وعذوبة التأليف والتصنيف، وأيدهم بما يقرب البعيد ويلين الصعب الشديد..»[2].

وكان الإمام يكثر من استعمال الأبيات الشعرية كشواهد بلاغية أو نحوية أو بيانية، أو نظما لبعض المسائل الفقهية، كما قام بشرح بعض الكلمات اللغوية، مع التحقيق في المسألة في كتب اللغة، وهو ما فعله مع قوله تعالى: ﴿**سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ**﴾[3]، فذكر معنى «الوسم» و«الخرطوم»[4].

ثانيا: من الناحية الحديثية:

كان الإمام يخرّج بعض الأحاديث من مظانها، كالصحيحين وأبي داود والنسائي والترمذي والحلية لأبي نعيم وغيرها.. مع اهتمامه بالأحاديث المشْكلة على الفهم، كسؤاله لشيخه قاضي الجماعة بتونس عمر القلشاني عن حديث أم سلمة: «**المرأةُ تَرى مَا يرَى الرَّجُلُ في المنامِ**..»[5].

---

(1) **الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى المازوني، تح: د/ قندوز ماحي. (انظر: مقدمة المحقق) 1 / 136.**

(2) **المرجع نفسه، (انظر: مقدمة المؤلف) 1 / 197.**

(3) **القلم / 16**

(4) **المرجع السابق 1 / 136.**

(5) **انظر: المرجع نفسه 1 / 137- 447.**

ثالثا: من الناحية الفقهية:

أراد الإمام يحى المازوني لكتابه الدرر أن يكون ديوانا فقهيا ينتفع به الناس، كما صرح بذلك في مقدمته «.. قصدت إلى ترتيبها (أي النوازل) على أبواب الفقه، في مجموع يحصل به الانتفاع، ويتمتع به الناظر أيّ إمتاع»[1]، وليبلغ هذه الغاية الرفيعة سار فيه بمنهج متميز في عرض المسائل الفقهية، وإلحاقها بأدلتها الشرعية؛ يظهر ذلك من خلال طريقته الفريدة في ايراد الأسئلة ومناقشتها، وكذا طريقته في سوق الأدلة وتنقيحها.

1. منهجية الإمام يحيى المازوني في طرح الأسئلة ومناقشتها:

تولى الإمام مهنة القضاء مبكرا كما حكى ذلك عن نفسه: «فإني لما امتحنت بخطّة القضاء في عنفوان الشباب، وقاد في اليد ما يعلمه الله من الأمور الصعاب، وكثُرت عليّ نوازل الخصوم، وتوالت لديّ شكيّات المظلوم..» [2]، فكانت تعرض عليه الأسئلة يوميا، فيقضي فيها باجتهاده، أو يسأل عنها غيره من العلماء، وله في ذلك منهجية واضحة المعالم تتمثل في ما يلي:

- أنه كان إذا نقل السؤال ينقله بصيغة «سُئِل» المبني للمجهول، مثل: سئل ابن مرزوق، ولما يكون هو السائل يقول: «سألت شيخنا..» ويسميه، وفي بعض الأحيان يبهمه[3].

(1) **الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى المازوني، تح: د. قندوز ماحي. 1 / 200.**

(2) **المرجع نفسه، 1 / 198.**

(3) **انظر على سبيل المثال لا الحصر: المرجع نفسه، 1 / 242 – 264.**

- أنه كان يوجّه السؤال الواحد لأكثر من فقيه، وقد يجد في الإجابة إشكالا فيراجعه من جديد، وهذا كثير في فتاويه، من ذلك: السؤال الذي وجهه الى الشيخين محمد بن العباس التلمساني والحفيد العقباني ثم راجع الأخير وأن الجواب لا يوافق ما سأل عنه فأجابه مرة أخرى[1].

- أنه كان يعتمد على أسلوب «الفنقلة»، وهو استعمال عبارة: «فإن قلتم قلنا»، ويكون هذا خاصة في المناقشات الفقهية والأصولية والمنطقية[2].

- أنه كان يستعمل بعض المسائل الافتراضية والـمُلَح والألغاز الفقهية، والغرض منها تنشيط القارئ واختبار ذكائه وملكته الفقهية، إضافة الى إثراء الاجتهاد[3].

- أنه كان يجمع في فتاويه مسائل المتأخرين من علماء تلمسان والجزائر وتونس، كما صرح بذلك في مقدمته: «واقتصرت في جميع ذلك على أجوبة المتأخرين من علماء تونس وبجاية والجزائر ومشايخنا التلمسانيين»، ولم يخالف هذا الشرط إلا في مواضع حيث نقل بعض أجوبة المتقدمين[4].

---

(1) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، 1 / 204- 214.

(2) انظر على سبيل المثال: المرجع نفسه، 1 / 380 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، 1 / 143.

(4) قال المحقق الدكتور قندوز ماحي: ويعني هنا بالمتقدمين من تقدمه بزمن بعيد، وإلا فقد نقل عن علماء مسائل لم يعاصر أصحابها كالشريف التلمساني.. انظر: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى المازوني، تح: د/ قندوز ماحي 1 / 140.

- أنه كان يورد بعض المناظرات العلمية والمناقشات الفقهية التي كانت تدور بين العلماء أو الطلبة منها: ذكره للمناظرة التي جرت بين أحمد القباب وسعيد العقباني في رجعة المُولي (الإيلاء)[1].

- أنه كان يلتزم منهج التوثيق التاريخي للفتاوى، فقد ذكر أن مناقشة ابن فرحون لابن عرفة حول مسألة الصلاة في السفينة منحنية رؤوس المصلين كانت بالمدينة المنورة سنة 792هجرية[2].

- أنه كان يوثق أحداثا عايشها أو وقائع عاينها بنفسه، ويحيل إلى المصدر بقوله: «رأيت» أو «ناظرت»..الخ[3]

2. منهجية الإمام يحيى المازوني في إيراد الأدلة الفقهية ومناقشتها:
وتتمثل - اختصارا- في ما يلي:

- التبويب الفقهي: وهو عبارة أبواب أو فصول تحوي كمّا قد يطول أو يقصر من الفتاوى يسردها المازوني لتدعيم المنحى الفقهي الذي يرتئيه[4].

- كثرة الاستدلال على الفرع الواحد، والتوسع في نقل الآراء[5].

---

(1) **المرجع نفسه، 1 / 141.**

(2) **المرجع نفسه، 2 / 542.**

(3) **الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى المازوني، تح: بركات اسماعيل. مذكر ماجستير في التاريخ الإسلامي بجامعة قسنطينة، الجزائر. 2009- 2010م. ص200.، وانظر: المصدر نفسه تح: قندوز ماحي 1 / 352.**

(4) **المرجع نفسه 1 / 144.**

(5) **انظر على سبيل المثال: مسألة حكم الكاغد الرومي. الدرر المكنونة، يحيى المازوني، تح: د/ قندوز ماحي 1 / 303 وما بعدها.**

- كثرة الاستشهاد بفتاوى علماء الجزائر ثم الاعتماد على غيرهم.

- جمع الفروع المختلفة تحت مقصد واحد، وهذا من أنواع تحصيل المقاصد الكلية، من ذلك ما جاء في «مسألة النسخ في كاغذ الروم» التي أطال فيها التفريع والاستدلال[1].

- تخريج الفروع على الأصول، فالإمام لم يكن ناقلا لفتاوى غيره فقط، بل كان في كثير من الأحيان هو السائل أو المجيب، ويناقش المسائل ويوجهها وينقح فيها الأقوال، ويستدل على الآراء بالنصوص[2].

رابعا: من الناحية الأصولية:

استعمل الإمام يحيى المازوني كمّاً لا يستهان به من القواعد الأصولية في نوازله، والتي جاءت في معرض الاستدلال أو مضمّنة في فتاوى غيره من العلماء، وهذا إن دل فإنما يدل على تمكنه من آلة الاجتهاد التي تعتمدا أساسا على استثمار القواعد الأصولية في تنزيل الأدلة الشرعية على مستجدات الواقع وحيثياته، مستعينا في ذلك بالأدلة التشريعية الفرعية كالاستحسان والاستصحاب ومراعاة الخلاف والعرف وما جرى عليه العمل[3].

ومن تلك القواعد التي جاءت في كتابه الدرر:

---

(1) **انظر: المرجع نفسه 1 / 145- 316- 348.**

(2) **المرجع نفسه 1 / 144.**

(3) **منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، دراسة تأصيلية تطبيقية، د. مسفر بن علي القحطاني. دار الأندلس الخضراء بجدة. ط1. 1424هـ- 2003م. ص408 وما بعدها**

- قاعـدة: «مـا لا يتم الواجـب إلا به فهو واجـب»، وقد أطال الإمـام في بيانهـا عند تطرقه لسـؤال فقهـي يتعلق بوجـوب قراءة الفاتحة في الصلاة سرا أو جهرا..[1]

- قاعدة: «كون الشيء الواحد واجبا وحراما من جهتين»، وقد ضرب لذلك مثالا في مسـألة الوضوء بإنـاء نجس اختلط بطاهر، وخلـص الى صحـة هـذا الوضـوء، وقـال: هـو اختيـار المحققين والجمهور من الأصوليين[2].

- قواعـد العمـوم والخصـوص: وذكر منها: تخصيـص العموم بخـبر الواحـد، وموافقـة الخـاص لحكم العـام، والعمـوم المطلق وعمـوم الشـمول، والنكرة في سـياق الـشرط تعـم، وقاعدة ترك الاسـتفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال تنزل منزلة العموم في المقال..[3].

– قواعد القياس والتعليل والمصالح: وذكر منها: قياس الإخالة[4]، وقاعـدة كل حكم شرعي لا بد له من علة، وقاعدة العبرة في الأحكام بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، وقاعدة نوط الأحكام بالمصلحة وقاعدة الترجيح بين المفاسد..الخ[5]

---

(1) **انظـر: الـدرر المكنونة في نـوازل مازونة، لأبي زكريـا يحيى المازوني، تـح: د. قندوز ماحي 2 / 571.**

(2) **المرجع نفسه 1 / 273.**

(3) **انظر على سبيل المثال لا الحصر: المرجع نفسه 2 / 709– 731.**

(4) المرجع نفسه 2 / 535 وما بعدها.

(5) انظر على سبيل المثال لا الحصر: المرجع نفسه 1 / 242.

- **خامسا: من الناحية المنطقية:**

وظف الإمام يحيى المازوني في نوازله مختلف البراهين العقلية الحجج المنطقية في تقرير كثير من المسائل الفقهية والفتاوى، حيث ذكر ضروب القياس المنطقي، وأنواع القضايا الكلية والجزئية والسالبة والموجبة.. الخ.. ومن ذلك قاعدة: «رفع الجزئيات الى الكليات لرفع الخلاف»، وذلك لأن في الإجابة عن الكليات إجابة على ما يتفرع عنها من مسائل[1].

ومثال ذلك: مسألة سقوط النجاسة في الصلاة هل يقطع أو يتمادى؟ قيل تخرج هذه المسألة على مسألة: هل كل جزء من أجزاء الصلاة مستقل لذاته عن بقية الصلاة؟ أو كلها كالشيء الواحد؟[2]

(1) انظر على سبيل المثال قوله: «..والغرض الإشارة إلى جريان أنواع الاستدلال المنطقية في هذه المسألة». المرجع السابق 1 / 313.

(2) المرجع نفسه 1 / 236- 237.

إسهامات الشيوخ العقبانيون في إثراء نوازل «الدُّرَرُ المكنُونة في نوازل مازونة» للإمام أبي زكرياء يحي بن موسى المازوني التلمساني (ت 883هـ / 1478م) «قراءة إحصائية وصفية للفتاوى»

د. عمر بلبشير
قسم التاريخ جامعة معسكر

بالرغم من الطابع الفقهي للنازلة، فإنها تكتسي في ميدان الدراسات التاريخية بعدا هاما يتجلى في أنها تعكس من خلال السؤال والجواب أوضاعا تاريخية دقيقة من جهة، وتتميز ببراءتها من جهة ثانية، لأنه يفترض فيها أنها لا تصدر من سلطة رسمية، ولا تصطبغ بلون سياسي، فابتعاد المفتي في غالب الأحيان عن السلطة الحاكمة، يوفر مناخا من الحرية لفكره دون تدخل سافر من الجهات الرسمية[1]، مما يجعل النازلة نصا تاريخيا محايدا يفوق أحيانا قيمة النص التاريخي نفسه، ويمكن من إعادة البناء التاريخي بناءً منطقيا[2]، هذا فضلا عن

(1) العلي، صالح أحمد، التاريخ الاجتماعي للعرب، مجله آفاق عربية، العدد 2، أكتوبر 1977م: ص 68.

(2) بوتشيش إبراهيم القادري، أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السيّاسي، منشورات دار عكاظ، الرباط 1992م: ص 26.

أن معظـم النوازل المطروحـة اهتمت في الغالب الأعـم بعامـة الناس بمختلـف شرائحهـم، ونفذت إلى أعـماق الحياة اليوميـة للمجتمعات الإسـلاميـة، ومما يزيد في قيمتها أن الفقـه الإسلامي عموما واكب في تطوره كافة المسـتجدات وانشـغل بكل قضيـة تطفو على سـطح الحياة الإسلامية [1].

وعـلى الرغم مـن العيوب التي تؤاخـذ عليها «النـوازل»، كونها لا تعتمـد التسلسـل الزمنـي، وأن جلهـا لا يخضع لمنطـق زمني ملموس مـن أول قراءة، بحيث أنها لا تقصد أحداثـا محدودة في الزمن بل تريد إبراز حالات تتعمد عدم ربطها بزمن أو شـخص بعينه، إلا أنها تتوفر على جوانب تراكمت حولها مادة مهمة، عكست أوضاعاً تاريخية، قلما أولتها الدراسات ما تستحقه من اهتمام[2].

ويـأتي في طليعـة هـذا النوع مـن المصنفـات أهميـةً، كتاب «الـدُّرَرُ المكنُونـة في نـوازل مازونة» المعـروف اختصاراً بنـوازل مازونة للإمام أبي زكرياء يحي بن موسـى المازوني التلمساني(ت 883هـ/ 1478م)، الذي سنقتصر على نصوصه في تقديم هذه القراءة الإحصائية الوصفية لإسهامات الشيوخ العقبانيون.

إن دراسـة كتاب «**الدُّرَرُ**» كتراثٍ فقهيٍّ من شأنه أن يفتح أمامنا آفاقاً رحبة، ليس فقط من الناحيـة المعرفيـة وما يحويـه هذا الكتاب التراثي

(1) **بن حمزة محمد، «حكم المفتريات في ضوء الفقه الإسـلامي» مجلة الهدى، العدد 24، السنة 1991م: ص28.**

(2) **بنمـيرة عمـر، النـوازل والمجتمع: مسـاهمة في دراسـة تاريخ بادية المغرب الوسـيط (9-8 هـ/ 15-14)، منشـورات كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية، جامعـة محمـد الخامس، الرباط، 2012م: ص 21.**

من مادة غنية في هذا المجال، بل -أيضا- بما قد تكشفه لنا دراسة هذا المصنَّفَ الفقهيَّ من رؤيةٍ واضحةٍ عن مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط (الجزائر).

سيما وأن هذا المصنَّفَ الفقهيَّ قد ضمَّ بين دِفتيه نصوصا فقهيةٌ أصيلةٌ ضاعت ضمن ما ضاع من كتب التراث في القرون التالية، ولا تخفى على الباحث اليوم الأهمية الكبيرة لهذه الموسوعة الفقهية التاريخية، التي أثارت إعجاب واهتمام القدماء والمحدثين، فـ«**الدُّرَرُ**» ليس كتاب أقضية ونوازل فقهية فقط، بل هو أيضا صورة هامة للأنساق الاجتماعية في نظامها ومراجعاتها، في منطقها وتساؤلاتها، في ثباتها وحركتها.

ويبدو من خلال قراءتنا لهذا الكتاب أن عنوانه غير دقيق، لأن نوازله تتصل بمجال أوسع هو المغرب الأوسط، وأجاب عنها فقهاء من تلمسان، ومليانة، وبجاية، وتونس، وفاس، كما صرح بذلك في مقدمته: «وقد كان لمولاي الوالد في مدّة قضائه، ما اتفق لي من الالتجاء إلى كتب الأسئلة للأئمة المعاصرين له، حتى اجتمع له من أجوبتهم جملة وافرة...فضممت ما كنت جمعت وما جمع الوالد، وما وجدنه بيد بعض الخصوم، ويد بعض القضاة، وكتبا من أجوبة المتأخرين المتضمنة مسائل العبادات والعادات...، واقتصرت في جميع ذلك على أجوبة المتأخرين من علماء تونس وبجاية والجزائر ومشائخنا التلمسانيين»[1]، وفي مواطن عديدة نقل كذلك عن علماء مسائل لم يعاصر أصحابها ومفتيها، كالشريف التلمساني، وسعيد العقباني وابن مرزوق.....إلخ.

(1) **الدرر المكنونة، من مقدمة المؤلف.**

ولهذا المجموع أهمية كبرى بالنسبة لتاريخ المغرب الأوسط، حيث تثير نصوصه النوازلية عدة قضايا ذات قيمة بالغة الأهمية، والتي ترجع في عمومها- زمنياً إلى النصف الثاني من القرن الثامن والنصف الأول من القرن التاسع الهجري، تعكس نوازل «مازونة» بشكل دقيق أوضاع المغرب الأوسط في ظروف ضعف فيها تأثير السلطة الزيانية، وصارت فيها البوادي عرضة لتأثيرات أشياخ القبائل المتغلبين وأشياخ المتصوفة، وهو ما ادخل البلاد في دوامة من العنف وانعدام الأمن والاستقرار.

لقد ارتبطت كثير من هذه الفتاوى والنوازل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية الفكرية، والتي تعكس في مجملها تجربة الفقه الإسلامي (المالكي) ببلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وقد بذل «المازوني» مجهودا مضنيا في جمع مادة كتابه.

وفي هذا الإطار أجمعت الدراسات والأبحاث على أهمية المصادر النوازلية كمادة مصدرية إخبارية في التعرف على أحوال المجتمع بما فيها الأسرة، مع التنبيه إلى صعوبة التعامل مع هذا النوع من المصادر، مستدركةً إغفال الباحثين الأدوات الضرورية اللازمة في قراءة النازلة وتوظيفها.

«لا أعتقد أن بحثا تاريخيا أكاديميا يتجاوز النص النوازلي يكون بحثا كاملا»

- **أولاً: الهدف من الدراسة:**

ما نسعى إلى معالجته في هذه الدراسة في اتصالها بموضوع «الدرر المكنونة» ذو بعدين:

1. تحديد حجم مساهة الشيوخ العقبانيون في إثراء نوازل «الدرر المكنونة» (كماً ونوعاً).

2. تقديم قراءة إحصائية وصفية لفتاوى الشيوخ العقبانيون في نوازل «الدرر المكنونة».

3. لدي في هذه الورقة عدد من التساؤلات:

4. هل اقترن تسمية كتاب «الدرر» بمدينة مازونة عكست نوازله الطابع المحلي لهذه المدينة؟ أم أن مادتها كانت أشمل في معطياتها ومجالها؟

5. هل لقي هذا الكتاب عناية واهتمام من الباحثين والمؤرخين؟

6. القيمة التوثيقية للنص النوازلي من خلال كتاب «الدرر».

7. طريقة توظيف النص النوازلي.

1. حجم ونوعية المساهمة التي قدمها الشيوخ العقبانيون في إثراء هذه المدونة.

2. **ثانياً: اهتمام الباحثين بنوازل مازونة:**

لقيت نوازل مازونة عناية معتبرة من الباحثين والمهتمين على اختلاف مستوياتهم غير أنها لم ترقى إلى حد الاكتمال أو الإشباع نذكر منها:

- ما قام به د. حساني مختارفي تحقيقه لكتاب «الدرر» في طبعتين:

الأولى: في ثلاث أجزاء، برعاية مخبر المخطوطات، جامعة الجزائر 2004م.

الثانية: في خمسة أجزاء، طبعة دار الكتاب العربي 2009م.

- رسائل جامعية اعتماداً على كتاب «الدرر»:

	الباحث	موضوع البحث		درجة الشهادة	التخصص	السنة
01	نور الدين غرداوي	جوانب من الحياة الاقتصادية والفكرية بالمغرب الإسلامي في القرنين الثامن والتاسع هجريين 14-15م من خلال كتاب "الدرر المكنونة"	الدكتور عبد العزيز الأعرج	مذكرة لنيل درجة الماجستير	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر قسم التاريخ التاريخ الإسلامي الوسط	2006م
02	علي شعوة	الحياة الاجتماعية من خلال كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكريا يحي بن موسى المغيلي المازوني (ت883ه	حساني مختار	مذكرة لنيل درجة الماجستير	كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ جامعة الجزائر، التاريخ الإسلامي الوسط	2009م

		م. الفتاوى
	- **الشيوخ العقبانيون يتصدرهم:** العقباني نسبة إلى قرية من قرى الأندلس تسمى **عُقبان** كما جاء في "البستان": ص199./ تُجِيبي النسب من عرب كنانة.	
1-	الشيخ العلامة الإمام أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد التُّجِيبي العقباني التلمساني (720-811ه/ 1360-1408م) قاضي الجماعة (له في ولاية الفتيا ما يزيد عن أربعين (40) سنة.	31 فتوى
2-	قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني التُّجِيبي، أبو القاسم، ويكنى بأبي الفضل **شيخ الإسلام قاض الجماعة** (ت854ه/ 1450م).	189 فتوى
3-	وولده إبراهيم العقباني الفقيه إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني أبو سالم (ت 880ه/ 1475م). **(قاضي الجماعة، شيخ الإسلام)**	20 فتوى
4-	وحفيده محمد العقباني الحفيد العلامة محمد بن أحمد بن قاسم العقباني، (ت880ه/ 1475م). قاضي الجماعة المحتسب صاحب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر"	43 فتوى
	مجموع الفتاوى	283 فتوى

الشيوخ العقبانيون في نص «المعيار» للونشريسي:

	النوازلي: - ينقل الونشريسي النوازل بذكر نفس الصفة واللقب العلمية الذي يلقبهم به المازوني.	عدد المرات التي ورد فيها اسمه	عدد الفتاوى
01	- أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني التُّجِيبي (720-811ه)	35	23 فتوى
02	أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني التُّجِيبي، (ت854هـ/ 1450م).	86	62 فتوى
03	إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباني أبو سالم (ت 880هـ/ 1475م).	13	10 فتوى
04	محمد بن أحمد بن قاسم العقباني العقباني الحفيد، (ت880هـ/ 1475م).	07	06 فتوى
	المجموع	141	101 فتوى

1- قراءة إحصائية وصفية لفتاوى الشيوخ العقبانيون في الدرر

أولاً: الشيخ العلامة الإمام أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد التُّجِيبي العقباني التلمساني (811-720هـ/ 1408-1360م)

	الباب	الجزء	ع/ النوازل	م. النوازل	الصفحة	ملاحظة
الجزء الأول						
01	مسائل الطهارة.	01			/	
02	مسائل الصلاة		0		/	
03	مسائل الجنائز		0		/	
04	مسائل الزكاة		0		/	
05	مسائل الصيام		0		/	

06	مسائل الاعتكاف		0		/	
07	مسائل والذبائح		0			
08	مسائل الضحايا والعقيقة		0		/	
09	مسائل الجهاد.		0		/	
الجزء الثاني						
10	مسائل الأيمان والنذور.	02	0		/	
11	مسائل من حلف بالحرام		0		/	
12	مسائل النكاح.		06		112، 115، 122، 128، 162، 212.	(128 جاء اسمه هنا عرضاً في سياق الجواب عن المسألة) (212: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الإمام الحافظ أبو عبد الله بن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه).

13	مسائل الطلاق (الخلع)		03		238، 260، 266،	(260: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه أبو الفضل العقباني عن النازلة التي رفعت إليه)
14	مسائل النفقات		06		386، 414-415، 428، 429، 450،	(414-415: مراجعة ومناظرة بين الإمامين العالمين في مسألة من الإيلاء وقعت بين الفقيهين) وردت في **المعيار**: ج5/ ص326.
الجزء الثالث						
15	مسائل المعارضات والبيوع		03		11، 66، 98	(11: مناظرة بين القباب وسعيد العقباني، حول تجار البَزّ، من مدينة سلا) وردت في **المعيار**: ج5/ ص297.
16	نوازل الصرف		0		/	
17	مسائل العيوب	03	0		/	
18	مسائل السلم		01		156،	
19	مسائل الضرر والدعاوى		0		/	
20	مسائل الرهن		0		/	
21	مسائل الصلح		01		/	

22	مسائل الديان	0			
23	مسائل الاستحقاق	0	/		
24	مسائل العوارى والودائع	01	333،		
25	مسائل الشفعة	01	351		(سئل إمام المغرب سيدى العقبانى)
26	مسائل الودائع والحمالة	0	/		
27	مسائل الإقرار	0	/		
28	مسائل الوكالات	0	/		
29	مسائل الجعلة والإجارة	0	/		
	مسائل الجزء الرابع				
30	مسائل المساقاة والمغارسة	0	/		
31	مسائل القسمة والشركة	0	/		
32	مسائل الحجر	0	/		

33	مسائل الغصب والتعدي		0		/	
34	مسائل القرض	04	0		/	
35	مسائل الصدقات والهبات		02		156،169.	
36	مسائل اللقطة		0		/	
37	مسائل الشهادة والقضاء		0		/	
38	مسائل الحبوس		04		242، 261، 304-305	(261، سئل إمام المغرب سيدي العقباني) - (304-305: جاءت ضمن: فتاوى فقهاء تلمسان في ثبوت الشرف من قبل الأم) أدرجها المازوني في أخر باب مسائل الحبوس.
39	مسائل الجرح والتعدي		0		/	
40	مسائل الجنايات		02		352، 373.	
41	مسائل الوصايا		0		/	
مسائل الجزء الخامس						
42	كتاب الجامع	05	01		152.	أجاب عن سؤال رفعه طلبة مازونة إلى كل من الفقهاء: سعيد العقباني، وابن مرزوق، وعيسى الغبريني.
مجموع النوازل						31 فتوى

ثانياً: فتاوى أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني (845هـ/ 1450م)						
	الباب	الجزء	ع/ النوازل	م. النوازل	الصفحة	ملاحظة
الجزء الأول						
01	مسائل الطهارة.	01	01	14	70	
02	مسائل الصلاة		07		203،221،251،234، 252، 274، 289،	(221، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه **عيسى الغبريني** عن النازلة التي رفعت إليه)
						274، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه **الحافظ ابن مرزوق** عن النازلة التي رفعت إليه)
03	مسائل الجنائز		0			
04	مسائل الزكاة		0			
05	مسائل الصيام		01		346،	
06	مسائل الاعتكاف		0			

07	مسائل والذبائح	0		
08	مسائل الضحايا والعقيقة	03	367، 368، 369.	368: يستدل في إجابته بالقرافي، وابن رشد، وبرأي الحنفية والشافعية.
09	مسائل الجهاد.	02	386،408،	يهود البادية والجزية.
الجزء الثاني				
10	مسائل الأيمان والنذور.	08	13، 14، 16، 19، 20، 23، 28، 29(مسألتان)،	(19، 28، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه إبراهيم التغرى عن النازلة التي رفعت إليه)
11	مسائل من حلف بالحرام	01	37	
12	مسائل النكاح.	02 20	56	(102، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب أبو العباس بن باديس فقيه بجاية عن النازلة التي رفعت إليه)
			100، 102، 105، 110، 114، 126، 130، 135، 136، 144، 145، 146، 149، 175، 181، 182، 193، 195، 197	(193، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه العبدوسي، عن النازلة التي رفعت إليه)

13	مسائل الطلاق (الخلع)		18	233، 234، 250، 253، 256، 260، 263، 284، 286، 294، 299، 301، 305، 309، 316، 321، 379، 380.	(284، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه محمد بن مرزوقعن النازلة التي رفعت إليه)	
14	مسائل النفقات		05	381، 385، 389 (مسألتان)، 397، 428 (مسألتان).	(309، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه العبدوسي عن النازلة التي رفعت إليه)	
15	مسائل العدد		04	429، 433، 445، 452	(379، أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب فقه بجاية على بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي عن النازلة التي رفعت إليه)	
الجزء الثالث						
	مسائل المعارضات والبيوع	14		50، 57، 62، 66، 69، 73، 75، 81، 85(مسألتان)، 89، 95، 96، 100، 107	(445 أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب فقه بجاية على بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي عن النازلة التي رفعت إليه)	

16	نوازل الصرف	00			
17	مسائل العيوب	03	115		
18	مسائل السلم	01	145، 150، 153،		
19	مسائل الضرر والدعاوى	05	155،		
20	مسائل الرهن	00	263، 265، 271، 276، 282،		
21	مسائل الصلح	01			
22	مسائل الديان	03	298		
23	مسائل الاستحقاق	07	300، 304، 307		
			309، 310، 316		
			316(سؤال)، 317، 327		
			328		
24	مسائل العوارى والودائع	05	332، 334، 337، 340، 345،		

51

03

(316 أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الإمام الحافظ محمد بن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه)

(328: قال المؤلف: سألني شيخنا أبو الفضل العقباني أن أمضي إلى الإمام الحافظ سيدي محمد بن مرزوق أسأله عن لسانه هل رأى نصا فيمن أثبت مثلا أن الفرس الذي بيد زيد ماله وملكه....

16	نوازل الصرف	00		115	
17	مسائل العيوب	03		145، 150، 153،	
18	مسائل السلم	01		155،	
19	مسائل الضرر والدعاوى	05	03	263، 265، 271، 276، 282،	
20	مسائل الرهن	00			
21	مسائل الصلح	01		298	
22	مسائل الديان	03	51	300، 304، 307	
23	مسائل الاستحقاق	07		309، 310، 316، 316(سؤال)، 317، 327، 328	(316 أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الإمام الحافظ محمد بن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه)
24	مسائل العوارى والودائع	05		332، 334، 337، 340، 345،	(328: قال المؤلف: سألني شيخنا أبو الفضل العقباني أن أمضي إلى الإمام الحافظ سيدي محمد بن مرزوق أسأله عن لسانه هل رأى نصا فيمن أثبت مثلا أن الفرس الذي يزيد ماله وملكه....

25	مسائل الشفعة	02			
26	مسائل الودائع والحماية	01	.359		
27	مسائل الإقرار	04	.375،366،365،363		
28	مسائل الوكالات	02	.380،377		
29	مسائل الجعلة والإجارة	03	389.،386،381: (مسائل الجعل والإجارة) تكرار النازلة لما ورد في (مسائل العيوب) 145.		
	مسائل الجزء الرابع				
30	مسائل المساقاة والمغارسة	07	14، 18، 20، 25، 28، 31، 55،	62	
31	مسائل القسمة والشركة	03	57، 59، 67،		
32	مسائل الحجر	03	73، 77، 84،		
33	مسائل الغصب والتعدي	04	103، 111، 123، 129،	04	
34	مسائل القرض	02	141، 143،		
35	مسائل الصدقات والهبات	05	145، 147، 149، 153، 157.		
36	مسائل اللقطة	00	0		

37	مسائل الشهادة والقضاء		10	177، 178، 180، 186، 187، 192، 200، 209، 212(مسألتان)، 220،	(254 أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه منصور بن علي بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي عن النازلة التي رفعت إليه)
38	مسائل الحبوس		09	254، 258، 260، 262، 263، 264، 277، 277، 307.	(307: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه أبو عبد الله الشريف عن النازلة التي رفعت إليه)
39	مسائل الجرح والتعدي		02	331، 334.	(331: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه قاضي قسنطينة أبو عبد الله سيدي محمد الزلديوي عن النازلة التي رفعت إليه)
40	مسائل الجنايات		16	338(مسألتان)، 340، 346، 348-351، 355(مسألتان)، 357، 363، 371، 377، 381، 385(سؤال)، 385، 386، 389، 391،	(385: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الحافظ ابن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه)
41	مسائل الوصايا		01	521	

مسائل الجزء الخامس					
42	كتاب الجامع	05	06	06	68، 73، 168، 235، 239، 285.	أغلب المسائل التى أجاب عنها فى كتاب الجامع تخص طلبة العلم
مجموع الفتاوى					189

- الصفة العلمية

الصفة العلمية: أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني(ت845هـ/ 1450م)		
الرقم	الصفة العلمية التى قدمها المازونى	الجزء / الصفحة
01	سئل شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقبانى	1/ 70
02	سئل: شيخنا وسيدنا أبا الفضل العقبانى	1/ 203
03	سألت شيخنا أبا الفضل العقبانى، سألته أيضا	2/ 149-150
04	سئل: شيخنا وسيدنا	4/ 2
05	أجاب شيخنا وسيدنا	1/ 221
06	وأجاب سيدى قاسم العقبانى	2/ 19
07	وأجاب شيخنا ومولانا أبو الفضل العقبانى	2/ 102
08	سئل: شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقبانى	2/ 193
09	وسألته بما نصه سيدى ومولاى وشيخى سيدى قاسم العقبانى متع الله المسلمين ببقائه	2/ 305
10	سئل سيدى الإمام الحافظ ابن مرزوق	2/ 381

11	سئل: شيخنا وسيدنا أبا الفضل العقباني	3/ 50
12	سئل: شيخنا وسيدنا أبا الفضل العقباني	3/ 57
13	سئل: شيخنا وسيدنا أبا الفضل العقباني (كثيرا)	3/ 62
14	سألت: شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقباني	3/ 73
15	شيخنا شيخ الإسلام عالم الأعلام العارف بالقواعد والمباني أبو الفضل العقباني	

- ملاحظات حول طريقة الإجابة:

1 - إجاباته دائما مقرونة بإجابات ابن مرزوق. (غالبا ما كان المازوني يلحق إجابة الحافظ ابن مرزوق باجابة أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني)

2 - تميزت إجاباته بالاختصار وعدم الإطالة.

3 - عدم ذكر مصادر فتواه إلا ناذرا.

- صيغة الأسئلة التي رفعت:

- صيغة الأسئلة التي رفعت:

	صيغة السؤال "أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني، التلمساني"	ج	ص
01	وسئل سيدى قاسم العقبانى (فقيل له إن بعض طلبتكم نقل عنكم)	1	251
02	سئل شيخنا أبو الفضل سيدى قاسم العقبانى رحمه الله عن مسألة وهى أن ابن رشد سئل	2	397
03	سئل: شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقبانى عن قول أهل العلم فى الأَمَةُ....(مسائل الجعل والإجارة)	3	145
04	سئل: شيخنا وسيدنا أبو الفضل العقبانى عن قول أهل العلم فى الأَمَةُ....(مسائل العيوب)	3	33
05	سئل شيخنا وسيدنا سيدي قاسم العقباني عن قاضي قرية قدم رجلا من طلبتها للإمامة بأحد مساجدها..... (نظرا لتقدم شيخه في السن)		

مصادره في الفتوى		
عنوان المصدر	المؤلف	ج/ ص: في الدرر
النوادر والزيادات	لابن أبي زيد القيرواني (ت386ه)	1/ 252- 3/ 50- 3/ 329- 4/ 190
المدونة	لسحنون بن سعد التنوخي (ت240ه)	1/ 289- 2/ 250- 2/ 397- 4/ 347
مختصر ابن الحاجب الفرعي	أبو عمرو ابن الحاجب (646هـ/ 1248م)	2/ 127-3/ 283

مشهور المذهب	/	(تكررت كثيرا)
الفتاوى	محمد ابن عتاب القرطبي (430ه)	3/ 283
المختصر	ابن عبد الحكم (ت268ه)	4/ 190
الإعلام بنوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى.	ابن سهل أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي القرطبي (ت486هـ)	4/ 189-190
مسائل ابن زرب	ابن زرب أبي بكر محمد بن بقي القرطبي (ت381هـ)	4/ 190
	ابن العطار	4/ 190
كتاب "المستخرجة أو العتبية".	لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي (ت 254هـ/ 868م)	4/ 255
الكافي في فقه أهل المدينة المالكي	الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَمَرِيّ الأندلسي القرطبي المالكي (368هـ - 463هـ)	
فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي	الشيخ أبي الحسن اللخمي (ت478هـ)	4/ 391

3- قراءة إحصائية وصفية لفتاوى الشيوخ العقبانيون في الدرر :

ثالثاً: فتاوى الفقيه إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني أبو سالم (808-880 هـ) (ورد في كتاب الدرر باسم أبو سالم)					
	الباب	الجزء	ع/ النوازل	م. النوازل	الصفحة	ملاحظة
الجزء الأول						
01	مسائل الطهارة.	01	01	01	216.	
02	مسائل الصلاة		0		0	
03	مسائل الجنائز		0		0	
04	مسائل الزكاة		0		0	
05	مسائل الصيام		01		0	
06	مسائل الاعتكاف		0		0	
07	مسائل والذبائح		0		0	
08	مسائل الضحايا والعقيقة		0		0	
09	مسائل الجهاد.		0		0	

الجزء الثاني						
10	مسائل الأيمان والنذور.		0		0	
11	مسائل من حلف بالحرام		0		0	
12	مسائل النكاح.	02	06	09	82، 129، 131، 165، 167، 215،	(129: أدرج المازونى جوابه على المسألة فى سياق جواب الفقيه محمد بن العباس التلمسانى عن النازلة التى رفعت إليه)
13	مسائل الطلاق (الخلع)		03		264، 303، 374،	(303: أدرج المازونى جوابه على المسألة فى سياق جواب الفقيه محمد بن العباس التلمسانى عن النازلة التى رفعت إليه)
14	مسائل النفقات		0		0	
الجزء الثالث						
15	مسائل المعارضات والبيوع		01		92	
16	نوازل الصرف		0		/	

17	مسائل العيوب	0			
18	مسائل السلم	02	03		
19	مسائل الضرر والدعاوى	0	01		
20	مسائل الرهن	0			
21	مسائل الصلح	0			
22	مسائل المديان	0			
23	مسائل الاستحقاق	0			
24	مسائل العوارى والودائع	0			
25	مسائل الشفعة	0			
26	مسائل الودائع والحماية	0			
27	مسائل الإقرار	0			
28	مسائل الوكالات	0			

/		
296،282	(282:أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه محمد بن العباس التمسماني عن النازلة التي رفعت إليه)	
	(296:أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الحافظ محمد بن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه)	
/		
/		
/		
/		
/		
/		
/		
/		

29	مسائل الجعلة والإجارة		0		/	
	مسائل الجزء الرابع					
30	مسائل المساقاة والمغارسة		0		/	
31	مسائل القسمة والشركة		0		/	
32	مسائل الحجر		0		/	
33	مسائل الغصب والتعدي		0		/	
34	مسائل القرض		0		/	
35	مسائل الصدقات والهبات		0		/	
		04		09		
36	مسائل اللقطة		0		/	
37	مسائل الشهادة والقضاء		0		/	
38	مسائل الحبوس		0		/	
39	مسائل الجرح والتعدي		0		/	
40	مسائل الجنايات		09		343، 348، 349، 350، 351، 352، 357، 378، 387.	(348: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه محمد بن العباس التلمساني عن النازلة التي رفعت إليه)
41	مسائل الوصايا		00		/	

مسائل الجزء الخامس						
42	كتاب الجامع	05	00		لم ترد له أي نازلة	
مجموع المسائل						20

- الصفة العلمية

الصفة العلمية:		
01	سئل شيخنا القاضي أبو سالم العقباني	1/ 216
02	سئل قاضي الجماعة سيدي إبراهيم العقباني (كثير الورود)	

- **ملاحظات أساسية:**

1 – تميزت إجاباته بالإطالة والتوسع في الاستدلال.

2 – كثيرا ما يشير إلى مصادر فتواه

- مصادره في الفتوى:

مصادره في الفتوى		
عنوان المصدر	**المؤلف**	**ج/ ص**
المدونة	لسحنون بن سعد التنوخي (ت240ه)	1/ 83، 3/ 93
المعونة على مذهب عالم المدينة	للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت422هـ)	
التقييد على تهذيب المدونة للبراذعي	لأبي الحسن علي بن بن محمد الزرويلي الصغير المتوفى سنة (719ه)	1/ 84
"ديوان الوثائق "	لأحمد بن سعيد أبو عمر، المعروف بابن الهندي الهمداني القرطبي (320 – 399 ه)	2/ 170

المنتقى في شرح الموطأ	للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الاندلسي المالكي (ت 474 هـ).	171/2
كتاب المستخرجة أو العتبية.	لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي (ت 254هـ/ 868م)	93/3
النَّوادر والزِّيادات على ما في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ	لابن أبي زيد القيرواني، المالكي (386هـ/ 996م)	93/3
كتاب "النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام"	لأبي الحسن علي بن عبد الله المنّيطي (ت570هـ)	297/3

4- قراءة إحصائية وصفية لفتاوى الشيوخ العقبانيون في الدرر

رابعاً: فتاوى محمد العقباني الحفيد العلامة محمد بن أحمد بن قاسم العقباني، (ت880هـ/ 1475م) (ورد أيضاً باسم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني الحفيد أو أبو عبد الله العقباني الحفيد أو الحفيد الحاج العقباني(871ه/ 1467م) قاضي الجماعة صاحب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر"

	الباب	الجزء	ع/ النوازل	م. النوازل	الصفحة	ملاحظة
الجزء الأول						
01	مسائل الطهارة.	01		01	/	
02	مسائل الصلاة		0		/	
03	مسائل الجنائز		0		/	
04	مسائل الزكاة		0		/	
05	مسائل الصيام		0		/	
06	مسائل الاعتكاف		0		/	
07	مسائل والذبائح		01		351	

08	مسائل الضحايا والعقيقة	0				
09	مسائل الجهاد.	0				
الجزء الثاني						
10	مسائل الأيمان والنذور.	0				
11	مسائل من حلف بالحرام	01	11	17	02	(40: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الحافظ محمد بن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه)
12	مسائل النكاح.					(85، 94، 127، 132، 133، 152، 171، 183، 194، 216، 223؛ 85: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب القاضي إبراهيم العقباني عن النازلة التي رفعت إليه)
						(132: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الإمام الحافظ بن مرزوق عن النازلة التي رفعت إليه)
						(133: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه محمد بن العباس التلمساني عن النازلة التي رفعت إليه)

13	مسائل الطلاق (الخلع)		04		268، 282، 286، 346،	(286: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه أبو الفضل العقباني عن النازلة التي رفعت إليه)
						(346: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه محمد بن مرزوق عن قول بن الحاجب حول مسألة خلع المريضة)
14	مسائل النفقات		01		387	
الجزء الثالث						
15	مسائل المعارضات والبيوع	03	03		88، 91، 93	(91: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب الفقيه محمد العقباني عن النازلة التي رفعت إليه)
						(93: أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب قاضي الجماعة إبراهيم العقباني عن النازلة التي رفعت إليه)

16	نوازل الصرف	0	09	/	
17	مسائل العيوب	0		/	
18	مسائل السلم	0		/	
19	مسائل الضرر والدعاوي	0		/	
20	مسائل الرهن	0		/	
21	مسائل الصلح	01		292	
22	مسائل الديان	01		300	
23	مسائل الاستحقاق	0		/	
24	مسائل العواري والودائع	0		/	
25	مسائل الشفعة	01		345	
26	مسائل الودائع والجناية	01		352	
27	مسائل الإقرار	02		373،366	
28	مسائل الوكالات	0		/	
29	مسائل الجعالة والإجارة	0		/	

	مسائل الجزء الرابع				
30	مسائل المساقاة والمغارسة	01		8	
31	مسائل القسمة والشركة	0		/	
32	مسائل الحجر	01		80	
33	مسائل الغصب والتعدي	01		99	
34	مسائل القرض	0	04	/	12
35	مسائل الصدقات والهبات	01		150	
36	مسائل اللقطة	0		/	
37	مسائل الشهادة والقضاء	01		183	
38	مسائل الحبوس	01		226	
39	مسائل الجرح والتعدي	0		/	
40	مسائل الجنايات	06		344-345،379 (سؤال)، 380 389،390.	أدرج المازوني جوابه على المسألة في سياق جواب فقه بجاية على بن عثمان المنجلاتي الزواوي البجائي (390:

						عن النازلة التي رفعت إليه)
41	مسائل الوصايا		00		/	
مسائل الجزء الخامس						
42	كتاب الجامع	05	04	04	44، 52، 86، 286.	
مجموع المسائل						43

- **النتائج وآفاق البحث**: (من خلال العينة المدروسة لفتاوى الشيوخ العقبانيين)

~~أولا~~: يعد «الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة» مرجعا لا غنى عنه إن أردنا أن نقف على الخصائص الفقهية للمذهب المالكي في المغرب الأوسط.

~~ثانياً~~: كما يعد مصدرا غنياً بالمعطيات التاريخية يمكننا من خلاله أن نستشف مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط (الجزائر)

ثالثاً: يمكننا أن نلامس جانباً من منهج المازوني في في طرح الأسئلة ومناقشتها: (من خلال العينة المدروسة)

1- مثل السؤال الذي وجَّهه إلى الشيخين محمد بن العباس التلمساني والحفيد العقباني، ثم راجع الأخير (أي الحفيد العقباني) وأن الجواب لا يوافق ما سَأل عنه، فأجابه مرّة أخرى.

2- ومنه كذلك سؤال وجّهه إلى الشيخ أبي الفضل العقباني، قال: «وسألته وقلت له: ياسيدي كنت سألتك عن رجل حلف لغريمه ليقضينّ حقّه لأجل كذا، فغاب ربّ الدّين عند الأجل، ثم قال: «فأجبتموني...أشكل عليّ تفصيل ما أجبتموني فعساكم تبينون لي ذلك، فأجابني...».

رابعاً: كما يلاحظ على طريقة عمل المازوني من خلال هذه العينة:

1- تلخيص النقول من الفتاوى.

2- تحريه الدقة في التوثيق.

خامساً: احتفظ لنا المازوني بالعديد من المناقشات الفقهية والمناظرة العلمية من ذلك: (من خلال هذه العينة)

1- فقد أورد مناظرة جرت بين أحمد القباب وسعيد العقباني في (مسائل الإيلاء واللعان: 2 / 414- 415).

2- ومناقشة ثانية بين القباب وسعيد العقباني، حول تجار البَزّ، من مدينة سلا[1].

3- لقد أسهم الشيوخ العقبانيون بقسط وافر في تنشيط الحركة الفكرية والعلمية عبر مزاولتهم الإفتاء والتدريس وعبر مجالسهم الفقهية.

4- كما اتضح دورهم في معالجة مختلف القضايا التي كانت تطرح عليهم من قبل مختلف شرائح المجتمع.

تميزت أغلب نوازل الشيوخ العقبانيون بالواقعية لها ارتباط بقضايا الناس وأحوالهم.

5- إذا ما تبين لنا فضل هذه الأسرة (العقبانية) وحجم إسهاماتها، فالفضل هنا يعود لصاحب «نوازل مازونة»

هذه إذن باختصار الملامح الخاصة بهذه الدراسة، والملاحظات الأساسية التي تمكنا من حصرها.

---

(1) **لقد جمع «ابن قنفذ القسنطيني» (ت810هـ/ 1408م) هذه المحاورة في كتاب سماه «لب اللباب في مناظرة العقباني والقباب» لم يرد اسمه في لائحة مؤلفات ابن قنفذ التي ذيل بها كتابه: «شرف الطالب في أسمى المطالب» بل ينسب هذا الكتاب «لسعيد العقباني نفسه ويسميه «لب اللباب في مناظرة القباب» قال التنبكتي في ترجمته للقباب» وكانت بينه وبين الإمام سعيد العقباني مناظرة بل مناظرات ومراجعات في مسائل جمعها العقباني وسماها «لباب اللباب في مناظرة القبّاب» انظر نيل الابتهاج: ج1 / ص102.**

- قائمة المصادر والدراسات:

1. التنبكتي، أحمد بابا كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2000م.

2. نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، تحقيق عليّ عمر، ط1- منشورات مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 1423هـ/ 2004م.

3. السخاوي شمس الدين الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 1412هـ- 1992م.

4. المازوني، أبو زكرياء الدرر المكنونة في نوازل مازونة، دراسة وتحقيق الدكتور قندوز ماحي، قرأه وصححه الدكتور محند أو إدير مشنان، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ط2012-1م.

5. الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق حساني مختار، نشر مخبر المخطوطات، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004م.

6. للقاضي أبو زكرياء المازوني، كتاب الجامع من ديوان «الدرر المكنونة في نوازل مازونة»، دراسة وتحقيق نور الدين غرداوي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسط، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02.

7. ابن مريم، أبو عبد الله البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، دراسة وتحقيق: عبد القادر بوباية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2011م.

8. الونشريسي، أبو العباس كتاب الوفيات، تحقيق محمد بن يوسف القاضي، ط-1 شركة نوابغ الفكر، القاهرة 2009م.

9. المعيار المعـرب والجامع المغرب عن فتاوي علـماء افريقية والأندلس والمغـرب، خرجه جماعـة من الفقهاء بإشراف محمـد حجي دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981م.

- الدراسات:

10. بنميرة عمر، النوازل والمجتمع: مساهمة في دراسة تاريخ بادية المغرب الوسـيط (9-8 هـ/ 14 - 15)، منشـورات كليـة الآداب والعلـوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2012م.

11. بوتشيش إبراهيم القادري، أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السيّاسي، منشورات دار عكاظ، الرباط 1992م.

12. الـزركلي، خـير الديـن، الأعلام، قامـوس تراجـم، ط-5 دار العلم للملايين، بيروت، ط11- 1416هـ/ 1995م.

13. العـلي، صالح أحمد، التاريـخ الاجتماعي للعرب، مجلـه آفاق عربية، العدد 2، أكتوبر 1977م.

14. مخلوف(الشيخ محمد بن محمد (ت1360هـ/ 1941م)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.تا).

15. نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى منتصف القـرن العشريـن، ط1- منشـورات المكتبـة التجارية للطباعـة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1971م: ص130 - 131.

16. يحيى بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1995م.

- المقالات:

17. بـن حمزة محمـد، «حكـم المفتريات في ضـوء الفقه الإسـلامي» مجلة الهدى، العدد 24، السنة 1991.

فهرس الموضوعات

- **كلمة معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف** 5
الدكتور محمد عيسى
- **كلمة والي ولاية غليزان ألقائه بالنيابة عنه مدير الشؤون الدينية والأوقاف للولاية** 9
- **كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى** 15
- **المدرسة الفقهية المالكية في بلاد المغرب الإسلامي من خلال ترجمة الإمام البرزلي** 19
أ.د. هشام قريسة
- **الامتداد التاريخي والجغرافي لحاضرة مازونة** 33
أ. هشام بن سالم
- **المدرسة الفقهية بمازونة «المناهج والمقاصد»** 45
د. بدر الدين أحمد عمّاري
- **إسهام علماء مازونة في تثبيت المذهب المالكي** 59
أ.د.فاطمة بلهواري
- **جهود فقهاء مازونة في علم التوثيق والتسجيلات** 71
د.ماحي قندوز

- **العمل المازوني وأهميته في صناعة الفتوى واستقرارها** 85
د.إسماعيل نقاز
- **حضور الغير في فقه أبي زكريا يحيا المازوني «الدرر المكنونة أنموذجا»** 101
د. كريمة بولخراص
- **أوقـــاف مازونة ودورها في إثراء الحياة العلمية والثقافية** 123
أ. سفيان شبيرة وأ. رمزي قانة
- **عرض وتقديم كتاب «صلحاء وادي شلف»** 141
أ.د. عبد القادر بوباية
- **منهج المدرسة المالكية المغاربة في تدوين النوازل الفقهية، منهج الفقيه أبي زكريا يحيى المازوني**..... 161
د. بلعلياء محمد
- **إسهامات الشيوخ العقبانيون في إثراء نوازل «الدُّرَرُ المكنُونة في نوازل مازونـة» للإمـام أبي زكريـاء يحي بن موسـى المازوني التلمسـاني «قراءة إحصائية وصفية للفتاوى»**..... 175
د. عمر بلبشير